مأزق التسوية
بعد «أوسلو»

اليسار

رأية المستضعفين فى الأرض

العدد السادس و الخمسون / أكتوبر ١٩٩٤ م / ربيع آخر ١٤١٥ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا

حسنى مبارك و العام الثالث عشر فى حكم مصر

هوجة التطبيع تجتاح القاهرة

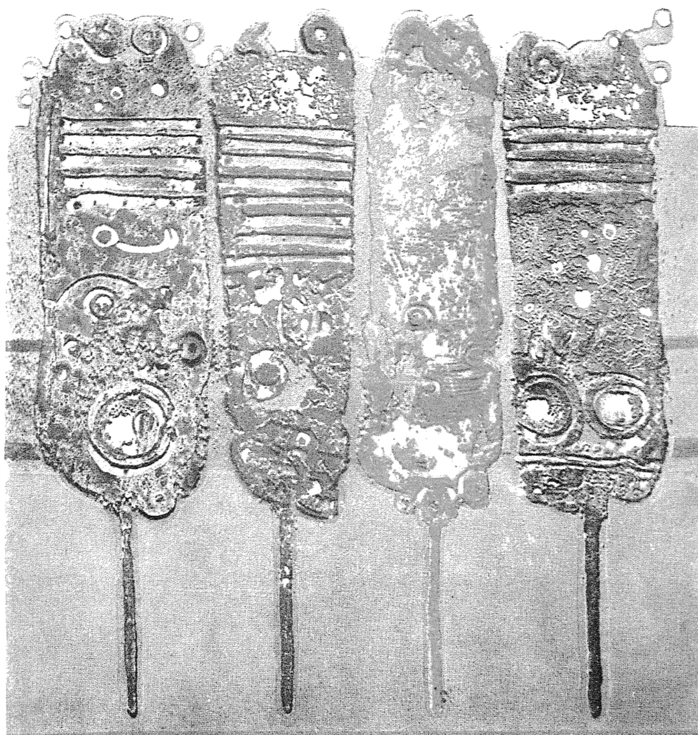
الإخوان المسلمون و موقف جديد من العنف!

الأزمة السودانية تتجه إلى التدويل

خلطبيطة.. وأفلام المقاولات السياسية

مؤتمر السكان: نجحت أمريكا والأصوليون.. وخسرت شعوب العالم الثالث

الجزائر: بين انقسامات العسكر، ونزاعات الإنقاذ



لوحة للفنان أحمد نوار

إهـــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

القاهرة

فى هذا العدد

اليسار دور

إلا.. رسالة واشنطون

رغم الخمول السياسى الذى لاعلاقة له من قريب أو بعيد بالصيف والرطوبة. فقد وجدنا أمامنا عديدا من الموضوعات تحتاج منا الى متابعة وتغطية.. بدءا من نتائج المؤتمر الدولى للسكان والتنمية، وتطورات علاقة الحكومة بصندوق النقد والأعباء الجديدة التى ستترتب على الاتفاق الضرورى بينهما، والاندفاع المحموم المخطط للتطبيع مع إسرائيل ولحسابها، واتفاق مبارك -آل جور.. الى ممارسة الرئيس للحكم مع نهاية العام الأول من الولاية الثالثة، ومرور عام على تطبيق اتفاقية «غزة -أريحا أولا»، والتطورات الجديدة فى المسار السورى الاسرائيلى، وفشل المباحثات بين حكومة الجبهة فى السودان والحركة الشعبية.. الخ.

وكان علينا أن نبحث عن الزملاء، لمتابعة هذا الكم الهائل من الأحداث المصرية والعربية، وبعضهم فى المصيف أو عادوا منه ولكنهم مازالوا يعيشون كسل الصيف، وأن نبحث أيضا عن المراسلين ليكملوا الصورة بما يعيشه العالم من أحداث.

وقد نجحنا بشق الأنفس فى تغطية هذه الوجبة. ووافانا مراسلو اليسار من موسكو والمانيا وباريس ولندن بما يجرى فى هذه العواصم العالمية .فقط لن تجدوا فى العدد رسالة واشنطون. فالصديق العزيز سمير كرم ملازم للفراش بعد عملية جراحية دقيقة، وقد نجحنا بصعوبة فى إقناعه بتجنب خطر الكتابة فى هذه الظروف الصحية، وكان مصرا على أن يكتب لنا عن كوبا والجديد فى علاقاتها بأمريكا . ورغم أننا- والقراء أيضا كما نعلم- سيفتقدون رسالته التى يزداد إحساسنا بأهميتها ، فلم يكن أمام المرض الا أن نضحى بها هذا العدد فقط متمنين له الشفاء العاجل ليعود إلى احتلال مكانه فى العدد القادم.

اليسار

رئيس التحرير:

حسين عبد الرازق

المشرف الفني:

محمود الهندى

المستشارون:

إبراهيم بدراوى
د.رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم

شارك في التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

Al YASSAR 1 kARIM El DAW-LA St. TALAAT HARB SQ. CAIRO EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنةواحدة)
مصر:
١٨ جنيها للأفراد و٤٥ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠دولاراً امريكيا او مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفي او حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١
٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ -
FAX;5786298

موقفنا

..ولما كان العام «الثالث عشر»

حسين عبد الرازق

أيام قليلة ويكمل الرئيس «**حسنى مبارك**» عامه الثالث عشر فى قمة السلطة كرئيس لجمهورية مصر (١٩٨١-١٩٩٤)، وهو العام الأول من ولايته الثالثة (١٩٩٣-.....). ومن حق الرئيس علينا، ومن واجبنا أمام الرأى العام، أن نعلن رؤيتنا وتقييمنا- كيسار- لممارساته وأثرها على الوطن خلال هذا العام، ليعرف الناس مدى صواب موقفنا- أو خطئه- من رفض الموافقة على انتخاب مبارك رئيسا للجمهورية لفترة ثالثة.

لقد اتخذ حزب التجمع- واليسار عامة- موقف المعارضة لمبارك منذ البداية، ودعا المواطنين للتصويت «بلا» فى الاستفتاء على الرئاسة فى المرة الأولى عقب اغتيال السادات (أكتوبر ١٩٨١)، وكذلك فى المرة الثانية (أكتوبر ١٩٨٧). **وأظن أن الممارسة خلال ١٢ عاما أكدت صحة موقف اليسار المصرى، الذى انفرد طوال هذه السنوات بهذا الموقف**، بينما أيد الآخرون (حزب العمل والاخوان) وتحفظ (الوفد). ومع ذلك فقد كان هناك - حتى فى صفوفنا- من بشر بولاية ثالثة مختلفة، ومن راهن على انفتاح ديمقراطى، واتجاه الى تحسين نسبى لأوضاع الكادحين، رغم أنها المرة الأولى التى تجمع فيها الاحزاب والقوى السياسية المعارضة على التصويت بلا لمبارك (التجمع- **الناصرى- الشيوعى- الوفد- العمل- الاخوان)**.

وبعيدا عن هوجة المبايعة وتزوير نتائج الاستفتاء على الرئاسة، والتى وصفها «**خالد محى الدين**» فى مارس الماضى قائلا« ..أفقدت الحملة الرسمية لمبايعة الرئيس، والنتائج الرسمية التى أعلنتها وزارة الداخلية لعدد ونسب الذين أدلوا بأصواتهم والذين قالوا «نعم» والذين قالوا «لا» وتناقضها الصارخ مع الحقيقة التى عايشها المواطنون بأنفسهم.. أفقدت الحكم أى مصداقية وأصابت الناس بصدمة»..فسياسات الرئيس ومواقفه خلال العام الاول من الولاية الثالثة، لاتترك مجالا لأى اجتهاد فى طبيعة الحكم واتجاهاته والطريق الذى يقود الوطن اليه.

لقد حدد الرئيس خلال مرحلة «المبايعة» وعقب استفتاء أكتوبر ١٩٩٣، أن سياسة الحكم فى السنوات الست القادمة هى **نفس السياسات التى مارسها الرئيس خلال ١٢ عاما، وأن برنامجه للولاية الثالثة ماهو الا «تطوير وتجديد للبرنامج الذى سرنا عليه طوال الفترة الماضية».** ولكن الرئيس أكد أيضا

على «ضرورة إحداث تغيير شامل فى نظم الادارة المصرية.. ولن يتحقق هذا التغيير بغير دماء جديدة تجدد طاقات العمل الحزبى والتنفيذى» مبشرا بقوة بالتغيير. كما عبر عن تفاؤل واضح بالمستقبل، وثقة فى حل المشاكل التى يعانى منها الناس...«إننا **قادرينا على التغلب على صعوبات المرحلة الأولى، كى تبدأ فترة إثمار وحصاد، تعود بالخير على شعبنا.** وسوف يكون فى وسع مصر أن تواجه مشاكل البطالة على نحو حاسم بمزيد من فرص العمل المثمر لأبنائها، وأن ترفع مستوى الخدمات الى حدود لائقة، خصوصا فيما يتعلق بالصحة والتعليم، وأن تواجه على نحو جذرى الأوضاع المتدهورة فى مناطق الاسكان العشوائى، وأن ترفع معدلات التنمية بمايوازى العرض والطلب، كى تتوافر السلع وتستقر الاسعار». وركز الرئيس على سبعة أهداف لولايته الثالثة.. توجيه أكبر قدر من الاهتمام للبعد الاجتماعى للتنمية- وضع الحلول الحاسمة لمشكلة البطالة. خاصة فى أوساط الشباب- تسليط مزيد من الضوء على المشكلة السكانية- رفع مستوى التعليم والنهوض بالثقافة - تحسين الخدمات الصحية- محاربة الروتين والبيروقراطية- الاعداد لتولى الأجيال الجديدة من أبناء مصر الجانب الأكبر من المسئولية خلال سنوات قادمة. ودعا الرئيس الى حوار ديمقراطى بين الاحزاب والقوى السياسية لتحديد أولويات العمل الوطنى.

وبصرف النظر عن إتفاقنا أو اختلافنا مع هذه السياسات، فقد جاءت الممارسة فى كثير من جوانبها نقيضا للمبادئ والأهداف المعلنة، وفى جوهرها ضد مصالح الوطن والمواطنين.

وهم التغيير

بعد ساعات من إعلان نتائج الاستفتاء على الرئاسة، وفى مساء الخميس ٧ أكتوبر ١٩٩٣، تم استدعاء خمسة من قادة حزب العمل والمسئولين والعاملين فى جريدته (الشعب) للتحقيق معهم فى مقالات منشورة فى الجريدة أو تصريحات منسوبة اليهم ومنشورة أيضا بها. وتعرض بعضهم للقبض عليه والحجز فى أقسام الشرطة والحبس الاحتياطى، ثم إفرج عنهم جميعا بكفالة. ولم يكن الأمر يحتاج الى ذكاء ليدرك الجميع أن **توقيت هذا الاجراء، رسالة واضحة تشير الى إتجاه الحكم فى ظل الولاية الثالثة للتراجع عن بعض الحقوق الديمقراطية المحدودة القائمة، وأن هناك ضيقا بالحرية التى تمارسها الصحافة الحزبية خاصة فيما يتعلق بقضايا الفساد ومسئوليات رئيس الجمهورية، ومعارضة سياسات الحكم فى العلاقات مع اسرائيل وأمريكا..** فقد تركز التحقيق أساسا حول الاتهام بإهانة ذات رئيس الجمهورية وتهديد السلم الاجتماعى والاساءة لدولة صديقة هى أمريكا، وتهديد السلم مع اسرائيل ولجأت النيابة- للمرة الأولى منذ سنوات- الى استدعاء مواد قانونية عفى عليها الزمن وتنتهك حقوق الانسان وحرية الرأى والاعتقاد، والى التفتيش فى نوايا وأفكار الصحفيين والكتاب والساسة الذى مثلوا أمامها فى التحقيق، واصدار قرارات حبس احتياطى للصحفيين بالمخالفة للقانون.

وتلى ذلك مفاجأة نقيب الصحفيين لمجلس النقابة بمشروع قانون لتعديل قانون نقابة الصحفيين يضم موادا تهدد مستقبل الصحفيين واستقلال النقابة. واضطر النقيب لسحب المشروع الذى كان واضحا أنه من إعداد الحكومة، بعد ثورة جموع الصحفيين.

وجاء تشكيل الوزارة وإعادة تشكيل المكتب السياسى والامانة العامة للحزب الوطنى الديمقراطى (الحاكم)، ليؤكد وهم التغيير الذى أشاعه الاعلام الرسمى. وكلام مبارك عن التغيير الشامل والدماء الجديدة التى تجدد طاقات العمل الحزبى والتنفيذى.

فأعاد الرئيس مبارك تكليف د. عاطف صدقى فى مساء ١٥ أكتوبر بتشكيل الوزارة (ورئيس الوزراء منذ ١٩٨٦) ليؤكد استمرار نفس الاساليب والسياسات، والطبيعة غير السياسية لمجلس الوزراء الذى «تحول فى السنوات الأخيرة الى جهاز للادارة لاصلة حقيقية له برسم السياسات خاصة فى قضايا الامن والدفاع والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية». ولم يمس التعديل الوزارى وزراء السيادة (الخارجية- الدفاع- الداخلية- الاعلام). ومن بين ١٣ وزيرا جديدا هناك (٧) ليس لهم أى دور سياسى، فهم مجرد موظفين كبار أو خبراء بيروقراطيين، مما يؤكد الطبيعة غير



حسنى مبارك

السياسية للوزارة. ولم يحمل التعديل دماء جديدة أو شابة، فالوزراء الجدد منهم أربعة جاوزوا الستين، ومتوسط عمر الوزراء عامة (٥٧٫٦).

وتأكد هذا الاتجاه والذى يقطع بأن الرئيس غير راغب- أو غير قادر- على التغيير، لا فى السياسات ولا فى الاشخاص، عندما أصدر قراره كرئيس للحزب الوطنى بإعادة تشكيل المكتب السياسى والامانة العامة للحزب. فخرج خمسة من المكتب السياسى إما للوفاة أو لترك المنصب التنفيذى، ودخل بدلا منهم ٣ من المسئولين الجدد (رئيس الوزراء- رئيس مجلس الشعب- وزير الدولة) ووزيران سابقان. كما ظل مكتب الامانة العامة كما هو باستثناء خروج د. أحمد سلامة بعد خروجه من الوزارة- كذلك د. محمود الشريف.

إلى أمريكا.. بسرعة

ولفت أنظار كثير من المراقبين أن أول تحرك سياسى للرئيس كان فى اتجاه الولايات المتحدة، فاستمرار نفس السياسات يعنى أن **برنامج الرئيس يقوم على استمرار الاعتماد على الخارج اقتصاديا وعسكريا. ومن ثم سياسيا.** ولذا لم يكن غريبا أن يسارع الرئيس بالسفر الى واشنطون للمرة الثانية خلال أقل من ستة أشهر. فكما أشارت المذكرة التى رفعتها حكومة الرئيس مبارك الى ادارة كلينتون بشأن طلب استمرار المعونة الامريكية لمصر عام ١٩٩٤ **فالمساعدات (قروضا ومنحا) ضرورية «للحفاظ على الاستقرار فى مصر فى مواجهة التطرف المتزايد، والمتاعب التى ستصاحب برنامج الاصلاح الاقتصادى بالنسبة لأفراد الشعب».** وكان هناك شعور قوى بالخوف والقلق لدى إدارة الرئيس مبارك من اتجاه الحكومة الأمريكية لخفض المعونات الخارجية، واحتمال تراجع الدور المصرى فى الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة عقب تحقيق التسوية السياسية مع الفلسطينيين وتضخيم دوائر أمريكية رسمية لاحداث العنف والارهاب فى مصر وحث الرعايا الأمريكيين على الابتعاد عن زيارة القاهرة، وماتردد عن لقاءات بين مسئولين فى السفارة الامريكية بالقاهرة مع بعض ممثلى تيارات الاسلام السياسى، وما أثير عن عمولات السلاح فى الشرق الأوسط وفى مصر بالذات.

وقد طالب الرئيس فى هذه الرحلة، باستمرار المساعدات الأمريكية (١٫٥ مليار دولار مساعدات عسكرية و٨١٥ مليون دولار مساعدات اقتصادية، **حتى نهاية برنامج الاصلاح الاقتصادى على الأقل، وعدم تأثرها بالاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى،** وتشجيع دخول المنتجات المصرية للسوق الامريكى للمساعدة فى مواجهة العجز فى الميزان التجارى (واردات مصر من الولايات المتحدة ٣٠٨٧ مليون دولار، والصادرات ٤٣٠ مليون فقط)، واعطاء فرصة للقطاع الخاص المصرى للمشاركة فى اعادة بناء وتطوير منطقة الشرق الأوسط، وتوسيع الاستثمارات الامريكية فى مصر والتى لاتتجاوز ١٫١ مليار دولار فى البترول، و٤٤ مليون فى مشروعات صناعية و١٤٠ مليون فى مجال البنوك، والبحث عن حل لمشكلة الديون المصرية للولايات المتحدة (٥٨٠٠ مليون دولار).

وأسراع الرئيس بالسفر الى أمريكا (٢٣ أكتوبر ١٩٩٣) بعد ١٠ أيام من بدء ولايته الثالثة، وقائمة الموضوعات المطروحة للبحث، تكشف عن عمق وخطورة علاقات التبعية أو الاصح استراتيجية التبعية، والتى حرص الرئيس على تأكيدها فجر ولايته الثالثة.

حتى السعودية..

وتأكدت استراتيجية التبعية خلال العام الثالث عشر بصورة مفزعة.

فقبل أيام من استفتاء الرئاسة تم توقيع **الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولى (سبتمبر ١٩٩٣)** واندفع الحكم فى تنفيذه، بدءا من تخفيض الجمارك الى ٨٠٪ ثم ٧٠٪ كحد أقصى والغاء الحظر الاستيرادى لبعض السلع وزيادات مستمرة متواصلة لاسعار الكهرباء والكيروسين والسولار والمازوت، وبيع ١٨٩ شركة على مرحلتين والتعهد بتحرير النقد وتخفيض سعر الفائدة، والغاء الخدمات المجانية وفرض الرسوم على خدمات العلاج والتعليم، وبيع مرافق المياه والصرف الصحى وتسعير مياه الرى وتقنين استخدامها، وتطبيق المرحلة الثانية والثالثة من ضريبة المبيعات قبل منتصف ١٩٩٥، والدخول خلال عام ١٩٩٤ فى عملية بيع البنوك وشركات التأمين.. ودراسة بيع مرافق السكك الحديدية والنقل والبريد. وعلى ضوء المراجعة الدورية لمدى تنفيذ الحكومة لتعهداتها والتى قام بها الصندوق خلال يونيه الماضى، طلب الصندوق مجموعة من الاجراءات الجديدة توضح جانبا آخر من جوانب التبعية.

وهناك صور أخرى لهذه التبعية اتضحت للرأى العام منذ أسابيع، عندما أعلن فجأة **عن زيارة سريعة للرئيس مبارك الى جنيف** استغرقت عدة ساعات للقاء الشيخ **«زايد بن سلطان آل نهيان»** رئيس دولة الامارات. كان الشيخ زايد فى زيارة لمصر فى الفترة من ١٠ الى ١٣ أغسطس والتقى بالرئيس عدة مرات. وبدت رحله الرئيس المفاجئة الى جنيف يوم ٢٣ أغسطس (أى بعد عشرة أيام فقط من لقاء القاهرة) فى حاجة التى تفسير سريع، خاصة وأن وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية الرسمية قالت كلاما عاما من نوع «استعراض عدد من المستجدات على الساحة العربية، والاتصالات الجارية بشأن تنقية الاجواء العربية..»

وظل الغموض يحيط بهذه الزيارة الى أن بدأت الصحف الحكومية فى توضيح أسباب هذا اللقاء العاجل. فقالت الاهرام فى ٣١ أغسطس ١٩٩٤ **«أكدت مصادر سياسية أن اللقاء المفاجئ الذى جرى بين الرئيس حسنى مبارك والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الامارات العربية- فى جنيف تركز حول مبادرة مصرية و اماراتية مشتركة لتنقية الاجواء العربية خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين العراق ودول الخليج»** ومضت الاهرام تتحدث عن رسالة من صدام لمبارك تطلب مساندة مصر فى تهيئة الاجواء لاغلاق ملف حرب الخليج. قبل ذلك وفى يوم ٢٦ أغسطس نشرت أخبار اليوم حول نفس الموضوع استعداد العراق للاعتراف بالحدود مع الكويت وقبول قرارات الأمم المتحدة كأساس للتسوية. و أضافت أن «الرئيس العراقى صدام حسين أدرك مؤخرا أن الرئيس مبارك كان على حق، وأدرك أيضا إخلاص مبارك ونصائحه أثناء أزمة الكويت، ولهذا طلب صدام من الرئيس مبارك اخراجه من عزلته» ونشرت الصحف المصرية حكومية ومعارضة يمينية ويسارية تفاصيل كثيرة حول المبادرة المصرية الاماراتية ورحلة جنيف.

وفجأة وبعد اتصال بين القاهرة والرياض، ومانشر فى الكويت حول عدم رضى السعودية والكويت عن هذا التحرك، اذ بصحف القاهرة الحكومية تخرج علينا، وبأقلام رؤساء تحريرها، لتنفى كل مانشروما قيل، وليؤكد **«ابراهيم نافع»** فى الاهرام يوم ١ سبتمبر ١٩٩٤، أن الرئيس مبارك لم يتلق أى خطاب من الرئيس العراقى، ولاصحة لما تردد عن

مبادرة حول مصالحة عربية مع بغداد.. الخ **ولم يعد هناك شك أن غضب الرياض .. وكذلك واشنطون التي أكدت أن العراق مازال في القائمة السوداء، دفع القاهرة الى التراجع والنفي، وبلع المبادرة**

وليقفز السؤال.. اذن لماذا كانت رحلة جنيف المفاجئة ولقاء مبارك زايد!!

التطبيع.. بأي ثمن

وتزداد الصورة قتامة، بعد توالي خطوات التطبيع مع اسرائيل بسرعة صاروخية فأصدر الرئيس قرارا بالغاء القيود الأمنية المفروضة على سفر المصريين الى اسرائيل، بما في ذلك ضرورة الحصول على أذن سفر (الورقة الصفراء) من ضابط الاتصال بالجوازات، وذلك اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٩٣. وقد صدر هذا القرار رغم سابق اجماع المؤسسات الأمنية جميعها على أن الغاء **هذه القيود «يضر بالأمن القومي المصري ويسهل تجنيد عملاء لاسرائيل من بين الطلبة والعمال ويهدد العلاقات بين المصريين والفلسطينيين نتيجة لاستخدام اسرائيل للعمالة المصرية الرخيصة لضرب العمالة الفلسطينية وحرمانها من العمل في اسرائيل..»**

ووقع وزير السياحة المصري اتفاقا مع اسرائيل وتركيا لانشاء منظمة للسياحة بين البلدان الثلاثة. ووافقت الحكومة على تزويد اسرائيل بالغاز المصري عبر أنابيب من بورسعيد لحيفا اعتبارا من عام ١٩٩٨، وتوالت إجراءات التطبيع (راجع الجو السياسي في نفس هذا العدد)

المسلسل الخطر

وكلما مضت الايام والشهور تتتابع الاجراءات والقوانين والمواقف التي تستهدف أرزاق الناس وحرياتهم.

تعرضت الجامعات، طلابا وأساتذة لهجمة غبية من السلطة. ستبعد عددا من الطلاب من الإقامة في المدن الجامعية لاسباب سياسية، وتم شطب مئات من الطلاب الذين تقدموا للترشيح للاتحادات الطلابية، بلغ عددهم في جامعة الازهر ٥٨١ طالبا مشطوبا يمثلون ٨٥٪ من المرشحين، والقى القبض على عشرات ومئات من الطلاب الذين تظاهروا أو اعتصموا دفاعا عن حرية الانتخابات. وصدرت قرارات بعزل رؤساء نوادي هيئات التدريس في الاسكندرية والمنوفية وقناة السويس **وعين شمس وتعيين** رؤساء جدد. وتجميد نشاط عدد آخر من النوادي. وتم الاستيلاء على مقار نوادي هيئات التدريس في جامعتي الزقازيق والمنصورة. واستكملت هذه الحلقة الشريرة بقرار منع نوادي أساتذة الجامعات من العمل بالسياسة (!!) وأعلن **د. حسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم أن القانون يحظر على نوادي هيئات التدريس بالجامعات العمل بالسياسة. وأكد **د. مفيد شهاب** رئيس جامعة القاهرة نفس الموقف.

وفي يونيه الماضي (١٩٩٤) ضربت السلطة ضربتها الاساسية، فقبل انتهاء الدورة البرلمانية بأيام وبينما الاساتذة مشغولون بالامتحان، اذ بتعديل يتسرب بليل الى مجلس الشعب **يلغي انتخاب عمداء الكليات ويجعل اختيارهم بالتعيين!!**

** قبل ذلك بعدة أشهر استصدرت الحكومة قانونا يلغي انتخاب العمد ويعطي لوزير الداخلية سلطة تعيينهم، ليستكمل الحكم في عهد الرئيس مبارك وصايته على الشعب والغاء المكاسب الديمقراطية المحدودة الواحد آثر الآخر!.

** ويجري في الوقت الحاضر اعداد **قانون العمل الموحد** الذي يعطي مشروعه لصاحب العمل الحق في انهاء عقد العمل في أي وقت يشاء (الفصل)، ويحدد الحد الأدنى للأجور ويترك للمفاوضة الجماعية تحديد هيكل الاجور وقواعد منح العلاوات والترقيات «الامر الذي يعني عمليا ضرب وحدة الطبقة العاملة وتفتيت مصالحها المشتركة وترك القطاعات الضعيفة تحت رحمة أصحاب العمل.

وتخطط الدولة لدمج هيئة التأمين والمعاشات وهيئة التأمينات الاجتماعية وربط التأمين الصحي بالتأمينات الاجتماعية، مما يؤدي إلى تخفيض التزامات أصحاب العمل تجاه العاملين وزيادة مايتحمله العامل من أعباء في نظام التأمينات وفي العلاج وثمن الدواء.

ويأتي **مشروع قانون النقابات العمالية ليكمل الحلقة الشريرة المعادية لحقوق ومصالح الطبقة العاملة** في وقت تطلق فيه يد الرأسمالية بكل فئاتها للنهب والاستغلال والفصل والتشريد.

** ويتواصل الهجوم على أرزاق الناس.. **من صدور قانون الضريبة الموحدة** والارتفاع المتواصل للاسعار، وازدياد البطالة، وتقاعس الحكومة عن سداد متأخرات القطن للفلاحين وكارثة القطن هذا الموسم، وعجز عشرات الآلاف من الفلاحين عن دفع إيجار الاراضي الزراعية بعد البدء في تنفيذ القانون الجديد للعلاقة بين المالك والمستأجر..

** وقبل أن ينسى الناس قضايا الفساد الشهيرة.. **لوسي أرتين، فاتنة قويسنا، مرحبا.. تفجرت قضية البحر الاحمر وحيتان مدينة نصر، وشحنات الأغذية الفاسدة، وتبادل الاتهامات بين وزيري الداخلية السابق والاسبق والتي تمس نزاهة الحكم، ثم قضايا الفساد التي تنسب الى أبن مسئول كبير وأبناء مسئولين كبار آخرين..** ليؤكد ماقاله خالد محي الدين من أن الفساد تحول في مصر «من كونه استثناء ليصبح القاعدة وليشكل آلية متميزة في النشاط الاقتصادي، وليصبح وسيلة غير مشروعة للاستمرار في إعادة توزيع الدخل في غير صالح الفقراء والعاملين والمنتجين الشرفاء في المجتمع، وليصم الحكم بعدم النزاهة وغياب الطهارة.

والسلسلة مازالت طويلة.. مد العمل بحالة الطوارئ.. استشراء التعذيب في السجون والمعتقلات بعد أن بلغ عدد المعتقلين طبقا لتصريحات وزير الداخلية عشرة آلاف. والأخطر ما ننتظره في العام القادم والاعوام التالية من قوانين وممارسات تصب كلها في خانة تخفيض مستوى معيشة الغالبية العظمى من الناس، ونهب ثروات الوطن، ورهن مستقبل مصر على الخارج والولايات المتحدة الامريكية بالذات، والاندفاع الاهوج للتطبيع مع اسرائيل وجر العالم العربي لنفس الطريق، وفرض الوان وأشكال من القيود على الديمقراطية، والعبث في العلاقة بين الملاك والمستأجرين في السكن بصورة تفجر صراعات اجتماعية خطرة..

فهل نستسلم لهذا الحكم.. أم أن هناك - مازالت- وسائل وامكانيات لوقف هذا المسلسل الخطر..؟

وهل هناك إمكانية للرد على خسائر العام الثالث عشر عبر موقف قوى واضح لضمان نزاهة الانتخابات في نوفمبر ١٩٩٥ وانهاء احتكار حزب واحد للسلطة والثروة؟.

الصندوق «يصعد» من ضغطه على الحكومة

دخل الخلاف بين الحكومة المصرية وصندوق النقد حول تنفيذ سياسات «الاصلاح الاقتصادي» لتحقيق الأهداف المتفق عليها بين الصندوق (والبنك الدولي) والحكومة في مرحله حرجة. فقد غادر مدير الصندوق «ميشيل كمديسو» القاهرة عقب مباحثات لم تؤد الى نتيجة انتهت بأن طلب وفد الصندوق من الحكومة خمسة مطالب عاجلة.

– سرعة التقدم ببرنامج يشمل مواعيد لتنفيذ تحرير الجنية المصرى وتخفيض قيمته بنسبة ٢٥٪ على الأقل عبر مراحل متتالية تنتهي عام ١٩٩٦.

– تقديم الحكومة لمشروع واضح لبرنامجها لتوظيف المدخرات المتراكمة في البنوك، ومدى قدرة السوق المصرية على استيعابها.

– الاجراءات التي ستتخذها لتخفيض سعر الفائدة، والوصول بها الى الحد الطبيعي الجاذب للاستثمار.

– الاسراع بتنفيذ برنامج تحرير التجارة والاسعار، وخصخصة شركات قطاع الأعمال وزيادة الصادرات.

– تطبيق المرحلة الثانية من ضريبة المبيعات. وتطبيق نظام الضريبة على القيمة المضافة.

– الاسراع في استكمال خصخصة المرافق العامة والخدمات.

وقد أناب «كمديسو» المدير التنفيذي للصندوق «تشارلز أينوك»، وهي أيضا رئيس لجنة الرقابة على احتياطيات النقد الأجنبي في مصر، لمتابعة الاتصالات مع الحكومة المصرية والتأكد من استعدادها لتنفيذ هذه المطالب اعتبارا من هذا الشهر (أكتوبر ١٩٩٤).

وكانت الأزمة قد تفجرت بين الحكومة والصندوق عقب قيام الصندوق بالمراجعة الدورية (الثانية) في يونيه الماضي، لمدى تنفيذ الحكومة لتعهداتها الواردة في خطاب النوايا والاتفاق الأخير مع الصندوق (سبتمبر ١٩٩٣) فقد تقدم البنك بمجموعة من المطالب العاجلة كشرط لموافقته على اصدار الشهادة التي تؤكد التزام مصر بتنفيذ الاصلاحات المتفق عليها، وسلامة الاقتصاد المصري، وبالتالي اسقاط نادي باريس للشريحة الثالثة والأخيرة من الديون التي تقرر اسقاطها عقب حرب الخليج والتي تمثل ٥٠٪ من ديون مصر لدول النادي. وقيمة هذه الشريحة ٤ مليار دولار وكان مقررا اسقاطها في يوليو ١٩٩٤. وتتلخص أهم هذه المطالب فيمايلي:

** تخفيض قيمة الجنيه المصرى فورا بحوالي ٢٥٪ من السعر الحالي بما يؤدي الى زيادة الصادرات لتصل الى ١٠ مليار دولار عام ١٩٩٩. بحجة أن ثبات السعر خلال السنوات الثلاث الماضية تم نتيجة تدخل حكومي ولايمثل سعرا حقيقيا. فالسعر الحالي يزيد عن السعر الطبيعي بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ و٤٠٪، وأن مصر «لم تعد قادرة على تحمل دفع هذا الثمن الذي تتكبده لقاء فقدان تنافسيتها التصديرية».

ويرتبط بهذا الطلب وقف تدخل البنك المركزي في تحديد أو تثبيت سعر الصرف، وذلك عن طريق شراء الدولارات من السوق أو من العائدين من الخارج.

** تخفيض سعر الفائدة على الايداعات بالجنية المصرى الى ٥٪ بدلا من السعر الحالي والذي يتراوح بين ١٢٪ و١٤٪. وأن يتم هذا التخفيض بمعدل ١٪ أو ٣٪ شهريا وينتهي خلال ١٢ شهرا، بشرط أن يبدأ التخفيض من العام الحالي.

** إعداد برنامج واضح للخصخصة يشمل طرح أصول محددة من قطاع الأعمال للبيع بماقيمته ٢٠ مليار دولار اعتبارا من العام الحالي ١٩٩٤/١٩٩٥، لتعويض تباطؤ الحكومة من تنفيذ برنامجها للخصخصة المتفق عليه مع البنك الدولي.

** توضيح وتعديل نظام بيع الاسهم للعاملين في الشركات العامة، وذلك بضرورة تحديد سلطة الجمعيات العمومية لاتحاد المساهمين ونظام التصويت فيها، مع توضيح مدى سلطة العمال في اتخاذ القرارات التي تتعلق بملكيتهم للأسهم، وأحقية توريث ملكية الأسهم وشروط بيعها، مع الغاء أي شكل من أشكال الاحتكار تمثلها اتحادات المساهمين حتى لاتكون قوة تصويتيه، وألا تكون النقابات او اتحاد العمال طرفا في ذلك. وجاءت هذه المطالب بعد أن رفض البنك الدولي لاتحاد المساهمين الذي تم على أساس قانونه تأسيس أكثر من ١٠٠ اتحاد بالشركات العامة.

** اجراء زيادة عاجلة في أسعار الكهرباء تتراوح بين ٤٪ و٥٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٩٤/١٩٩٥، والاسراع باصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في السكن والذي تعهدت الحكومة من قبل باصداره خلال الدورة السابقة لمجلس الشعب.

د. عاطف عبيد



ولم توافق الحكومة على أهم هذه المطالب، وهى الخاصة بتخفيض سعر الجنيه. وعللت عدم موافقتها بأن تخفيض قيمة الجنية سيؤدى الى زعزعة الثقة بالجنيه المصرى الذى لم يتم الوصول اليه بسهولة، والى توقف التدفق المنتظم للعملات الصعبة الذى يأتى معظمه من المصريين العاملين بالخارج، والى عكس عملية ازالة (الدولرة) فى الاقتصاد المصرى (التعامل بالدولار فى السوق المحلى بدلا من الجنيه)،فالدولار يشكل حاليا ٢٣٪ من الكتلة النقدية العامة فى مصر. فى حين كان يشكل ٥٧٪ من هذه الكتلة قبل اجراء الاصلاحات الاقتصادية. كما سيؤدى مثل هذا الاجراء (خفض قيمة الجنية بنسبة ٢٥٪) الى ارتفاع سعر الدولار الى ٤٢٥ قرشا، ومن ثم ارتفاع ثمن الواردات من ١١ مليار إلى١٥ مليار، وارتفاع العجز فى الميزان التجارى الى ١١٫٥ مليار دولار بدلا من ٧٫٥ مليار دولار. كما سيتحول الفائض فى ميزان المدفوعات (٢٫٨ مليار دولار) الى عجز يتجاوز (٢٫٢ مليار دولار) مما سيؤدى الى دفع معدل التضخم إلى ضعفى معدله الحالى

وبالنسبة لموضوع الخصخصة فأعلن د. عاطف عبيد أن الحكومة تعتزم الاسراع ببرنامج الخصخصة وسيتم بيع أصول قيمتها ٣٫٢ مليار جنيه (٩٤٠ مليون دولار) خلال الاشهر الستة المتبقية من عام ١٩٩٤. وأكد أن الحكومة تجاوزت أهداف التخصيص للفترة التى أنتهت فى مارس ١٩٩٤ ، وباعت أصولا قيمتها ١٫٣ مليار دولار وعرضت أصولا أخرى قيمتها ١٫٨٣ مليار دولار. كما قررت. وضع نظام جديد لبيع الأسهم للعاملين تمهيدا لتقديمه الى البنك.

واستجابت الحكومة لطلب رفع سعر الكهرباء بنسبة ٥٪ اعتبارا من استهلاك شهر أغسطس ١٩٩٤.



ميشيل كمديسر (مدير لندق النقط

وطلبت الحكومة مهلة حتى ديسمبر من هذا العام تتمكن خلالها من الاتفاق مع الصندوق على الخطوات المتبقية ، على أن تتقدم فى بدايه العام القادم بخطاب نوايا جديد.

وقد أدت هذه الأزمة الى ارتفاع مفاجئ فى سعر الدولار فى السوق، مما أضطر البنك المركزى للتدخل وبيع دولارات بسعر منخفض لدعم الجنيه ومنعه من الانهيار فى مواجهة المخاوف التى فجرتها احتمالات تخفيض قيمة الجنية المصرى مقابل الدولار، وكذلك تخفيض سعر الفائدة على الايداعات بالجنية.

ودخلت الحكومة فى مفاوضات معقدة وصعبة مع صندوق النقد الدولى (والبنك الدولى) ، ولعبة الشد والجذب، معتمدة على ما تحسبه عوامل قوة لها مثل تحقيق ميزان المدفوعات المصرى فائضا يزيد على مليار دولار العام الماضى، ووصول احتياطيات العملة الأجنبية الى ١٦٫٦ مليار دولار، وتراجع التضخم الى ٩٫٦٪ (حسب الارقام الحكومية)، وتحول نسبة النمو الاقتصادى من السلب الى الإيجاب ووصولها الى ٢٪ ، وازدياد اقراض المصارف للقطاع العام بنسبة ٢١٪ وللقطاع الخاص بنسبة ٣٢٪ مما يعنى بدء الخروج من حاله الركود والكساد، وزيادة الصادرات عام ١٩٩٣ بنسبة ١٦٪ عن العام السابق، وراهنت على أنه حتى نهاية العام سيكون هذا التحسن أكبر وأعمق ومن ثم «تثبت الأرقام أننا على حق» كما قال أحد كبار مسئولى الحكومة.

ولكن صندوق النقد والبنك الدوليين مارسا ضغوطا هائلة على الحكومة ورغم تراجع الحكومة الواضح، وقبولها لكثيرمن المطالب ، من أخطرها الموافقة على وجود رقابة أجنبية على التصرف فيما تملكه مصر من احتياطيات العملة الصعبة ، والقبول بتخفيض



د. يوسف بطرس غالى

اسعار الفائدة لتصل الى ٩٪ مع بداية ١٩٩٦، والغاء كل الرسوم المفروضة على الصادرات أو خفضها بنسبة كبيرة. وذلك كتعويض لما أسماه الصندوق بأعباء نتيجة ارتفاع قيمة الجنيه، واجراء تعديلات فى سعر الصرف ، وخصخصة مرفق مياه الشرب والصرف الصحى فى بورسعيد والاسماعيلية ببيع ٥٠٪ للقطاع الخاص الذى يتولى الادارة أيضا ، على أن يؤجل خصخصة مرافق القاهرة الكبرى الى عام ١٩٩٧ لحين الانتهاء من إقامة شبكة الصرف الصحى الخاصة بها.

تجرى الحكومة فى الوقت الحاضر اتصالات على أعلى مستوى مع الولايات المتحدة الامريكية ودول نادى باريس وصندوق النقد، فى محاولة لتعديل مطالب الصندوق، مشيرة الى أن الاستجابة لهذه المطالب، خاصة موضوع تخفيض سعر الجنية سيؤدى الى نسف النتائج الايجابية الخاصة بالاصلاح المالى الذى تم فى السنوات السابقة وسيلقى بمزيد من الاعباء على المواطنين بما يهدد الاستقرار والأمن وينذر بتفجرات اجتماعية وسياسية ودوامة من الصراعات ستضر بعملية «الاصلاح الاقتصادى» وتهدد الحكم القائم الذى يحقق المصالح الغربية والامريكية خاصة– فى المنطقة، ويلعب دورا أساسيا فى عملية التسوية ودخول اسرائيل الى المنطقة العربية.



«هوجة التطبيع» تجتاح القاهرة

تشهد القاهرة فى ديسمبر المقبل قفزة جديدة فى هوجة التطبيع مع اسرائيل. وهو تطبيع عربى هذه المرة، وليس مصريا فقط. فتحت عنوان «الشركة– الاتحاد الأوربى... الشرق الأوسط» ، تلتقى فى القاهرة ولمدة ثلاثة أيام مايقرب من ١٢٠٠ شركة مصرية واسرائيلية وأردنية وفلسطينية وأوروبية.

ويتم هذا اللقاء ضمن سلسلة المبادرات التى ينظمها الاتحاد الأوربى منذ عام ١٩٨٧ فى مجال الأعمال، وبهدف تنشيط علاقات العمل وتبادل الفائدة بين الشركات فى دول الاتحاد الأوربى ، والشركات فى المناطق المجاورة، ويتم خلال هذه «الشراكة PARTENARIAT عادة عمل لقاء بين

الشـركـات . ولكن «الشـراكـة» فى القـاهرة اتخذت اتجاها جديدا فى أكثر من ناحية.

- فلأول مرة هناك أكثر من دولة مضيفة و على التحديد ٤ دول مضيفة (مصر- اسرائيل- الاردن- والأراضى الفلسطينية،» ولأول مـرة تتم أيام العمل خارج القارة الأوروبية، ولاول مرة يضاف يوم ثالث لايام العمل.

وقد بدأ التخطيط والتنظيم فى ١٥ أبريل ١٩٩٤ ، وستشارك فى أيام العمل مايقرب من ١٢٠٠ شركة ،«٤٠٠ شركة مضيفة» منها ١٣٧ من مصر و١٠٧ من اسرائيل و٦٨ من فلسطين وحوالى ٨٠ شركة من الأردن ، ٥٠١ أو ٦٠٠ شركة زائرة من أوربا «٢٠٠ أو ٣٠٠ شركة زائرة من المنطقة ودول أخرى.

واختار المجلس الأوروبى لتنظيم «الشراكة» الرابطة الأوروبية المصرية للتنمية الاقتصادية (EEA) بالاشتراك مع غرفة التجارة الالمانية العربية (GACC) باعتبارهما المنظمين الرئيسيين للمبادرة.

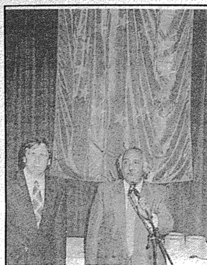
وعملا فى القاهرة مع رابطة رجال الاعمال المصريين، ورابطة رجال اعمال الاسكندرية ، واتحاد الصناعات المصرية، ورابطة مستثمرى ٦ أكتوبر، ومستثمرى ١٠ رمضان وأخرين. وفى اسرائيل عملا مع مؤسسة صادرات اسرائيل. وفى الاراضى الفلسطينية مع غرفة التجارة الأوروبية الفلسطينية. وانضمت الاردن متأخرة فى شهر يوليو عن طريق شركة استشارية خاصة (MEBA LTD) التى يرأسها «رياض حزرى»

وكما سبق القول فبالاضافة لأيام العمل التقليدية بين الشركات والتى تستغرق يومين فقد أضيف يوم ثالث يضم سلسلة من حلقات النقاش الخاصة، والورش ، والموائد المستديرة ، والندوات.. الخ.

بهدف توضيح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة ، والأنشطة المختلفة وتضم القائمة المقترحة موضوعات مثل «آفاق السياسة الاوربية حول التكامل الاقليمى فى الشرق الأوسط».«عملية التسوية وتأثيراتها على الأعمال، «حماية البيئة- برامج لمصر واسرائيل والاردن» ، المياه ، السياحة، التمويل.. فى الشرق الأوسط.

ويتم هذا اللقاء فى ضوء توجه مصرى جديد للإسراع بالتطبيع.

وقد شهدت الاسابيع الماضية (مصريا وعربيا) اندفاعا محموما نحو التطبيع والتمهيد للسوق الشرق أوسطيه. فعلى



الساحة المصرية، وعقب لقاء الرئيس مبارك مع رابين فى طابا ثم لقاؤه مع بيريز فى الاسكندرية أتخذ قرار بالاندفاع لتطبيع العلاقات مع اسرائيل.

- فقام د. حمدى البنبى وزير البترول بزيارة لاسرائيل يومى ٩ و١٠ أغسطس ١٩٩٤ ، وتركزت هذه الزيارة حول الموضوعات التالية:

*زيادة كمية البترول الخام المصدرة لاسرائيل لتبلغ ٥ ملايين طن سنويا (٦٠٪ من انتاجنا القابل للتصدير).

* الشروع فى انشاء مصفاة التكرير المصرية الاسرائيلية (ميدرو إيجيبت) بعد صدور موافقة هيئة الاستثمار على المشروع، وتتكلف ٨٥ مليون دولار.

* تنفيذ البروتوكول الخاص بإنشاء خط أنابيب الغاز المصدر من مصر لاسرائيل بالتعاون مع شركة «أجيب» الايطالية ، ويمتد من بورسعيد الى اسرائيل دون المرور بغزة ، ويتكلف ٥٠٠ مليون دولار، ويوفر لاسرائيل ٢٥٠ مليون قدم مكعب من الغاز يوميا وانشاء شركة مصرية اسرائيلية مساهمة لهذا المشروع يمثل الجانب المصرى فيه شركة الغازات البترولية.

وقد طلب «موشى شاحال» بدأ تشغيل الخط فى عام ١٩٩٦ بدلا من عام ١٩٩٨.

- وفى يوم ٣٠ أغسطس قام عمرو موسى وزير الخارجية بأول زيارة رسمية له لاسرائيل. وتزامنت الزيارة مع وجود وفد من الخبراء الاسرائيليين فى مصر لبحث تنفيذ مشروع نقل الغاز المصرى لاسرائيل وخلال الزيارة تم الاتفاق على احياء اللجنة التجارية المشتركة التى يرأسها وزيرا الاقتصاد فى البلدين والعلاقات العلمية والثقافية والسياحة بين البلدين (بالاضافة لموضوعات التسوية والمباحثات السورية الاسرائيلية) . وقد أصر وزير الخارجية على زيارة نصب المحرقة «ياد خاشيم» المقام لضحايا النازية.

- وسيقوم وزراء الاقتصاد والتعليم والصحة والثقافة والسياحة بزيارات مماثلة خلال شهرى سبتمبر وأكتوبر ، كما يقوم وزراء الصناعة والكهرباء والتعاون الدولى بزيارات بعد ذلك.

ويتوقع توقيع اتفاقات تجارية، وللتعاون العلمى بين الجامعات الاسرائيلية والمصرية لتبادل البعثات والتعاون فى مختلف مجالات الاتصال والزيارات والبحث العلمى، ولاقامة معارض وادخال اسرائيل ضمن برامج الآثار المصرية بالخارج.. وانشاء مشاريع مشتركة فى مجال التصنيع السلعى واستخراج النفط والزراعة وزيادة التجارة ، وتعاون الغرف التجارية.. وقد عقد اجتماع للجنة الاسرائيلية المصرية المشتركة على مستوى الخبراء بالقاهرة للتمهيد لزيارة وزير الاقتصاد.

- قام وفد من رجال الأعمال برئاسة محمد فريد خميس رئيس اتحاد الصناعات بزيارة اسرائيل اعتبارا من ٢٨ أغسطس ١٩٩٤ ضم ٢٧ من رجال الأعمال والمستثمرين فى مجالات الصناعات الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والكيماويات والمقاولات. واتفق خلال الزيارة على اقامة شركة مشتركة بين اتحاد الصناعات المصرى ونظيره الاسرائيلى، تقوم بتسويق وتصدير المنتجات الصناعة المصرية والاسرائيلية للخارج.

ووافق الجانب الاسرائيلى على زيارة الوفد للقدس بشرط زيارة حائط المبكى قبل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة.. وامتدح وزير الزراعة الاسرائيلى أثناء لقائه للوفد د. يوسف والى وزير الزراعة «لمبادرته بالتطبيع مع اسرائيل والسماح لنحو ٥٠٠ مهندس زراعى اسرائيلى بزيارة مصر لاجراء تجاربهم على الزراعة المصرية كل ٣ شهور».

- وبحث مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية برئاسة محمود العربى الدعوة التى وجهها «بارك مندى» مدير قسم الشرق الأوسط باتحاد الغرف التجارية الاسرائيلية لزيارة اسرائيل. وقد أعرب «مندى» عن رغبة ٥ آلاف مصدر ومنتج وشركة اسرائيلية فى التعامل مع نظرائهم المصريين. وطلب تشكيل غرفة أو شعبة مشتركة مصرية اسرائيلية . وعرض أن تكون مصر بمثابة البوابة للصادرات الاسرائيلية الى الدول العربية، مقابل أن تسهل اسرائيل الطريق للصادرات المصرية الى غرب أوروبا والولايات المتحدة.

المؤتمر الدولى للسكان والتنمية:
مناقشات ساخنة ونتائج هزيلة

نجحت أمريكا والأصوليون.. وخسرت شعوب العالم الثالث

«غرق المؤتمر فى متاهات لغوية حول مصطلحات كالصحة الجنسية والصحة التناسلية، ولم يهتم المشاركون بقضايا التنمية ولم يناقشوا مصير نحو مليار فقير يشكلون خمس العالم»..

هكذا وصفت وكالة الأنباء الفرنسية نتائج أعمال المؤتمر الدولى للسكان والتنمية الذى انعقد بالقاهرة فى الفترة من ٥ إلى ١٣ سبتمبر الماضى.

(ومضيت الوكالة تقول فى تقريرها عقب ختام المؤتمر: «أن العديد من ممثلى المنظمات غير الحكومية والحكومات الفقيرة، أعربوا عن استيائهم وأسفهم لعدم تطرق المؤتمر لقضايا الفقر وكرامة الإنسان والديون».

وتنبع أهمية هذه الشهادة من كونها جاءت على لسان جهة غربية تنتمى إلى إحدى الدول الصناعية الكبرى التى نجحت فى تحقيق ماتصبو إليه، فانشغل المؤتمر بقضايا فرعية وتاهت قضايا الشعوب الحقيقية.

إلا أن ذلك كان واضحا من قبل أن يبدأ المؤتمر أعماله. فقد نجح **التيار الأصولى بمدارسة الإسلامية والمسيحية** فى فرض مناقشة قضية الاجهاض والشذوذ الجنسى من منظورهم وبعيدا عن الوثائق التمهيدية للمؤتمر التى جرى إعدادها فى ابريل ١٩٩٤ وتم طرحها لأوسع مناقشة ممكنة على مستوى العالم.

وارتاحت فيما يبدو حكومات العالم المتقدم- ومن ورائها حكومات العالم

محمود حامد

المتخلف- حتى لاتتحول المناقشات إلى محاكمة علنية وصريحة لسياسات التحكم الدولى فى مصائر الشعوب والتى يجرى تنفيذها وفق برنامج محكم من خلال حكاية **«التكيف الهيكلى»** وفق خطة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى بمباركة من الولايات المتحدة الأمريكية وبانصياع تام من حكومات الدول الخاضعة لهذه السياسات، والتى شاء قدرنا أن تكون مصر من أكبر هذه الدول التى يجرى تحطيم اقتصادها وقتل روح التنمية فيها.

أى نجاح؟

ووسط نجاح غير مسبوق (من وجهة نظر المهيجين الحكوميين) أقر المؤتمر مساء يوم الثلاثاء ١٤ سبتمبر ١٩٩٤ «وثيقة القاهرة للمؤتمر الدولى للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ بموافقة ١٨٢ دولة وتحفظ ١٦ دولة على **بعض الفقرات المتعلقة بالصحة الإنجابية والصحة التناسلية والواردة فى الفصل السابع من الوثيقة الخاص بالحقوق التناسلية وتنظيم الاسرة وكذلك الفصل الثامن المتعلق بالصحة ومعدلات الاعتلال والوفيات وهما الفصلان** اللذان استحوذا على وقت المؤتمر طوال فترة انعقاده فى حين لم تحظ الفصول الأخرى بأية مناقشة حقيقية وأهمل الفصول الخاصة بالهجرة الدولية، والسكان والتنمية والتعليم، والتكنولوجيا والبحث والتطوير وغيرها من الفصول.

بين مؤتمرين

والنتائج الهزيلة التى توصل إليها المؤتمر كانت طبيعية لو تمت مقارنة سريعة بين ديباجة وثيقة هذا المؤتمر (القاهرة ١٩٩٤) ووثيقة المؤتمر الأول (بوخارست ١٩٧٤).

فوثيقة **مؤتمر القاهرة** تركز ديباجتها على النمو السكانى كمعوق للتنمية وتقول «بلغ نمو السكان فى العالم حاليا مستوى أعلى مما كان عليه فى أى وقت مضى بالأرقام المطلقة حيث تتجاوز الزيادات الجارية ٩٠ مليون نسمة سنويا. ومن المرجح أن تظل الزيادات السنوية فى السكان أكثر من ٩٠ مليون حتى عام ٢٠١٥»

وترصد فى أكثرمن بند تفاصيل الزيادة السكانية ومعدلات الوفاة والانجاب لتصل إلى أن هذه الزيادة هى المعوق أمام التنمية وترى الحل فى نقطة أساسية هى: **«يلزم برنامج العمل الحالى المجتمع الدولى بأهداف كمية فى ثلاثة مجالات متبادلة الدعم ولها أهمية حيوية بالنسبة لتحقيق أهداف سكانية وإنمائية هامة أخرى. وهذه المجالات هى التعليم لاسيما للبنات، وخفض معدل وفيات الرضع والأطفال والأمهات، وتوفير الفرصة للجميع للحصول على خدمات تنظيم الأسرة والصحة التناسلية»**

(البند ١-١٨ من ديباجة وثيقة القاهرة)

ورغم أن تنظيم الأسرة ضرورى لدول عديدة متقدمة ومتخلفة إلا أنه ليس الأساس الذى تتبنى عليه رفاهية الشعوب فى غياب منهج متكامل للتنمية وهو ماغاب عمدا مع سبق الاصرار والترصد عن وثيقة مؤتمر القاهرة، فى حين أن **وثيقة مؤتمر بوخارست** تؤكد فى ديباجتها على مايلى:

«إن السياسات السكانية لايمكن أن تختزل إلى مجرد تحليل الاحصاءات السكانية وينبغى أن يثبت فى الذهن أن الوضع الحالى للبلدان النامية يجد أصله فى عمليات النمو غير المتكافئ التى قسمت الشعوب منذ بداية العصر



مناقشات وضغوط المنظمات غير الحكومية كانت كثيرة بلا تأثير على الحكومات



الوفد الايرانى كان لافتا للنظر ولعب دورا من خلال التنسيق مع مصر أساسا فى تعديل الفقرات الخاصة بالصحة الانجابية.

الحديث ومازالت هذه اللامساواة قائمة وتزداد بروزا بغيبة العدالة عن العلاقات الاقتصادية الدولية بمايترتب على ذلك من تباعد فى مستويات المعيشة. وينبغى ألا تعتبر السياسات التى تستهدف التأثير على الاتجاهات السكانية بديلا عن سياسات التنمية الاقتصادية ولكن يجب أن تكون جزءا متكاملا منها»

وأضافت وثيقة بوخارست «**إن التنمية الحقيقية لايمكن أن تحدث فى غيبة الاستقلال والتحرر الوطنى والسيطرة الأجنبية والحروب العدوانية والتفرقة العنصرية والاستعمار الجديد بكل صورة.. إن ذلك كله مازال يمثل أعظم العقبات التى تحول دون تحرر وتقدم البلدان النامية وسكانها**».

إن هذه المقارنة السريعة بين وثيقتى بوخارست والقاهرة تؤكد بمالايدع مجالا للشك أن مؤتمر القاهرة يمثل خطوة- إن لم تكن خطوات- إلى الوراء ففى بوخارست كان الحل تنمويا فى إطار جماعى وفى القاهرة كان الحل فرديا بعيدا عن التنمية الحقيقية.

ولايأتى هذا من فراغ فبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة الشرقية وسيطرة «البعد الواحد» المسمى الولايات المتحدة الأمريكية على مقادير هيئة الأمم المتحدة وتوجيه دفتها بما يخدم سياستها إساسا.. كان لابد أن تضيع قضايا الشعوب ويعلو صوت «الفرد» الأمريكى ليفرض رؤيته على العالم.

حتى أن قضية الاجهاض نفسها يرى البعض أن لها بعدا يرتبط بانهيار الاتحاد السوفيتى ، ذلك أن الرؤساء الأمريكان- وخاصة رونالد ريجان وجورج بوش- كانوايشجعون بعض الحركات الدينية المعادية للإجهاض فى إطار حربهم لضرب عدوهم الرئيسى آنذاك وهو الاتحاد السوفيتى فى حين لم يهتم بوش مثلا بمقتل نحو نصف مليون انسان فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتى ثم بعد مجئ **بيل كلينتون** رئيسا للولايات المتحدة الأمريكية بدأ يشجع حركات تحرير المرأة الداعية للاجهاض بشرط أن يكون قانونيا وصحيا. ليكتسب اصوات النساء وبدأت حرب معلنة بين حركتين، إحداهما دينية يتزعمها الفاتيكان وتنتشر من خلال منظمات عديدة خاصة فى أمريكا وتسمى «مع الحياة» prolife ومهمتها الأساسية هى التصدى للحركات الأخرى الداعية لتحرير المرأة والمسماة «مع الاختيار» ptochoice والتى تدعو إلى حق الاجهاض الآمن. ووصل الأمر أن الفاتيكان أصدر- قبل انعقاد مؤتمر القاهرة بشهور- تقريرا من ٦٦ صفحة أدان فيه التقرير التمهيدى للأمم المتحدة وأطلق عليه تعبير «**إمبريالية منع الحمل**» ونجحت بذلك الحركات الأصولية المسيحية الكاثوليكية فى لفت أنظار العالم إلى هذه المسألة. والتقطتها الحركات الأصولية الاسلامية وسارت على نفس المنوال. وارتاحت لذلك الحكومات وبدأ «الرد والرد المضاد» واشتعلت الساحة لصرف الأنظار عن قضايا التنمية رغم محاولات عديدة للتأكيد على أهمية التنمية المتكاملة إلى الحد الذى جعل- مثلا- **د. محمد السيد غلاب** استاذ الجغرافيا المعروف يقول: «لقد دلت التجارب الأوروبيةوالأمريكية بل والمصرية أيضا على أن كل زيادة سكانية تؤدى إلى مزيد من التوسع الزراعى والصناعى حتى تصل إلى درجة التشبع السكانى تلك الشعوب النشيطة المبدعة باكتشاف مصادر أخرى وهكذا لاتنطبق نظرية مالتوس التشاؤمية الا على المجتمعات قليلة الحيلة العاجزة عن الابداع فى مجالات التنمية» الاهرام- ١٥ سبتمبر ١٩٩٤».

وتاهت فى الزحام صرخات الممثلين الرسميين للدول الفقيرة الذين أكدوا- خلال الجلسات الرسمية للمؤتمر - على ضرورة وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها لتنفيذ برامج التنمية بالدول النامية، ومنهم على سبيل المثال **تروستور أولافسون** مساعد وزير خارجية إيسلاند الذى قال: إن البلدان الصناعية ينبغى أن تغير سياستها وأن تفتح ابوابها للدول النامية».

ولكن الذى حدث أن **فرانز كروبنشادت** وزير الدولة الالمانى- أعلن فى ختام المؤتمر أن برنامج وثيقة القاهرة حتى عام ٢٠٠٠ يحتاج إلى ١٧ مليار دولار سوف تدبر منها الدول الصناعية المانحة ٥٫٧ مليار دولار فقط.

وبذلك على شعوب العالم المتخلف أن تتحمل ماسوف تفرضه عليها حكوماتها من ضرائب أو من تقليص فى ميزانيات الخدمات من أجل تدبير باقى المبلغ المطلوب مع الأخذ فى الاعتبار أن ميزانيات الخدمات يجرى تقليصها أصلا وفق سياسات التكيف الهيكلى سواء فى مصر أو فى غيرها من الدول على يد حكومات «صندوق النقد

الدولى».

وما أعلنه الوزير الألمانى لم يحظ باهتمام الأصوليين رغم تأثير ذلك على الشعوب التى ينتمون اليها- فلقد كان الأصوليون مشغولين بمعركة الاجهاض. وتبنت مصر وايران ودول أخرى وجهة النظر التى أدت إلى تعديل فقرة من فقرات الوثيقة لتصبح «ولايجوز بأى حال من الأحوال الدعوة للاجهاض» دون أن يفسروا للعالم ماذا تفعل الأم اذا كان الحمل يؤثر على صحتها مثلا. واختلطت الرؤى الاسلامية طوال انعقاد المؤتمر ففضيلة الأمام الأكبر **الشيخ جاد الحق على جاد الحق** أشار إلى أن «اسقاط الحمل حرام ولونتج عن زنا أو اغتصاب إلا للحفاظ على حياة الأم، الاهرام ١١ أغسطس ١٩٩٤ فى حين أعلن فضيلة **د. محمد سيد طنطاوى** مفتى الجمهورية فى مؤتمر عقده داخل قاعات مؤتمر السكان إن الإجهاض جائز فى حالة تعرض المرأة للاغتصاب مادام لم يمر ١٢٠ يوما على بداية الحمل. كما أن الفتوى الصادرة عن دار الافتاء تجيز الاجهاض خلال الـ ١٢٠ يوما الأولى استنادا إلى الفقه الحنفى من جواز إسقاط الحمل مالم يتخلق منه شئ وهو لايتخلق الا بعد ١٢٠ يوما وأكدت الفتوى إن هذا الاسقاط مكروه بغير عذر..

ورغم تفاوت الرأى الدينى فإن المؤكد أن صحيح الدين ليس ضد صحة المرأة أو حياتها ولكنه يضع ضوابط للاجهاض وبدلا من أن يتم مناقشتهابعقل وروية تم إجهاض التفكير العقلى وإغماض العين عن حقيقة مؤداها تعرض النساء للموت ضحية الاجهاض غير الآمن.

فائض العمالة والهجرة

واذا كانت الدول الغنية قد نجحت فى ركن قضايا التنمية والديون فانها نجحت أيضا فى رفض مطالب الدول الفقيرة فى لم شمل الأسرة. وجرى حوار حاد حول الفقرة الخاصة بالهجرة والتى تدعو إلى «**اعتراف الدول بالحق فى لم شمل الاسرة**» والتى اقترحت الدول الغنية حذفها للتقليل من آثار الهجرة اليها، فى حين أصرت الدول النامية على الإبقاء عليها ولكن يظل فى النهاية «البقاء للأقوى».

وقد شغلت قضية التنمية من منظور آخر المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد بالقاهرة ايضا على هامش مؤتمر السكان فأكد أنه «على الدول الصناعية التى لاتعانى من أزمة سكانية أن تساعد الدول الفقيرة ذات الفائض السكانى الكبير عن طريق استيعاب فائض العمالة فى أسواقها وأن تعمل دول الشمال الغنى على تنمية دول الجنوب الفقير».

هذه المنظمات

وبالموازاة مع المؤتمر الرسمى شهدت القاهرة **منتدى المنظمات غير الحكومية** الذى كان بمثابة «**هايد بارك**» طرح فيه من يشاء مايشاء، ولكن التأثير كان قليلا على المؤتمر الرسمى فصوت المنظمات غير الحكومية لم يعد كما كان أثناء المؤتمرات السابقة بعد الضربة التى تعرضت لها الدول الاشتراكية وحركات التحرر بالتالى فى افريقيا وآسيا وامريكا الجنوبية، وبدأ بروز مايسمى بالنظام العالمى الجديد الذى أفرز وساند منظمات غير الحكومية نشأت لتساند الحكومات لاتضغط عليها وتقويم سياستها أو ليكون لها فعل حقيقى فى توجيه دفة الأمور. ولذلك نجحت الحكومات فى فرض رؤيتها على المؤتمر الرسمى وهى رؤية خاطئة تقوم على أن موارد العالم محدودة ولايمكن أن تكفى السكان العام ٢٠٥٠ آذا استمرت الزيادة السكانية بمعدلاتها الحالية وبالتالى تركز على تنظيم الاسرة ومالى ذلك **فى حين ترى المنظمات غير الحكومية أن موارد العالم ليست محدودة بل هى مهدرة أو لم تكتشف بعد، فضلا عن أن مشروعات التنمية المفروضة على شعوب العالم تعوق التنمية الحقيقية وتزيد من الفقر وأدت إلى انتقال ١٧٨ بليون دولار من العالم الثالث إلى بنوك أمريكا الشمالية واوربا خلال الفترة من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٠ فقط.**

واذا أخذنا مصر مثالا لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية حصلت (منذ بدء برنامج المعونة عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٨٦) على ٣٠ بليون دولار فى شكل سلع وخدمات مستوردة فى حين لم تحصل مصر من أمريكا فى المدة نفسها سوى على ٥ بلايين دولار وهى قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبحت مصر- فى ظل هذه السياسات- تستورد أكثر من ثلثى طعامها.

ونجحت المنظمات غير الحكومية فى طرح وجهة نظرها لكنها لم تنجح فى فرضها على المؤتمر الحكومى وأكدت هذه المنظمات ضرورة **اسقاط ديون العالم الثالث التى لم تعد بالفائدة على الشعوب ووقف سباق التسلح وتوجيه ميزانيته لمشاريع تنموية حقيقية واجتثاث البطالة من جذورها.**

وفيما يخص المنظمات المصرية فقد أكدت على أن الديمقراطية والشفافية هما الضمان الأكيد لنجاح أى عملية تنموية. وفى هذا الإطار كانت الدعوة ملحة لضرورة **الغاء وصاية وزارة الشئون الاجتماعية على هذه المنظمات والغاء قانون الجمعيات حتى لايبدو الأمر وكأنها عملية ديكور ديمقراطى مرتبط بالمؤتمر الدولى** ثم يعود كل شئ إلى أصله الطبيعى من قيود ومراقبات وتحجيم ومضايقات.

وأكدت ٤٠٠ جمعية مصرية غير حكومية فى وثيقة مشتركة أن الحق فى التنمية هو حق من حقوق الإنسان وإذا كان عدد السكان عنصرا هاما من عناصر التوازن بين السكان والتنمية إلا أنه ليس العنصر الوحيد بل أن العكس قد يكون صحيحا لأن



جين فوندا
سفيرة الأمم المتحدة
ولحظة انصات ومتابعة



مفتى الجمهورية: من حق
المغتصبة اجهاض نفسها
قبل ١٢٠ يوما من بدء الحمل



ماهر مهران
وزير السكان وطبيب النساء
ارتاح لمناقشات الاجهاض

«إنتشار الفقر المصحوب فى أغلب الأحيان بالبطالة وسوء التغذية والأمية وتدنى مركز المرأة وتدهور البيئة وقصور خدمات التعليم والرعاية الصحية بما فى ذلك الصحة الانجابية وخدمات تنظيم الأسرة، كل ذلك من العوامل الرئيسية التى تؤدى إلى إرتفاع معدل الزيادة السكانية وارتفاع معدل الوفيات وانخفاض الإنتاجية الاقتصادية.

وكانت المنظمات غير الحكومية أكثر وعيا بالواقع فأشارت وثيقتها إلى أنه «**فيما يتعلق بآثار برنامج الاصلاح الاقتصادى فى مصر على أوضاع التنمية البشرية يبدو أن الصحة والتعليم يميلان لأن يكونا أول ضحايا الإنخفاض فى الانفاق الحكومى.**

وأشارت فى فقرة أخرى إلى أن «القرائن العملية تشير إلى أن العديد من الاقتصاديات النامية فى العالم لم يعوقها الكبر النسبى فى أحجامها السكانية. فقد عمدت هذه الدول إلى تحقيق الاستخدام الكفء لمواردها البشرية من خلال ما وفرته لها من خدمات صحية وتعليمية مناسبة..»

وتنبع أهمية هذه المنظمات إلى كونها تمثل إيجابية من إيجابيات المؤتمر لم يتعود عليها مجتمعنا أذ يتعرض نشاط معظم هذه الجمعيات إلى التحجيم والمضايقات الأمنية وغير الأمنية. ولذلك كانت وثيقة المنظمات غير الحكومية المصرية هى الوحيدة من بين وثائق المنظمات الأخرى فى العالم التى حرصت على أن تسجل: «إن الجمعيات والمنظمات غير الحكومية القائمة حاليا تمثل بصرف النظر عن مستوى كفاءتها وأدائها فى الوقت الراهن رصيدا يجب أن يستثمر ويطور حتى يصبح عنصرا فاعلا فى عملية التنمية المتواصلة فى مصر».

ويحتاج الأمر إلى فتح ملف هذه الجمعيات حتى يكون لها دورها الفاعل وإذا كانت الحكومة صادقة فان الخطوة الأولى التى يجب إقرارها على طريق تنفيذ برنامج مؤتمر السكان والتنمية هى فتح المجال واسعا أمام الجمعيات والروابط للمشاركة الحقيقية فبدون ذلك لن يتقدم المجتمع ولن يجدى استثمار صورة الجمعيات أمام العالم أثناء المؤتمر ثم كبتها والتضييق عليها إلى حد الإجهاز على بعضها مادامت وفود العالم قد سافرت والمولد قد انفض. إن هذا تحد حقيقى يتطلب استمرار



يمثل هذا الرسم الكاريكاتورى أصدق تعبير عن نتائج المؤتمر فالفائزون هم أمريكا والفاتيكان (الأصوليون) ومصر(من عوائد انتعاش السياحة) والخاسرون هم شعوب العالم الفقير. والكاريكاتير نقلا عن مجلة تيرافيفا التى كانت تصدر يوميا أثناء انعقاد المؤتمر

التنسيق بين المنظمات غير الحكومية التى أصدرت وثيقتها والبالغ عددها ٤٠٠ جمعية على مستوى الجمهورية.

كما أن هناك تحديا آخر يتمثل فى ضرورة حسم الحكومة لنظرتها للأمور ولابد أن تقرأ جيدا الأفكار التى طرحتها منظمات حكومية عديدة من مصر ومن خارج مصر لأنها تؤكد أن الرؤى عديدة فلا تدفن الحكومة رأسها فى الرمال وتتخيل كعادتها أنها صاحبة الرؤية الصحيحة الوحيدة.

وبالاجمال فإن شعوب العالم الثالث تواجه مصيرا غير مشرق، فالنجاح فى هذا المؤتمر لم يكن حليفها وكان الناجح الأكيد هو الولايات المتحدة الأمريكية التى فرضت رؤيتها للتنمية على وثيقة الأمم المتحدة ثم على حكومات ١٩٨ دولة (هم مجمل المشاركين فى المؤتمر بما فى ذلك المتحفظون على الفقرات المتعلقة بالصحة الانجابية والصحة الجنسية)

أما الحركات الأصولية فاذا كانت تعتبر نفسها قد نجحت فإنها أيضا لعبت دورا أساسيا فى تغييب قضايا التنمية والديون والسلاح والفقر والبطالة وأثبتت أنها لاتنظر لابعد من قدميها ومثلها مثل الحكومات لايهمها مصائر الشعوب

ملاحظة أخيرة:

قال عمرو موسى وزير خارجية مصر فى حوار صحفى (الاهرام ٥ سبتمبر ١٩٩٤) «أن وضع أسس واضحة لحل أزمة المديونية فى العالم النامى مقياس نجاح المؤتمر» ولايملك عاقل سوى تأييد هذا التصريح من وزير خارجية مصر وقد انتهى المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر ١٩٩٤ دون أن يناقش مشكلة المديونية مما يعنى- وفقا لهذا المقياس- أن **المؤتمر فشل فشلا ذريعا أو على الأقل: لم ينجح!**

القطاع الأهلى ومؤتمر السكان:
المنظمات الحكومية تطالب بإلغاء قانون الجمعيات

عبد الغفار شكر

قبل أيام قليلة من انعقاد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة فى سبتمبر ١٩٩٤، صدرت وثيقة بالغة الأهمية تحت اسم **«وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية الى المؤتمر الدولى للسكان والتنمية»** أصدرتها اللجنة القومية التنفيذية للهيئات غير الحكومية للاعداد للمؤتمر. ولم تلق هذه الوثيقة الاهتمام الواجب حتى الآن، حيث غطى عليها التناول الغوغائى لبعض صحف المعارضة المرتبطة بقوى الاسلام السياسى لقضايا المؤتمر والتى ركزت على قضايا هامشية كالاجهاض وقضايا مفتعلة كالشذوذ الجنسى وأهملت تماما قضايا السكان فى ارتباطها بالبيئة والتنمية التى تشكل صلب أعمال المؤتمر. كما غطى عليها من الجانب الآخر التناول السطحى الدعائى لأجهزة الاعلام القومية (اذاعة وتليفزيون) وبعض الصحف القومية حيث أهملت القضايا الأساسية للمؤتمر لحساب أسئلة من نوع كيف رأيت مصر؟ وهل ستعود اليها مرة أخرى؟ وماذا ستقول لاصدقائك عن حالة الأمن هنا؟ هكذا ضاع رأى الجمعيات الأهلية المصرية فى قضايا المؤتمر الأساسية وسط هذه الحملات الاعلامية المغرضة والدعائية.

وفى اعتقادى أنه من المهم الا نتعامل مع هذه الوثيقة باعتبارها عملا موسميا ينتهى بانتهاء المناسبة التى صدر من أجلها، خاصة وأنها تتضمن قضايا ومواقف وآراء سيكون لها تأثير بالغ على مستقبل المجتمع المصرى. ومن واجب القوى التقدمية المصرية أن تدرس هذه الوثيقة وأن تساعد على وضعها موضع التطبيق وأن تشارك من خلال المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى فى الجهود الرامية التى تنفيذ التوصيات والاقتراحات التى تضمنتها.

واذا كانت القوى التقدمية لم تعط من قبل اهتماما كبيرا للنشاط فى القطاع الأهلى وتحفظت على مصطلح المجتمع المدنى لارتباطه بالتحولات الرأسمالية الجارية فى الاقتصاد المصرى وتشجيع الحكومات والمنظمات الرأسمالية لتطوير دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى التنمية، فاننا مطالبون الآن بعدم التردد حيال هذا القطاع الناهض فى مصر والذى تؤكد كثير من الشواهد أنه سيحتل مساحات جديدة من العمل الاجتماعى والتنموى القاعدى وبصفة خاصة فى الريف المصرى والمناطق المهمشة. إن **اهتمام القوى التقدمية المصرية بالقطاع الأهلى والمنظمات غير الحكومية وممارسة نشاط حقيقى فى اطارها هو الطريق الحقيقى للتلاحم مع الجماهير المصرية الجماهير الفقيرة والمهمشة التى تعتبر القاعدة الاجتماعية للقوى التقدمية المصرية** وأى عزوف عن المشاركة الحقيقية فى هذا المجال هو تكريس لعزلة القوى التقدمية وانحصارها فى نطاق المثقفين والعمل السياسى المباشر الذى لم تتوفر له بعد الأرضية الكافية فى المجتمع المصرى.

تكتسب وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية أهميتها لأكثر من سبب:

فهى **أولا**: نتاج لجهود جماعية من الجمعيات الأهلية المصرية تعتبر خطوة هامه نحو تطوير دور القطاع الأهلى فى مصر.

وهى **ثانيا**: تتضمن عرضا لواقع المجتمع المصرى ومشكلاته الأساسية بالنسبة لقضايا السكان والبيئة والتنمية يستند الى أرقام موثقة وحقائق هامة بلورتها دراسات علمية وميدانية.

وهى **ثالثا**: تصدر عن نظرة متكاملة لمشاكل المجتمع تربط بين قضية السكان وقضايا الاقتصاد والعدل الاجتماعى والديمقراطية وحقوق الانسان.

وهى **رابعا**: تقدم اقتراحات محددة واجراءات كأساس للعمل فى الفترة القادمة لحل هذه المشكلات.

ولأن الحيز المتاح هنا لايتسع لعرض أو مناقشة كافة الموضوعات التى تناولتها الوثيقة فاننا سنكتفى بعرض بعض جوانبها الهامة.

وننطلق فى عرضنا من الفقرة الأخيرة فى الوثيقة التى توضح بجلاء طبيعة الفكر الذى كان أساس إصدارها:

«إذا كان العمل التطوعى والمنظمات غير الحكومية أمرا مرغوبا فى الماضى لقد أصبح أمرا مطلوبا بل وملحا فى الوقت الحاضر والمستقبل المنظور. فالدولة فى مصر مثل غيرها من بلدان العالم الثالث والثانى بل وفى العالم الأول نفسه قد بدأت تنسحب من الميادين الخدمية والأنتاجية تاركة هذه الميادين للمبادرات والجهود والاجتهادات الأهلية. وفى مراحل الانتقال وكنتيجة طبيعية لبرنامج الاصلاح الاقتصادى فان الضحايا هم دائما الفقراء والنساء والمهمشين بل وقطاعات كبيرة من أبناء الطبقة الوسطى. والمنظمات غير الحكومية

هى الأقدر ، فى مراحل الانتقال والتى تبرز فيها ظاهرة التفاوت بين الدخول، على خلق التوازن الاجتماعى بتقديم الخدمات والسلع بأسعار اقتصادية. كما أن المنظمات غير الحكومية هى الأقدر على تدريب الكوادر والقيادات القادرة على تعبئة الجهود الشعبية للمشاركة فى مشروعات التنمية الاقتصادية أو البيئية بمايكفل لها فرص النجاح؟.

الصحة والتعليم أول ضحايا الانخفاض فى الانفاق الحكومى

خطوة للأمام

تعتبر وثيقة الجمعيات الأهلية فى مصر ثمرة لجهد جماعى متصل استمر عاما كاملا من سبتمبر ١٩٩٣ شاركت فيه أكثر من ٤٠٠ جمعية أهلية حقق دفعة هامة للقطاع الأهلى فى مصر بتشكيل اللجنة القومية التنفيذية للهيئات غير الحكومية للأعداد للمؤتمر والتى تضم رئاستها ١٢ عضوا يمثلون جميعات أهلية من مختلف المحافظات من بينهم ٦ سيدات يشغلن مواقع الرئيس ونائبى الرئيس مما يؤكد أهمية دور المرأة المصرية ويعزز مكانها فى العمل الأهلى. وقد ترتب على تشكيل اللجنة القومية التنفيذية تطور هام نعتبره خطوة حقيقية للأمام حيث عقدت العديد من اللقاءات الاقليمية والاجتماعات التحضيرية ونوقشت قضايا السكان والبيئة والتنمية بالتفصيل، وتحققت من خلال ذلك أهداف أخرى هامة حيث تدعمت قيم العمل الجماعى وخلق شبكات للاتصال والتنسيق بين الجمعيات الأهلية فى كافة المحافظات وترسخت مهارات الحوار والوصول الى توافق فى الآراء بالرغم من الاختلاف فى الاتجاهات بين الجمعيات الأهلية. وكان لهذا أثر واضح فى اكتساب المشاركين فى هذه العملية مزيدا من الثقة بالنفس وبالقدرة على تحقيق نتائج أكبر مستقبلا، حيث تعلن الوثيقة بوضوح **«أن الأمل من نجاح الجمعيات الأهلية فى اصدار هذه الوثيقة هو أن تساعد هذه التجربة غير المسبوقة فى خلق نواة لحركة منظمة للجمعيات الأهلية المصرية تستمر بعد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية لتساهم فى عملية التنمية الشاملة وفى بناء المجتمع المدنى فى مصر».**

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن الاستاذة **عزيزة حسين** رئيسة اللجنة القومية تتقدم باقتراح باضافة فقرة الى الإطار الفكرى لوثيقة الأمم المتحدة للمؤتمر العالمى للسكان والتنمية تؤكد فيها دور المنظمات غير الحكومية باعتبارها شريكا أساسيا



للحكومات قادرا على تحقيق الاستقرار فى المجتمع بما يؤدية من أدوار. جاء فى هذه الفترة، وأنه لمن مصلحة الحكومات الذاتية وكذلك الأمم المتحدة أن يعترفا بلجنة المنظمات غير الحكومية كأطراف زميلة فى مختلف المجالات وخاصة السكان والتنمية. وعلى ذلك يجب أن تمنح هذه المنظمات الحرية فى اقامة لقاءاتها عفويا ومجموعات عملها بشكل غير رسمى- بمايتلاءم طبعا والسياسات العامة للدول. وذلك حتى تستمر المنظمات غير الحكومية فى ممارسة دورها التاريخى المبدع والرائد فى جو من عدم التحزب، وبعيدا عن العقبات البيروقراطية، لأن هذه المنظمات هى أدوات للتغيير والتقدم وفى نفس الوقت حراس للقيم الانسانية الثابته وغير المتغيرة».

وعلى أرضية النجاح الذى حققته الجمعيات الأهلية فى التحضير للمؤتمر، وفى استضافة المنتدى العالمى للمنظمات غير الحكومية الذى ضم عشرة الآف عضو والمشاركة فى أعماله بكفاءة، والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية العربية وفى بعض بلدان العالم الثالث، تتهيأ هذه الجمعيات للتقدم نحو مواقع جديدة فى مصر وتسعى الى ازالة العقبات التى تعترض طريقها. لهذا فانها لاتتردد فى طرح توصيات عدة تشدد فيها على ضرورة العمل على تغيير أو تعديل القانون ٣٢ سنة ١٩٦٤ وغيره من القوانين المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية بهدف تحريرها من المعوقات التى تقيد العمل الأهلى وتحول دون تقدمه، وتدعو الجمعيات الأهلية الى اقامة آلية للتنسيق فيما بينها بتنظيم مؤتمرات وندوات وورش عمل دورية لأعضاء شبكة المنظمات غير الحكومية المنضمين اليها، بهدف استكشاف الطرق والوسائل التى من شأنها انعاش العمل الأهلى وزيادة المشاركين فيه، وخاصة من النساء والشباب فى الريف والحضر، ووسائل اعداد الكوادر وتوفير الموارد والارتقاء بالمستوى الادارى والتنظيمى والتعبوى فى منظمات العمل الأهلى. ويشجعها ماحققته من نجاح الى الدعوة منذ الآن للاستعداد المؤتمر العالمى للتنمية الاجتماعية باستكهولم والمؤتمر الدولى للمرأة ببكين خلال عام ١٩٩٥ . كما تدعو الى الاتصال والتعاون والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية فى المنطقة العربية والأفريقية والدولية خاصة دول الجنوب للدعم المتبادل وحتى تظل مصر رائدة فى هذا المجال.

ونحن مطالبون بدعم هذه التوجهات ومساندة كل تحرك تقوم به الجمعيات الأهلية فى هذا الاتجاه باعتبار تطويرها أحد الشروط الأساسية لتطور الوضع الديمقراطى فى مصر.

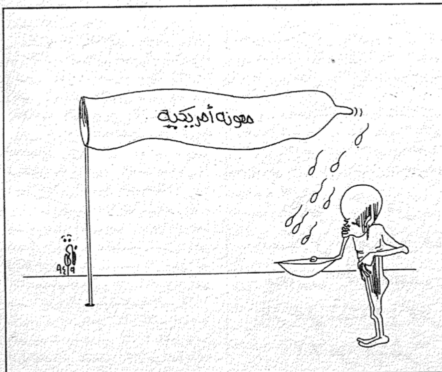
نظرة متكاملة

من الأسباب الأخرى لاهتمامنا بوثيقة الجمعيات الأهلية أنها تصدر عن نظرة متكاملة لقضايا المجتمع حيث تربط بين

المرأة تتعرض للتمييز ضدها فى مجال الأحوال الشخصية وقانون العقوبات والجنسية

مشكلات السكان وقضايا الاقتصاد والعدل الاجتماعى والديمقراطية السياسية وحقوق الانسان. وهى تطرح فى سطورها الأولى قضية السكان انطلاقا من هذه النظرة فتشير الى تفاقم ظواهر التفاوتات الواسعة بين الدول ، وفيما بين الأفراد داخل الدولة الواحدة باعتبارها التحدى الكبير الذى يواجه البشرية.

«من أمثلة هذه التفاوتات: أن القليل من المجتمعات- المحظوظة- تتمتع شعوبها بالديمقراطية وحقوق الانسان، والكثير لازال يتعثر فى خطوات مترددة نحو مشروعات الديمقراطية. وفيما يتعلق بمستوى المعيشة فان أغنى ٢٠٪ من سكان العالم ينعمون بما يعادل مائة وخمسين ضعف الدخل المتاح لأفقر ٢٠٪ من البشر، حيث يوجد أكثر من مليار فرد يعانون فقرا حادا. وهناك أيضا الفجوة المتزايدة بين مستوى الريف والحضر، حيث تشير الارقام الى أن النسبة ٢:١ تعبر عن هذه الفجوة بينهما فى الدول النامية، من حيث فرص الحصول على دخل، أو خدمات اجتماعية وأخيرا، وليس آخر ، لازالت المرأة عموما هى أشد الفقراء فقرا فى العالم بالرغم من أنها العنصر المؤثر الرئيسى فى عملية التنمية.





والمهم هو النتائج المترتبة على هذا الكم الهائل من التفاوتات والفروق بين الشعوب وبين الأفراد والتى تجعل للانسانية وجهين متناقضين: فقر مدقع وثراء فاحش، حيث أصبح التعايش بين هذين النقيضين يؤدى الى نتائج مدمرة للبيئة وامكاناتها الطبيعية، مما يعوق هدف التنمية المتواصلة»..

وتحمل الجمعيات الأهلية فى مصر الدول الغنية مسئولية العمل على ازالة هذا التناقض باعتبارها المستهلك الرئيسى للموارد وهى مالكة التكنولوجيا والمهيمنة على سوق المال والاقتصاد العالمى. وتؤيد الاقتراح الذى تضمنه تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ الصادر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة والمعروف باسم اقتراح ٢٠/٢٠ والذى يدعو الدول الغنية أن تخصص ٢٠٪ من المساعدات الخارجية للدول الفقيرة التى تخصص ٢٠٪ من ميزانياتها للأنفاق على الخدمات الاساسية (الصحة والتعليم ورعاية الأمومة والطفولة وتوفير مياه الشرب النقية).

وفى دراستها للعلاقة بين السكان والنمو والتنمية تشير الى أن مشكلة النمو السكانى يمكن أن تزداد حدة بسبب الاجراءات المطبقة حاليا فى اطار برنامج الاصلاح الاقتصادى

أغنى ٢٠٪ من السكان ينعمون بما يعادل ١٥٠ ضعف الدخل المتاح لأفقر ٢٠٪ من البشر

والهيكلى، وتستعرض ظاهرتى البطالة والفقر فى مصر باعتبارهما تحديات أساسية تعوق جهود التنمية، وتحذر من مغبة الاستمرار فى النهج الحالى للاصلاح الاقتصادى «**ويبدو أن الصحة والتعليم يميلان لأن يكونا أول ضحايا الانخفاض فى الانفاق الحكومى . ومالم يتوفر البديل الأفضل- كما ونوعا- فان المستوى الحالى المتواضع للتنمية البشرية فى مصر يتهدده مزيد من التراجع، مما من شأنه أن يعوق أهداف التنمية المتواصلة وبرنامج الاصلاح ذاته ومن ناحية أخرى، فان التباطؤ الحالى فى انتهاج وتنفيذ حلول واقعية وجذرية لمشكلات الاقتصاد القومى- خلال المرحلة الثانية للاصلاح الاقتصادى- يحد من فرص النجاح فى تحقيق التنمية المتواصلة، مما يترك آثارا سلبية مضاعفة على اتجاهات متغيرات حجم السكان ومؤشر التنمية البشرية**»

وتربط الوثيقة هذا كله بقضية الديمقراطية «وبالنسبة لاعتبارات الديمقراطية وحقوق الانسان والتى تعتبر عوامل أساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادى وللتحول الناجح من الاقتصاد القيادى الى الاقتصاد الديناميكى الحر، فان الخطوات التى تحققت حتى الآن مثل حرية الصحافة، وتعدد الأحزاب السياسية لازالت تمثل خطوات مبدئيه على طريق طويل».

دور المرأة

وتناقش الوثيقة بالتفصيل دور المرأة وأهمية تعزيز مكانتها فى المجتمع لما تقوم به من دور أساسى فى التنمية، وتستعرض بالتفصيل أشكال التمييز ضد المرأة المصرية وعدم تحقيق المساواة لها فى التعليم والعمل والحصول على القروض المصرفية والائتمان المالى وموقعها من الأنشطة الترفيهية والرياضية والثقافية.

وتورد الوثيقة **أرقاما وحقائق موثقة تعكس حالة تراجع فى المجتمع المصرى عن منجزات ومكتسبات أو قناعات ذهنية لممارسة المرأة لعديد من حقوقها فى هذه المجالات**، كما تستعرض ماتتعرض له المرأة من تمييز أمام القانون سواء فى مجال الاحوال الشخصية أو قانون العقوبات أو قانون الجنسية وضعف



دورها فى المشاركة السياسية وأسباب ذلك، ويعتبر هذا الجزء من الوثيقة جرس انذار للمجتمع المصرى لتدارك الاسباب التى تدفع بالمرأة الى مكانه متدنية فى المجتمع سيكون لها أسوأ الآثار على تقدم المجتمع وتنميته واستقراره.

ولم تكتف الوثيقة بعرض أفكار نظرية أو الرجوع الى النصوص القانونية وماتضمنته الوثائق الأساسية للمجتمع بالنسبة لهذه القضية بل استندت الى دراسات ميدانية قامت بها هيئات علمية مثل تحليل ألف قضية طلاق أمام المحاكم المصرية وسؤال عدد من القضاة عن رأيهم فى النصوص القانونية التى تحكم الاحوال الشخصية، ودراسة ٥٠ قضية ضرب نساء تأكد منها أنه بالرغم من أن النص القانونى لايميز ضد المرأة من حيث العقوبة الا أن تطبيقة يختلف بمعرفة القضاة.

وبالنسبة لقانون الجنسية فيؤكد استعراض نصوصه أنه قانون متعسف يحرم ابناء المصرية المتزوجة من اجنبى من الجنسية المصرية بينما يمنحها لكل طفل يولد لأم مصرية من أب مجهول أو عديم الجنسية. وهناك أيضا دراسات ميدانية اجريت حول الحقوق الايجابية للمرأة وماتتعرض له من انتهاك أبسط حقوقها ابتداء بختان البنات، الى اجبارها على الزواج الى ماتتضمنه العلاقة الزوجية من عنف لفظى وجسدى.

أسئلة تبحث عن إجابة

بالرغم من أهمية وثيقة الجمعيات الأهلية وماتنبئ به من احتمالات تطور النشاط الأهلى فى مصر واكتسابه قدرا أكبر من النضج والفاعلية الا أن ماتحقق حتى الآن -رغم أهميته- لايعدو كونه خطوة واحدة على طريق طويل، خطوة قابلة للانتكاس مالم تستكمل بخطوات أخرى ومالم تدعمها مساندة حقيقية من المجتمع. وفى هذا الاطار فاننا بصدد اسئلة هامة تطرح نفسها علينا منها:

- هل سيكون هذا النهوض فى حركة الجمعيات الأهلية بمناسبة الاعداد لمؤتمر السكان مؤقتا وهل سيتحول الى مجرد نشاط موسمى ينتهى بانتهاء المناسبة؟ وكيف نحول دون تحقق ذلك ونضمن أن يكون هذا النهوض بداية لها مابعدها؟

- ماهو دور الاحزاب السياسية فى دعم هذا التطور فى حركة النشاط الأهلى؟ ومتى تدرك هذه الأحزاب أن دعم النشاط الأهلى شرط جوهرى لدعم التطور الديمقراطى فى مصر؟ وأنها لن تتحول الى كيانات جماهيرية حقيقية مالم ينشط اعضاؤها فى الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية بمختلف انواعها ومالم يتحول هؤلاء الأعضاء الى قيادات جماهيرية حقيقية لقطاعات عريضة من الشعب؟.

- هل تستطيع القوى التقدمية المصرية أن تساهم بدور ملموس فى هذا الاتجاه خاصة وأن الفئات الأشد حاجة الى نشاط الجمعيات الأهلية تشكل القاعدة الاجتماعية الحقيقية للقوى التقدمية كالشباب والنساء والمهمشين والفئات الوسطى؟.

هذه الاسئلة وغيرها تحتاج الى بحث جاد وتتطلب معالجة متعمقة لواقع واشكاليات حركة النشاط الأهلى فى مصر ومن المهم أن تصبح فى مقدمة جدول أعمال الجهود البحثية التقدمية والنشاط الجماهيرى التقدمى. وكم اتمنى أن تخصص مجلة اليسار إحدى ندواتها لبحث هذه القضية الحيوية ودعوة اعضاء اللجنة القومية التنفيذية للهيئات غير الحكومية للمشاركة فيها واستعراض الخبرات التى توفرت لهم من تجربة التحضير والمشاركة فى مؤتمرا السكان وأولوياتهم فى الفترة القادمة لمواصلة جهودهم فى اتجاه دعم هذه الحركة.

إلى دراويش التقدمية النائمين فى العسل

إســــلام
لا
كـهـانــة

خليل عبد الكريم

المؤتمر الدولى الثالث للسكان والتنمية الذى انعقد بالقاهرة فى الشهر الماضى كشف لنا أمورا كانت خافية علينا بشأن التعاون بين سدنة الديانتين الساميتين: المسيحية والاسلام.

فقد تبين أن **الفاتيكان** عقد فى يونيو ١٩٩٤ ندوة دعا إليها رابطة العالم الاسلامى **(مكة)** والمؤتمر الاسلامى **(كراتشى)** لتوحيد المواقف حول وثيقة المؤتمر، وقبيل انعقاده أذاع بيانا هاجم فيه الوثيقة بضراوة، واجتمع المجلس التأسيسى لرابطة العالم الإسلامى برئاسة الشيخ **عبد العزيز بن باز** (وهو فى ذات الوقت مفتى السعودية) لدراسة مايمكن عمله بشأن ماتضمنته الوثيقة من توصيات تتنافى وأحكام الشريعة الاسلامية . وأصدرت هيئة كبار العلماء فى المملكة بيانا دعت فيه الى مقاطعة المؤتمر، وفى القاهرة انعقد مجمع البحوث الاسلامية برئاسة **الشيخ جاد الحق** وخرج على العالم ببيان أكد فيه أن المؤتمر تبنى نقيض ماشرع الإسلام لمقومات الأسرة وأنه يحمى العلاقات الجنسية الشاذة ويهدم قيم الأديان (بالجمع)، كذلك نشرت هيئة أطلقت على نفسها **«جبهة علماء الأزهر»** ولايدرى أحد حتى الآن هل هى رسمية أو شعبية والى أى قانون تستند فى تكوينها- نشرت بيانا من ستة بنود أصلى برنامج عمل المؤتمر نارا حامية.

***

ليس هذا فحسب.

فقد رأينا للمرة الأولى فى المؤتمر السادس للمجلس الأعلى للشئون الاسلامية الذى انعقد فى الاسكندرية قادة الطوائف المسيحية الثلاث الكبرى: **الأرثوذكسية، والكاثوليكية والبروتستانتية** يشاركون فيه، وطالبوا جميعهم بمزيد من الالتحام بين الديانتين الإبراهيميتين، بل أن أحدهم دعا الكنائس الافريقية الى التآخى مع مواطنيهم المسلمين كل فى دولته، والإشارة الى الكنائس الأفريقية والالحاح على دعوتها تلك، لم تأت اعتباطا على لسان القس المبجل لان من له أدنى معرفة بالحركة المسيحية المعاصرة (وهذا ما ألفت نظر الرفاق التقدميين اليه) يعرف أن الكنائس الأفريقية لها تيولوجيا خاصة ومتفردة ومستقلة عن تيولوجيا الفاتيكان ومن ثم يطلق عليها **«الكنائس الأفريقية المستقلة»**، أى أن الحبر المهيب يحض هذه الكنائس على الدخول فى لعبة التضامن هذه بغض النظر عن موقفها المسبق من الفاتيكان.

والذى دعا رؤساء حملة البضائع الغيبية الى التعاضد- رغم كل مابينهم- هو شعورهم أن الأرض تميد من تحت أقدامهم لان سلعهم المقدسة تتعرض لزلزالين مدمرين:

الأول: يتمثل فى ثورة العلوم التجريبية بعامة والهندسة الوراثية بخاصة بما فى ذلك: التحكم فى نوع الجنين ومواصفاته وانقسام الأجنة وتماثلها.. الخ

وهى أمور تناقض الثبوتيات واليقينيات التى درجت الأديان الثلاثة على ترسيخها ثم الاشتغال عليها بكافة التنويعات.

الآخر: استخدام المناهج الحديثة فى العلوم الإنسانية من فللوجية وبنيوية وألسنية وانثربولوجية وسيمائية وتزامنية وتطورية وتاريخية.. الخ وتطبيقها على «التراثات- جمع ثرات- المقدسة»، بحسبانها نصوصا كغيرها من النصوص مما يكشف حقيقتها ويثبت أسطوريتها وبالتالى ينزع عنها هيبتها ويخلع عنها سطوتها ويفقدها سيطرتها على المخاطبين بها، بالإضافة الى تأكيد سيادة العقل وأنه المصدر الوحيد لأى معرفة واستقلاله عن أى هيمنه أخرى.

***

هذا التقارب والتعاضد بين حراس العقيدتين هو الذى لفتنا النظر اليه فى عدد أغسطس ٩٤ من هذه المجلة المناضلة **(اليسار)** أوضحنا مدى خطورته على المجتمع المدنى، ولكن يبدوأن المثقفين وخاصة دراويش التقدمية يأخذون مقالاتنا مأخذ التسالى «تزقزة اللب» ويتفرجون على هذه الأحداث البالغة الأهمية كأنما هى تجرى فى مجرة أخرى، وماداموا سادرين فى غفلتهم فعماقريب سيجرهم حملة السلع الماورائية من أنوفهم وسيجدون أنفسهم فى حلقات الذكر يتطوحون يمينا وشمالا ولعابهم يسيل على ذقونهم المستنيرة (هذا بالنسبة للمسلمين منهم) ، أو يشاركون فى تقديم القربان وباقى الخدمات المبروكة فى الكنائس (إن كانوا مسيحيين)

وساعتها لاينفع الندم

اتفاق «مبارك - آل جور» فى التطبيق

صياغة العلاقات مع أمريكا على رأس مهام اللجنة العليا المشتركة

* * *

رجال الأعمال استراتيجية التعاون المصرية الأمريكية لعشر سنوات

* * *

اتفاق نوايا فى شكل جديد يحكم العلاقات لصالح القطاع الخاص

* * *

محمود الحضرى

تدخل اللجنة المصرية الأمريكية العليا الجديدة مرحلة التشكيل خلال شهر أكتوبر الحالى، لوضع إطار تعاون جديد بين مصر وأمريكا من خلال رؤية مشتركة لرجال الأعمال في البلدين.

تتولى تلك اللجنة صياغة من نوع جديد للعلاقات الاقتصادية السياسية للسنوات القادمة وفي حدود عشر سنوات على الأقل.

ويرأس د. يوسف بطرس غالى اعتبارا من هذا الشهر الجانب الحكومي في الاجتماعات التمهيدية لتلك اللجنة بين القاهرة وواشنطن لبلورة أسس ومناهج التعاون المصرى الأمريكى، وإيجاد بدائل لبرامج المساعدات والمعونات الأمريكية لمصر فى حالة إلغائها أو تقليصها.

وكان الرئيس مبارك قد اتفق وألبرت آل جور نائب الرئيس الأمريكى خلال زيارته لمصر فى ٦ سبتمبر الماضى على تشكيل تلك اللجنة العليا لهدفين:

الأول إيجاد شكل من العلاقات الاقتصادية لخدمة اهداف سياسية، إقتصادية لاتقف عند حدود المعونات والمساعدات التى تمنحها الولايات المتحدة لمصر سنويا بمعدل ٢٫١ مليار دولار مدنيا وعسكرية.

والثانى، المتابعة المستمرة لبرامج الاصلاح والتحرير الاقتصادى باعتباره من وجهة نظر أمريكا افضل الوسائل لتحسين مستويات المعيشة للمواطنين المصريين والارتقاء بها



آل جور

وتطوير آليات الاقتصاد الوطنى المصرى..

السلام وصياغة العلاقات

المناقشات التى دارت حول الأسس المبدئية لصياغة العلاقات مع أمريكا، إنتهت الى ربط مباحثات السلام بمنطقة الشرق الأوسط بين العرب وإسرائيل ونتائجها -والدور المصرى فى استمرار ودفع تلك المفاوضات باعتبارها حجر الزاوية فى أى مسار. من مسارات المفاوضات وتذليل العقبات، خاصة النتائج التى أسفرت عنها المباحثات بين الفلسطينيين وإسرائيل.

وتستند العلاقات الأمريكية مع البلاد الى مباحثات السلام سواء من حيث دفع وفتح استثمارات جديدة أو توسيع نطاق التعاون الاقتصادى كما تستند تلك العلاقات الى نتائج حوار جديد على المستوى الاقتصادى بين مصر وأمريكا بهدف تنمية دائمة للاقتصاد وبمختلف توجهاته ومجالاته.

اتفاق نوايا

يصف مسئول اقتصادى الشكل الجديد للعلاقات الاقتصادية المتوقعة بأنها إتفاق نوايا من نوع جديد ولكن مع الحكومة الأمريكية مباشرة تضمن به الحكومة تدفق المساعدات والاستثمارات الأمريكية للبلاد، ولو على الأقل لمدة عشر سنوات أو أقل قليلا وبشرط أن يكون رجال الأعمال هم أصحاب الأمر والنهى في إعداد الصياغة الجديدة لاتفاق العلاقات الاقتصادية بين أمريكا ومصر.

وأوضح أن اللجنة العليا المشتركة ستتكون بشكل أساسى من رجال الأعمال المصريين والأمريكيين وبحد أدنى ٥٠ ممثلا للطرفين، ويكون هؤلاء بمثابة مجلس استشارى للقيادة السياسية فى مصر وأمريكا، عند اتخاذ أى قرارات أو إجراءات تتعلق بالشئون الاقتصادية والتنموية. ويتولى هذا المجلس تقديم تقرير دورى لقيادة الدولتين يكون بمثابة قياس أداء للسياسات المطبقة ومدى حاجتها لأى تعديل أو تغيير يتفق ومتطلبات كل مرحلة بمايساعد القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين على الاستمرار فى أعمالهم، وتحديد إحتياجاتهم من التسهيلات المناسبة.

برنامج الإصلاح والمجلس

ويتولى المجلس الاستشارى مهام تحديد وبحث المعوقات التى تواجه التصدير وتحرير التجارة الخارجية، فى ضوء ماتم الاتفاق عليه مع صندوق النقد والبنك الدوليين، لاستكمال مراحل الاصلاح الاقتصادى وصولا للتحرير الكامل بحلول عام ١٩٩٦. كما يتولى المجلس مراجعة وسائل زيادات الاستثمارات الامريكية داخل البلاد، والوسائل اللازمة لاستمرار معدل النمو الاستثمارى من الداخل والخارج معا، والمواءمة فى التعامل مع المستثمرين المحليين والعرب والأجانب، من حيث المزايا العامة والخاصة، فى الإعفاءات والتسهيلات، وإجراءات تأسيس المشروعات الاستثمارية، والحصول على القروض والتعامل مع الأجهزة المصرفية بكافة أنواعها.

بدائل المعونه

ومن المهام التى ستوكل للمجلس مستقبلا البحث عن بدائل لتعويض مصر عن المعونات الأمريكية خاصة فى المجال المدنى، وذلك عن طريق الاستثمار المباشر من أمريكا ورجال الأعمال والمستثمرين بها فى مشروعات تحقق فرص عمل، وتلعب دورا فى معدلات النمو الاقتصادى خاصة مايتعلق بالصناعة والزراعة.

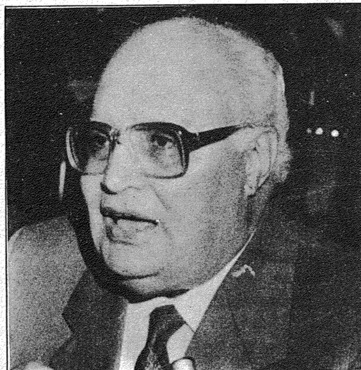
وأن يسبق هذه البدائل والعمل بها التوصل لاستمرار المعونات الأمريكية أو جانب منها لمدة زمنية، حتى لو كان البديل أن يتم تخصيصها للقطاع الخاص، عن طريق هيئة التنمية الأمريكية الدولية، وهيئة المعونة.

ويتواكب ذلك مع عمل الشق الثانى من اللجنة العليا المشتركة، والتى ستتولى مهمة وضع إتفاق للتعاون المصرى الأمريكى فى مجال التكنولوجيا التطبيقية خاصة لدى القطاع الخاص، والارتقاء بمنتجاته من حيث الجودة والمواصفات القياسية العالمية، ليتسنى لها المنافسة فى الأسواق العالمية. وتحقيق طفرة فى الصادرات، وصولا لفائض فى ميزان المدفوعات، والحد من اللجوء للاقتراض الخارجى. وتحقيق الموازنة بين الصادرات والواردات وتضييق الفارق بينها الذى يتجاوز ٧ مليار دولار، حاليا

مستقبل المساعدات

وفقا للمعلومات المتاحة حاليا هناك تأكيد من الجانب الأمريكى على استمرار الدعم المالى للحكومة خاصة الجانب العسكرى منه، وأن عمل اللجنة العليا وبرامج الاستثمار لن يكون البديل السريع لبرامج المعونة، ولو لوقت محدد.

كما أكد الجانب الأمريكى فى المفاوضات التمهيدية التى سبقت وعقبت مباحثات آل جور حيث ترى أن دعم مصر عسكريا أمر مطلوب لتقوم بدورها الإقليمى، خاصة فيما يتعلق بمهام القوات الدولية فى مناطق التوتر فى العالم.



عاطف صدقى

موقف الاخوان من العنف

وأفق تطوره

أحمد عبد القوى زيدان

أثارت تصريحات الاخوان المسلمين الاخيرة فى جريدة «الحياة» والتى اوضحت اليسار فى عددها الماضى ماجاء بها. اثارت هذه التصريحات عددا من التساؤلات عن الجديد فى موقف الاخوان من عدد من القضايا الاساسية المطروحه على الساحة؛ كالموقف من العنف والعمل السرى، والتعددية السياسية والموقف من الاقباط فى اطار الوحدة الوطنية الخ.

ولاننا من المهتمين بما يطرحه الاخوان المسلمون من مواقف جديده وذلك لأننا نرى أن **الاخوان المسلمين قوه سياسة موجودة على الساحة السياسية وأن تجاهل وجودها هو نوع من العمى السياسى.** فهم موجودون وبقوة وفى قطاعات مؤثرة فى المجتمع المصرى بل أنهم لاسباب متعددة- منها من وجهة نظرنا تجاهلهم المعلن- قد إزدادوا تأثيرا بغزوهم معظم مواقع المجتمع المدنى «نقابات مهنية- أحزاب شرعية- هيئات تدريس الخ» دون أن يدفعوا ثمنا لهذا التواجد من تقيد بالشرعية. ولهذا فعندما تطرح قوة سياسية كالاخوان موقفا جديدا علينا أن نناقشه لنرى ماذا وراء هذا الموقف ومردوده على تطور المجتمع أو العكس.

لعبة الباب المفتوح (والموارب) مع السلطة

د. عصام العريان

مرت الأخرين!



ونحن فى هذا المقال سنناقش مايطرحه بيان الاخوان الاخير لنرى لماذا هذه المواقف الجديدة؟ والى إين يقود الاخوان المسلمين؟ وهل هى وليده موقف آنى يخص الاخوان المسلمين أم أنه تطور حقيقى فى موقف الاخوان من هذه القضايا؟ وسنقتصر فى هذا المقال على الموقف من العنف والعمل السرى.

الموقف من العنف والعمل السرى

يقول الاخوان فى بيانهم «سبق أن أوضح الاخوان موقفهم من قضية العنف والارهاب بكل الصراحه والوضوح وهوأنهم يدينون العنف ويستنكرونه ويرفضون كل اشكاله وصوره أيا كانت مصادره وبواعثه وذلك على اساس فهمهم لقيم الاسلام ومبادئه وتعاليمه» ثم يضيف البيان «.. أدى الاخوان المسلمون دورهم بالنسبة لهذه القضية على أكمل وجه ممكن وبما تتيحه طاقاتهم وامكاناتهم فعقدوا عددا من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات واللقاءات العامه وأصدروا البيانات والنشرات والكتيبات لتوعية المواطنين وخصوصا الشباب وتنبة الرأى العام لمخاطر العنف والعنف المضاد واثره السلبى على امن مصر واستقرارها فضلا عن دورها الريادى تجاه إمتها العربية والاسلامية. كما أن الاخوان حالوا من خلال التربية المستمرة والتوجيه المباشر للشباب دون وقوع عشرات الالاف منهم فى براثن أعمال العنف. وكان لهذا أثاره وانعكاساته البعيدة المدى على تحجيم هذه الاعمال وعدم تناميها وانتشارها». ثم يتحدث البيان عن الموقف من العمل السرى مؤكدا «أن ليس لدى الأخوان المسلمين أى تظيمات سريه تعمل تحت الأرض فليس هذا منهجهم أوتوجههم فضلا عن أن العمل السرى يضر العمل بالدعوى».

ولنا عدد من الملاحظات على ماجاء فى هذا البيان:

* إن أى متابع للحياة السياسية المصرية لايجد هذه المواقف الواضحة ضد العنف أيا كان مصدره الذى يتحدث عنه الاخوان الآن، بل العكس. فالمتابع لكتابات رموز الاخوان المسلمين وخاصة فى جريدة كالشعب يرى محاولة تبريرية للعنف. الصادر من الجماعات طوال سنوات العنف كذلك لم تكن مؤتمرات أو ندوات الاخوان عبر النقابات المهنية مثلا أداة لادانة عنف الجماعات وتوضيح ضرره على المجتمع أو حتى على العمل الاسلامى.

* يتحدث البيان عن عشرات الالاف من الشباب الذين حالت التربية الاخوانية بينهم وبين اللجوء الى العنف وهى صياغة سياسية ذكية **تحمل رسالة موجهة الى السلطة تؤكد أن الاخوان المسلمين قوة مسيطرة فى وسط الشباب وانها هى القادرة على ضبط حركتهم وان لاسبيل الى ذلك الا بالتعامل معهم، أى الاخوان.**

* يتحدث الاخوان فى بيانهم عن العمل السرى مؤكدين أن «ليس هذا منهجهم أو توجههم». وليس هذا صحيحا تاريخيا على الأقل، بل وعلى مستوى المعاصرة السياسية فلاتزال اصداء الدراسة الهامة التى نشرها الكاتب الاسلامى الكويتى **الدكتور عبد الله النفيسى** بعنوان : **«الاخوان المسلمون فى مصر التجربة والخطأ»** والمنشورة عام ١٩٨٩ ضمن كتاب الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية». تؤكد أنه مع عودة الاخوان الى الظهور مع تولى السادات السلطة **سيطر رجال الجهاز السرى على** الاخوان المسلمين سواء ببدعة «المرشد السرى» ثم باختيار **التلمسانى ثم حامد ابو النصر**. يقول النفيسى «وتحت ملاءة المرشد السرى تمكن عناصر النظام الخاص (الجهاز السرى) **مصطفى مشهور- كمال السنانيرى- أحمد حسنين د. أحمد الملط- حسنى عبد الباقى وغيرهم** من احكام سيطرتهم على شئون الجماعة، وتمت من خلال هذه الهيمنة ابعاد كل العناصر المستنيرة التى تتمتع بالشرعية والأهلية أمثال: **د. محمود ابو السعود والاستاذ فريد عبد الخالق ود. حسان حتحوت والاستاذ. محمود عبد الحليم ود. عصام الشربينى وغيرهم من اخوان النظام العام** فشكل عناصر النظام الخاص مكتبا للإرشاد من بينهم وهو القائم حتى اليوم بالرغم من ترصيعه مؤخرا بعض الفصوص » ص ٢٣٥ الحركة الاسلامية رؤية مستقبلية»

بل يضيف د. النفيسى واقعه حدثت مع **المرشد العام العلمسانى** تؤكد ذلك يقول: ويروى المقربون منه- أى التلمسانى- أن مناقشة حول موضوع الصلاحيات جرت بين **التلمسانى وكمال السنانيرى** حول تعليمات أصدرها الأول ثم نقلت للقواعد بطريقة مغايره وفسر السنانيرى الأمر للتلمسانى رحمهما الله قائلا أن التغيير حدث بناء على رأى القياده، وعندما أبدى التلمسانى دهشته (اذ كان يتعبر نفسه رأس القياده) أفهمه السنانيرى أن القيادة هى التى تقرر مانشاء (أى عناصر النظام الخاص المهيمن على مكتب الارشاد) وقال أنه سيبرهن على ذلك. ودعا أحد الاخوان العاملين بمجلة **«الدعوة»** وكانت المناقشة فى مقر المجلة وسأله: اذا أصدر اليك الاستاذ التلمسانى أمرا وأصدرت أنا أمرا آخر مخالفا فمن تطيع؟ رد الرجل: كلامك هو الذى ينفذيا أخ كمال. وذهل التلمسانى وتفرغ لدوره العام وترك شئون الجماعة لمن عينوه ص٢٣٦ ، ٢٣٧ المرجع السابق.

ونحن نسأل اذا كان هذا مع التلمسانى. فالسلطة فى يدمن فى ظل القياده الجديدة **للشيخ محمد حامد ابو النصر** الذى يصفه د. النفيسى فى ذات الدراسة بقولة «فالرجل - رغم بلائه وتضحياته- متواضع الامكانات كقائد الى درجة كبيره (ص ٢٣٩ ذات المرجع)

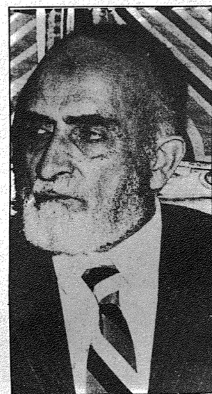
هل تعنى هذه الملاحظات اننا لانأخذ مايطرحه الاخوان فى بيانهم الاخير من مواقف مأخذ الجد ونكتفى بالقول السهل أن هذه المواقف من نوع التقية، وأن الموروث الاخوانى التاريخى والذى لايزال مؤثرا فى فكر الجماعة لايزال له الكلمة الفصل فى موقف الاخوان. أم أننا نبحث عن اجابه للسؤال لماذا هذا الموقف الأخير؟.

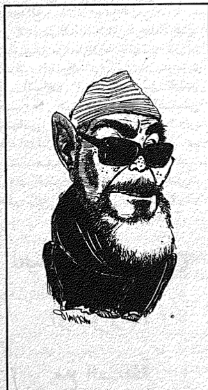
ونحن ممن يعتقدون أن المواقف السياسية ليست أبدية غير قابلة للتغيير، كما نعتقد أن ليس فى مقدره تنظيم سياسى- وخاصة اذا كان له تجربة تاريخية طويلة وتهيمن عليه ايديولوجية مؤثرة خاصة اذا كانت دينية- أن يخرج من تأثير هذه الخبرة التاريخية والايدلوجية بسهولة.

فى ضوء هذه الرؤية سنناقش موقف الاخوان الأخيرمن قضيتى العنف والعمل السرى.

أولا : اسباب سياسيةآنية

*نعتقد أن ثمة دوافع سياسية آنية وراء الموقف الجديد للاخوان من العنف وهو الادانه الواضحة له، ومن العمل السرى وهو التنكر له. وهذه الدوافع تتمثل فى رأينا فى انه بعد


مصطفى مشهور الجهاز السرى


حامد أبو النصر المرشد العام

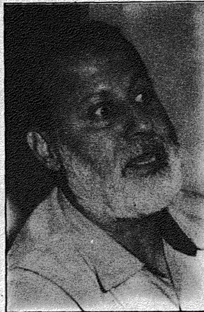
أن استطاعت الدولة أن تحجم جماعات العنف **إزداد خوف الاخوان من أن يصحب تصاعد المواجهة مع الدولة مواجهة لاسس فكر الاسلام السياسي ودعم دعاه الدولة المدنية (العلمانية)** ويكون ثمن انهاء العنف المباشر لجماعات الاسلام السياسي مساحه اكبر من الحرية الفكرية والتنوير ودعم الاستنارة الاسلامية **التي تدعم مدنية السلطة وتنهي غربة الفكر الاسلامي عن العصر.** وهذا التخوف من اهم دوافع الموقف الجديد للأخوان وهو يبدو واضحا جليا في سطور بيانهم وان صيغ بعبارات تتفق مع رؤيتهم التي توحد بين طرحهم السياسي والاسلام.

يقول البيان (كما استغلت بعض فصائل العلمانية أعمال العنف في تشديد نيران مدافعها وقذائفها صوب الاسلام وأهله بزعم مكافحة الارهاب وتحت ستار محاربه التطرف كما أنها توسعت في دوائر الاتهام بالارهاب والتطرف لتشمل الازهر ورجاله بل وإمامه الاكبر شيخ الازهر».

ولعل كلمات البيان تؤكد ما أوضحناه من أن أهم دوافع الاخوان لادانة العنف المباشر- بعد القضاء عليه- هو وقف الحملة السياسية والفكرية الكاشفة للاسس الفكرية الدامغة من ناحية والمستهدفة توسيع مساحه الفكر العقلاني في المجتمع علمانيا واسلاميا.

والاشارة في البيان واضحه لتكوين حلف اخواني مع المؤسسة الدينية (الازهر) وهو ما اكدته الأيام التي تلت اصدار البيان، مع **موقف الاخوان والمؤسسة الدينية المتسق في مؤتمر السكان.**

* ثمة دافع أخر وراء ادانه العنف والعمل السري وهو حرص الأخوان على الحفاظ على ماتحقق من انجازات سواء في النقابات المهنية أو بين شباب الجامعات أو هيئات التدريس فضلا عن الهيمنة الفكرية التي تزداد بالمجتمع يوما بعد الآخر، خاصة وأن الدولة تلعب في هذا الصدد دورا يحصد ثماره الاخوان المسلمون. فاذا كان صمت الاخوان عن ادانه العنف حين اشتداده واشتداد ساعد الجماعات كان لانه- أي العنف- اضعاف الدولة ومن ثم يكون المستفيد من ذلك الاخوان المسلمون كبديل سياسي لايمارس العنف المباشر ولكنه الاقدر لأنه يعبر عن طبيعة الفكر الزاحف للهيمنة على المجتمع في هذه المرحلة. **فإن أن ادانة العنف الآن بعد انحساره يعد مكسبا حقيقيا للاخوان لانه يدفع قوى المعارضة**



د. محمد السيد حبيب   بيان الأخون

الديمقراطية لتلقف موقف الاخوان الجديد وتثمينه من ناحية كما أنه يدفع السلطة لاعتبار هذا الموقف تطورا ايجابيا من الاخوان مما يعني امكانية فتح مجال للحوار، خاصة وأن الاخوان كانوا يلعبون دائما لعبة الباب المفتوح - او الموارب- مع السلطة سواء بالتحالف الضمني لوصح التعبير كما يحدث في النقابات المهنية «نقيب حكومة مع مجلس إخوان» او وجود عدد من دعاه الاخوان في بناء السلطة السياسي (حزب - مجلس تشريعي وسلطة تنفيذية الخ) كعبد الصبور شاهين، أحمد عمر هاشم الخ او بالصحافة (كاللواء الاسلامي وعقيدتي)

ثانيا: اسباب تتعلق بالاخوان انفسهم

لكن لايزال السؤال ملحا لماذا لايلجأ الاخوان ومنذ بداية السبعينيات الى العنف المباشر بالرغم من الخبره التاريخية غير المنكورة- والموثقة- لهم في هذا المجال، فضلا عن أن الدراسات كما اوضحنا تؤكد أن رموز هذه الخبرة- العمل السري- هي التي تسيطر على البناء التنظيمي للاخوان الآن كما أن فكر الجماعة يتأسس على فكرة استبعاد الآخر بل يصل الامر كما اوضحنا بدراسة سابقة باليسار (مايو ١٩٩٤) الى تكفير كل من يعمل بالعمل العام أي يصل الى ماوصفه **عصام العريان في أحد الندوات موت الآخر**

الخوف من القوى المدنية والعلمانية

هذا السؤال يحتاج منا الى محاولة للفهم للاجابة عليه.

ونحن نعتقد أن **الاجابة على هذا السؤال تكمن في تطور البناء الطبقي للاخوان المسلمين،** فالاخوان في الاربعينات- وهي فترة ازدهار العنف المباشر لهم- كانوا تعبيرا عن البرجوازية الصغيرة القلقة الرافضة للتحالف الطبقي الحاكم، حتى وهي تتحالف معهم كما اثبتت الدراسات التاريخية. وقد كان هذا التركيب الطبقي- القلق- وراء احداث العنف واللجوء للعمل السري. وقد وجد هذا التركيب في الايدلوجية الريفية التي جعلت من التنظيم صنوا للاسلام زادا يؤجج عنفهم. وهو مانلاحظه الأن من الجماعات الاسلامية التي تنتهج اسلوب العنف المباشر فهي تعتمد الخبرة الاخوانية وتطورها في اطار احتياج بنائها الطبقي المكون من البرجوازية الصغيرة والمهمشين.

أما الأخوان الآن فهم جزء من النسيج الطبقي للبرجوازية الكبيرة السائدة في المجتمع ومن ثم أصبح امكانية وصولها للسلطة متاحه بالاسلوب السلمي لانهم جزء من نسيج التحالف الطبقي الحاكم ذاته ومن ثم تغير اسلوب الوصول الى السلطة، فاصبح التغلغل السلمي داخل المجتمع لا اقتحامه- وذلك ببناء مجتمع مدني بديل أو السيطرة على المجتمع المدني والتسلل داخل البناء السياسي والاقتصادي للتحالف الطبقي الحاكم.

ولقد فرض هذا على الاخوان خطابا سياسيا جديدا يدين العنف ويتحدث عن الشورى والتعددية السياسية وهو خطاب يعبر عن مصلحه حقيقية للاخوان. ولكن يظل هذا الخطاب الجديد مقيدا بقيدين يحدان من فاعليته ويجعلانه محدودا وهما: الافق الطبقي وهو ذات أفق التحالف الطبقي الحاكم

ثانيا: ثقل الايدولوجية الاخوانية وموروثها التاريخي وهو قيد آخر. ومما جعله اكثر قسوة دينية الأيدولوجية واستبدادية الموروث الأخواني.

الحجاب والتنمية

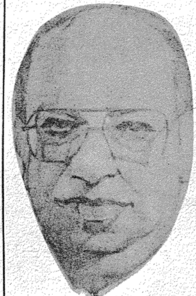
د . خليل حسن خليل

ترددت فى أن اطرق موضوع الحجاب... فهناك كثرة من بنات الشعب يرتدينه. وأنا مع الكثرة ، مهما قال خصوم الديمقراطية عنها.

وهناك سبب آخر، هو اننى لم أكن اعرف ماإذا كان الحجاب اسلاميا ، يفرضه الاسلام أم كان عادة فرضها الرجل على المرأة، سواء فى ظل الاسلام، أو غيره من الأديان . وذلك ليحقق العقدة التاريخية، التى لازمته فى علاقته بالمرأة. وهى أنه السيد، وهى الأمة. وأنه «شهريار»، يحظى بزوجة كل يوم، تمتعه ليلا، ويذبحها عندما ينبلج الصباح!

وانتهى ذلك التردد، بعد أن قرأت الحوار العميق بين فضيلة الدكتور المفتى والاستاذ المستشار سعيد العشماوى، الذى دار على صفحات **روز اليوسف** ،وكلا الرجلين مرجع هام من مراجع الفقه الاسلامى.

وسوف لا أدخل الموضوع من الزاوية الدينية البحت. فلست متخصصا- وسوف المسه من ناحية الاقتصاد والتنمية والتقدم، وهى مجالات أستطيع الكتابة فيها.



المستشار محمد سعيد العشماوى



د. محمد سيد طنطاوى (المفتى)

على أننى لا أنكر أننى تعاطفت مع **المستشار العشماوى**، حيث ادخل بعض تلك القضايا فى حديثه، فقوى من حجته، التى استند فيها للنصوص الشرعية، كما استند المفتى.

وقد خرجت من هذا الجدل بحقيقة، كنت وصلت اليها من قبل، ودعمها الجدل حول موضوع الحجاب. **وهى أن النص الشرعى، يمكن أن يحتمل تفسيرات مختلفة، قد تبلغ عدة تفسيرات، وكلها صحيحة**. وهذا ينطبق على الأخص فى الشئون الحياتية ، التى تعرضت لها النصوص الشرعية.. وهذا يذكرنا بالكتاب الرائد للاستاذ **خالد محمد خالد: «من هنا نبدأ**» حيث استشهد، لاثبات هذه القاعدة، بنصوص كثيرة من الكتاب والسنة.

واذا كان الامر كذلك، وإذا افترضنا أن المفتى والمستشار قد مالنا نصوصا صحيحة، وتفسيرات مقنعة لها. واذا افترضنا أن حججهما متساوية (رغم أن حجج المستشار أقوى) ، إذن فإن العامل الحاسم هنا فى تغليب رأى على آخر ، هو مبدأ شرعى شهير، واصيل من أصول الفقة الاسلامى، هو مبدأ **«المصالح المرسلة»**..وهو تعبير شرعى يماثل تعابير قديمة وحديثة كمصلحة الكافة»، أو«المصلحة العامة» أو «مصالح الجماهير».

هذا المعيار، الذى وضعته الشريعة الاسلامية، هو الذى تأخذ به الأديان والشرائع الأخرى. وماكان لها إلا أن تأخذ به. فالشرائع مهمتها خدمة الانسان، والعمل على رقيه وتقدمه وتكريمه. وأى شريعة، أو قانون لايستهدف مصلحة الكافة، مرفوض ، بطبيعة الحال، دينيا وانسانيا

أين مصلحة الجماهير فى قضية الحجاب؟

المصالح المرسلة للجماهير تتركز فى التنمية والتقدم ورقى الانسان الحضارى. وتخليصه من الفقر والمرض والأمية والتخلف ولعلنا نتفق جميعا على أن الله جل علاه، يسعده أن يكون الانسان الذى يعبده، متعلما ، صحيح البدن والعقل، له عمل منتج يسهم به فى إسعاد اسرته ووطنه. انسان مكرم ، يحترم المجتمع انسانيته، ولايبتذلها. هذا الانسان أكرم عند الله من الانسان المتخلف، الهزيل ، المتهن. هذا الاخير لايسعد الخالق بعبادته له.

وبهذا تكون المهمة الأولى للمجتمع الإسلامى (وأى مجتمع آخر) ، **هى دحر التخلف**، الذى يرين على عباد الله، والقيام بتنمية شاملة حقيقية، ترفع من مستوى

الانسان، ليصبح مؤهلا لعبادة الله. وبذلك فالتنمية أساس لعبادة صحيحة. وعلينا أن نرفض أى معوق لها.

وقبل أن نعرض للحجاب، كمعوق للتنمية، أريد أن أؤكد أننى لاأتدخل فى أذواق النساء والفتيات اللاتى يردن لبس الحجاب. فهذه حرية شخصية، لاأملك، ولايملك أحد، التعرض لها. ولكن بشرط أن يكون ذلك تعبيرا عن حرية حقيقية، نابعة منهن. ولكن الحال ليس كذلك فالحجاب **فرض على نسائنا وبناتنا بواسطة فريقين من المتعرضين للدين: الفريق الارهابى، وهؤلاء اكتشفنا بعد المكارهم عن الاسلام.. وفريق المعتدلين.. وهؤلاء فئات كثيرة.. بعضهم يوجد فى جماعات سياسية، وبعضهم تحت لواء السلطة.**

لقد فرض الحجاب على النساء والفتيات عن طريق الارهاب، والاعتداء الشخصى على غير المحجبات والحوادث فى هذه الحالة معروفة. وفرض عليهن كذلك عن طريق الوعظ والارشاد من التليفزيون، والاذاعة، وكذلك من المدارس عن طريق الدعاة الدينيين، الذين تستخدمهم السلطة.

واستجابت النسوة لهؤلاء الدعاة، الذين يحدثون الناس من مؤسسات يحتكرونها فلم يرتفع صوت، يتحدث عن علاقة الحجاب بالتقدم وبالدين الحقيقى. استجبن عن خوف من الارهابيين . وكذلك خوفا من العقاب فى الآخرة الذى ربطه الدعاة بعدم لبس الحجاب.

وقد سعد بعض الرجال بهذه الحملة، التى شنها رجال ايضا، لتكبيل المرأة. وصادف ذلك هوى فى نفوسهم، فقد انتعشت آمالهم القديمة، لتكبيل المرأة. وكذلك رضوا بالحجاب، فقد ظنوا أن نساءهم أصبحن به متدينات!

كيف يعوق الحجاب التنمية؟

التنمية جوهرها أن يقوم جهد بشرى كبير، لانشاء صناعات، وزراعات، وبنى أساسية، تكفل للانسان عملا ودخلا ، يكفيه ليعيش عيشة كريمة، ويحسن مستوياته الثقافية، وتجعله يسهم فى المسار الحضارى لشعبه ، وللانسانية كلها. ولهذا لابد أن يعمل النساء والرجال فى المجتمع كله فى هذه القطاعات لتطويرها وتقدمها. واذا كان عمل المرأة أصبح ضرورة حياتية ، فحرمانها من العمل يؤدى الى افقار اسرتها.

ويعتبر افقارا للأمة الأسلامية، وضياعا لنصف الدخل القومى، اذا نظرنا الى المجتمع ككل. وهذا يتعارض مع مبدأ الاعمار أو



التنمية والتقدم، الذى يعتبر رسالة أولى للأديان جميعا.

المرأة الفلاحة، مثلا، تعمل فى الأرض الى جانب الفلاح. وحينما تنتج الفلاحة الخير من الأرض ، فهى تطعم به المسلمين وغيرهم. وهذا عمل مقدس لولاه لهلكت الأمة الاسلامية، وجاعت وتخلفت. كيف يمكن أن نطلب من المرأة الفلاحة أن تلبس الحجاب، والاسدال الطوال، وهى تعوقها عن العمل بكفاءة فى الحقل. فلابد للمرأة الفلاحة أن تكشف عن ساقيها ، لكى تسقى الزرع، والا بليت جلابيتها . وهى لاتستطيع لفقرها أن يكون لديها جلابيب كثيرة. كذلك لاتستطيع أن تجنى القطن، وتحصد القمح والارز بهذا الحجاب، الذى يتشابك مع الزرع ، ويتمزق. وهو يضيق الخناق على رقبتها ، وكأنه حبل مشنقة!. وسوف يقلل من كفائتها الانتاجية . وهى قاعدة ضرورية للتنمية وزيادة الانتاج، ومن ثم التقدم والاعمار. وهكذا الحال فى معظم النشاطات الزراعية، لاتستقيم الملابس المتعلقة بالحجاب. وظروف الانتاج الزراعى الذى قد يقوم على العبادة ، لأنه يطعم العباد ، ويسبب الأعمار ، وبدونه يهلك المسلمون وغير المسلمين ، أو يتخلفون.

والحال كذلك ، بل أكثر تعقيدا فى الصناعة، وفى معامل البحوث، والتكنولوجيا. كيف يمكن أن تسهم الفتاة المحجبة، المخمرة- أى التى تلبس الخمار- وغير المخمرة، فى مصنع للنسيج أو الغزل، أو مصنع للكيماويات، أو السوائل، أو الالات ، وغيرها من المصانع التى تكون خطة التنمية. أنوال النسيج سوف تلتف حول طرحها وثيابها، ويصبح خطرا على حياتها. وبهذا فالحجاب خطر على الانتاج. وعلى النساء المنتجات.

من العقل إذن، والاسلام دين العقل، أن يخلع الحجاب، اذا ماأريد لهذه الصناعة أن تكسو الناس، وأن تزدهر، وتصدر، وتزيد من الدخل القومى، وتحارب فقر الأمة الاسلامية، وأية أمه أخرى.

وهكذا حينما نأخذ نشاطا اقتصاديا منتجا بعد آخر، صناعة او زرعة، وهما لب التنمية، والاعمار، نجد أن الحجاب عائق. ومادام ليس اسلاميا، كما أثبت بمقدرة المستشار العشماوى فى رده المدعم بالنصوص الشرعية على الدكتور المفتى، وبالتفسير العميق المستنير، إذن لماذا نتمسك به؟!

إن أحدا لايدعو للتبرج. فالكل يدعو الى مكارم الاخلاق. والحشمة والاخلاق الحميدة التى اشار اليها المستشار العشماوى، مستمدة من المصالح المرسلة»، أى المصلحة العامة للناس. لكن الاحتشام شئ ، والحجاب الذى يفرض على رأس المرأة، وعلى عقلها، ويعوق اداءها الانتاجى والابداعى شئ آخر.




النينجا// قوات جزائرية حكومية للقتل!

المصالحة الجزائرية..
بين انقسامات العسكر ونزاعات الانقاذ والجماعة الإسلامية

مدحت الزاهد

تتلاحق التطورات المثيرة فى الجزائر منذ اعلان الرئيس الجزائرى **الأمين زروال** استعداده لرفع الحظر عن نشاط الجبهة الاسلامية للانقاذ ودعوتها للمشاركة فى ندوه الحوار الوطنى وتأكيد هذا الاعلان برسالة حسن نوايا تمثلت فى الافراج عن شيوخ الانقاذ الخمسة الكبار من سجن البليدة العسكرى، **مع وضع عباس مدنى زعيم الجبهة ونائبة على بلحاج** رهن الاقامة الجبرية المؤقته، فى أحد قصور الرئاسة.

وقد تمت هذه الخطوة الأخيرة بعد تردد طويل فى دوائر الحكم، وعبر نصائح امريكية، ووساطات شاركت فيها بعض احزاب المعارضة الجزائرية.

وإذا كان قرار الافراج هو عربون السلطات الجزائرية، أو بالاحرى جناح الرئيس، على حسن النوايا فإن **عربون الانقاذ تلخص فى رسالة وجهها شيوخ الإنقاذ الخمسة الكبار، فى ٦ سبتمبر ، الى الرئيس والرأى العام تعهدوا فيها ببحث إعلان هدنة فى العمليات العسكرية بعد اجتماع يضم قيادات الحركة من الجناحين السياسى والعسكرى، يتم فى شروط حرة.**

وكانت حلقات الأزمة الجزائرية قد استحكمت بعد تعطيل السلطات الجزائرية لنتائج الانتخابات البرلمانية التى فازت فيها الانقاذ باغلبية المقاعد فى الجولة الأولى للانتخابات التى جرت فى ديسمبر عام ١٩٩١، تعزيز نفوذها السابق فى انتخابات البلديات والولايات عام ١٩٩٠.

فى هذا التاريخ كان هناك احتمالان للتطور فى الجزائر ، إما بصراع ديمقراطى حر بين مختلف التيارات او باعتماد الحل الأمنى للاطاحة بفوز الانقاذ.

الخيار الديمقراطى

ففى يناير عام ١٩٩٢ شارك مليون مواطن جزائرى فى مظاهرة للدفاع عن الديمقراطية، فى قلب العاصمة الجزائرية، دعت لها **«جبهة القوى الاشتراكية»** بعد اعلان فوز الانقاذ فى الجولة الاولى فى الانتخابات البرلمانية .

كان المجتمع الجزائرى قد بدأ يتحرك والصراع بين مختلف الخيارات الديمقراطية والاصولية ينتعش وكان من المرجع بعد مظاهرة المليون تراجع نسبة التصويت للانقاذ فى الجولة الثانية، رغم ضمانها الأغلبية. **وبدا أنه من خلال صراع ديمقراطى حر تستيقظ القوى الحية فى المجتمع الجزائرى ضد الفساد والتبعية من جهة والاصولية الشمولية من جهة أخرى.**


مظاهرة الأنصار جبهة الانقاذ.. بعد الفوز فى الجولة الأولى للانتخاب

وخيار الطوارئ

ولكن السلطات الجزائرية فعلتها، واجهضت احتمالات التطور الديمقراطى باجراءات استثنائية بذريعة الدفاع عن الديمقراطية..

استبدلت السلطات الجزائرية الصراع الديمقراطى بالحل الأمنى وخطوات الاصلاح المطلوبة باجراءات ادارية فدفنت رأسها فى الرمال وأجهضت احتمال تفتح الزهور الجزائرية من خلال صراع ديمقراطى حر.

ازدواج السلطة

منذ هذا التاريخ جرت فى الجزائر مياه كثيرة وبين يناير ١٩٩٢ تاريخ تعطيل الانتخابات، وسبتمبر ١٩٩٤ دخلت الجزائر دوامة العنف ولعلع فيها صوت الرصاص ودوى القنابل وتناثرت فيها اشلاء وجثث، وعرفت ارض المليون شهيد حربا اهليه راح ضحيتها ٥ الاف جزائرى وهو رقم لاتخسره بعض الدول فى الحروب، ونشأت حالة من ازدواج السلطة يتشابك فيها النفوذ الجماهيرى للجبهة **الاسلامية للانقاذ** مع نموذج قريب من نماذج المناطق المحرره من قبل **الانقاذ والجماعة الاسلامية المسلحة فى المناطق الجبلية** وحزام الفقر حول المدن.

وامتدت اعمال العنف لتشمل أكثر المناطق أمنا فى قلب العاصمة فى حى السفارات وشملت العمليات الارهابية رؤساء وزراء ووزراء وصحفيين وكتاب وجنر الات سابقين وحاليين

كما امتدت اعمال الارهاب الى الاجانب، وفى أخر مظاهر حالة الازدواج اعلنت **الجماعة الاسلامية المسلحة تعطيل الدراسة فى المدارس الثانوية والجامعات والمعاهد العليا لهذا العام!.**

اما السلطات الجزائرية فقدسارت فى خط الحل الامنى بعد تعطيل نتائج الانتخابات، فعطلت بعض الصحف والجمعيات وفتحت السجون افواهها واغتيل من الكوادر الاصولية المسلحة عشرات.

اجراءات استثنائية

ففى سبيل قطع الطريق على صعود الانقاذ قامت السلطات الجزائرية بعدة اجراءات استثنائية شملت بالاضافة للتعطيل نتائج الانتخابات النيابية فى ديسمبر ١٩٩١، اعلان حالة الطوارئ فى ٩ فبراير عام ١٩٩٢ مع منح الجيش صلاحيات واسعة سواء من خلال المحاكم العسكرية او حق فض الاجتماعات والمظاهرات وتفتيش المنازل، ومنع اصدار المنشورات، ومنع حيازة الاسلحة والذخائر، ثم اصدار مرسوم مكافحة التخريب والارهاب فى ٣٠ سبتمبر عام ١٩٩٢، ثم **اصدار حكم قضائى من محكمة الجزائر فى ٤ مارس ١٩٩٣ بحل جبهة الإنقاذ لمخالفتها لنص المادة ٣٢ من قانون الجمعيات التى تجرم العنف.**

نعم للانقلاب!

ويلح المؤيدون لكل هذه الخطوات، وعلى الاخص تعطيل المسار الانتخابى، على أنها كانت ضرورية لحماية الديمقراطية التى مكنت الانقاذ من الصعود لتعصف بالديمقراطية بعد قليل.

ولايعود الخطأ الجوهرى فى هذه النظرة الى سوء تقدير لنوايا الانقاذ او مايمكن أن تقدم عليه من خطوات فى مواجهة الوسيلة التى صعدت بها الى السلطة، وانما **يتصل هذا الخطأ بفرض نوع من الوصاية على الشعب حتى لوانحرفت ارادته لفترة، واستبدال المقاومة والتربية والتثقيف السياسى للجماهير بالاجراءات الامنية، والعجز عن اصلاح الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تؤدى الى صعود تيارات تتبنى العنف او معادية للخيار الديمقراطى لمركز الحكم.**

ويتصل بذلك الخطأ أن الاجراءات الاستثنائية، على الاخص عندما تتعلق بتعطيل نتائج انتخابات عكست ارادة الشعب، تؤدى الى تقديم هذه التيارات الى الرأى العام فى صورة الضحية **وتضفى المشروعية على خط العنف الذى تنتهجه باعتباره ردا على عنف السلطات،** فضلا عن انها تضع المؤيدين لهذه الخطوات فى خانة الحلفاء لانظمة اشهرت افلاسها ومهدت الطريق لصعود التيار الاصولى.

خطر الانقاذ

وفى الحقيقة فإنه لايوجد مايبرر الزعم المضاد بأن الانقاذ كانت سوف تحترم الخيار الديمقراطى، **وادبيات الحركة نفسها تكشف عن نظرة شمولية لاتتسع لمعارضة سياسية مدنية او علمانية.**

ففى كتابة **«فصل الكلام فى مواجهة ظلم الحكام» يحدد على بلحاج** نائب زعيم جبهة الانقاذ ٧ مبررات شرعية لمقاومة الحاكم منها اغتصاب الحاكمية وعدم رد الأمر لله ورسوله عند التنازع، وعدم التحاكم الى شرع الله، والتحليل والتحريم بالاهواء، والقول بفصل الدين عن الدولة، والتحول بمقاصد الحكم فى الاسلام من الامانة الى شهوة الاذلال..

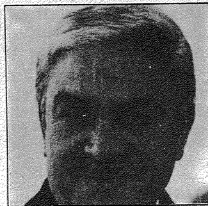
ومن البديهى، **أن هذه الشروط تحيل سلطة تفسير النصوص الى «الائمة» و«المشايخ» وتعارض مبدأ القانون الوضعى، والنظرة العلمية لظواهر الطبيعة والتاريخ التى تؤكد على نسبية القوانين، وبالتالى تتناقض من حيث المبدأ حرية التعددية السياسية والفكرية بعيدا عن سلطة المشايخ.**

وهناك من الشواهد مايشير الى أن الانقاذ لم تطبق المبدأ الديمقراطى فى تنظيماتها الداخلية، فعندما دعا عباس مدنى زعيم الجبهة الى تنظيم مسيرة احتجاج ضخمة فى ٢٠ ابريل عام ١٩٩٠ عارضه بعض القيادات فى مجلس شورى الأنقاذ، بإعتبار أن هذا التوجه ينطوى على استفزاز لامبرر له للسلطات، وفى٢ أغسطس ١٩٩٠ نجحت المعارضة فى استصدار قرار من المجلس بعزل مدنى عن الرئاسة، غير أن وساطة نائبه بلحاج ادت الى تجميد القرار. ثم تصاعدت المعارضة مرة أخرى عندما دعا مدنى الى تنظيم اضراب احتجاجى وإعلان العصيان المدنى فى ٢٥ يوليو عام ١٩٩١ إحتجاجا على قانون اعادة تنظيم الدوائر الانتجابية، وتحت شعار اعادة تشكيل المجلس اطاح مدنى بمعارضيه **محمد كرار وسعيد معلولى،** وتم وضع قرار تنحية مدنى على الرف!

المطالبة والمغالبة

ومن الملفت للنظر أن مدنى صاحب **هذه التوجيهات المتشددة ينتمى الى تيار «المطالبة» الذى كان يركز على الدعوة اولا**، كما وضح فى رسالة الدكتوراه التى اعدها **«مدنى»** فى موضوع «مشكلات تربوية فى العالم الاسلامى»

ولكن احتدام الازمة الجزائرية وصعود نفوذ الانقاذ كان يدفع مدنى بعيدا عن مواقعه فى تيار **«المطالبة»** الى مواقع أخرى فى تيار **«المغالبة»** الذى يركز على اولوية


زروال رجل المصالحة


عباس مدنى المعتدلون


على بلحاج المتشددون

الجهاد باعتباره الفريضة الغائبة، كماشرح محمد عبد السلام فرج فى كتابه الشهير، وسيد قطب فى «معالم فى الطريق».

وتشمل المواقف الرجعية للأنقاذ دعوة اعضائها **الى الامتناع عن المشاركة فى احتفالات اول نوفمبر** – ذكرى انتصار الثورة الجزائرية على الاستعمار الفرنسي– واعتبار **يوم ١٣ نوفمبر عام ١٩٩٠ الذى فازت فيه الجبهة الاسلامية للانقاذ باغلبية الدوائر فى انتخابات البلديات والولايات هو يوم الاستقلال الحقيقى!!** وكذلك دعوة اعضائها لتبديل النشيد الوطنى للجزائر **ورفض اداء تحية العلم**، ورفض عناصرها للحفلات الموسيقية والافراح والاختلاط فى المدارس بالقوة، **بل وصل الامر الى حد استخدام عقوبة الرجم ضد ارملة وابنتها حامت حولهما شبهات الزنا فيماعرف بحادث «ورقلة».**

ولكن السؤال الذى يظل ملحا هو: هل تضفى التوجهات المحتملة للانقاذ فى معارضة الديمقراطية المشروعية على الاجراءات الاستثنائية المعادية للديمقراطية التى اتخذتها السلطات؟

ويقود هذا السؤال الى سؤال أخر اكثر جوهرية يتعلق بسر صعود الانقاذ بسرعة الصاروخ، منذ الاعلان عن تأسيسها عام ١٩٨٩ (اعلان مسجد باب الوداد) الى فوزها فى انتخابات البلديات فى نوفمبر عام ١٩٩٠ ثم الانتخابات البرلمانية فى ديسمبر عام ١٩٩١؟!

افلاس جبهة التحرير

فى واقع الامر فإن صعود الانقاذ كان الوجه الأخر لانهيار نفوذ جبهة التحرير وتصاعد موجات الاحتجاج الجماهيرى على نطاق واسع فى اعوام ١٩٨٠ و١٩٨٥ و١٩٨٨ الذى شهد اضطرابات واسعة شملت معظم المدن مع فشل معظم المشروعات العامة والتعاونيات فى غيبة رقابة حكومية او برلمانية او نقابية، **وتحويل هذه المؤسسات العامة الى وسيلة نهب وارتزاق للبيروقراطية الجزائرية وشيوع الفساد على نطاق واسع وتحول بعض المجاهدين السابقين الى «قطط سمان» وارتفاع اسعار معظم السلع تبعا لذلك وانخفاض مستويات المعيشة،** وقد ضاعف من هذا الأثر الصدمة النفطية الناشئة عن انهيار اسعار النفط منذ عام ١٩٨٥ فى اقتصاد يعتمد على سلعة واحدة للتصدير.. ولم تعد جبهة التحرير اطارا خانقا لحركات الاحتجاج الجماهيرى فقط بل أن بعض قيادات الجبهة اطفأت بريق كل ما حققته من انجازات بسبب اتساع نطاق ظاهرة الفساد ومعدلات البطالة وتدهور الخدمات..

أزمة الحكم

وفى الحقيقة فإن الانجازات الوطنية السابقة، والتى تم تجميدها مع «برجزة» القيادات لم تكن كافية لوقف صعود **الانقاذ الذى رفع شعار الطهارة وحاول من خلال النشاطات الخدمية الرخيصة أن يرث دور الدولة الغائب،** ولم تكن جبهة التحرير فى أعين الجماهير الجزائرية، افضل حالا من جبهة الانقاذ. **أما التيارات الليبرالية فقد ارتبط قطاع واسع منها بالفرنسة والتغريب مما ادى الى عزلتها..**

وكان من البديهى أن يتجه سخط الجماهير الى الحكومة التى جربتها وليس الى المعارضة التى لم تخض معها التجربة من مواقع الحكم.

وفى الجزائر، كما فى بلدان عربية أخرى، وبسبب ظروف الاستقطاب الحاد لم يتمكن **التيار الثالث الديمقراطى أن يشكل قطبا جاهزا قادرا على توجيه ضربات مزدوجة لسياسات الحكم والسياسات المعارضة الاصولية يستوعب طاقات الاحتجاج الجماهيرى فى مسار ديمقراطى.**

وقد فاقم من تدهور الأوضاع فى الجزائر أن السلطات الجزائرية ظلت ضعيفة ومترددة وغير قادرة على حسم الاتجاه، لامن خلال القيام باصلاحات جوهرية تقتضيها ظروف معالجة الأزمة، ولا حتى من خلال الحل الامنى، بل ظلت تنتقل بين هذه الخطوط برشاقة تحسد عليها، مما يشير بجلاء الى **أزمة حكم**، وازمة هيمنة فى دوائر صنع القرار

فقدان الاتجاه

ومن مظاهر هذا الارتباك أن السلطات الجزائرية خلال حكم الرئيس «الشاذلى بن جديد» تعاملت مع قانون الجمعيات بشكل انتقائى **فقبلت باشهار الإنقاذ رغم مخالفة ذلك للمادة ٥ من قانون الجمعيات الذى يحظر نشأتها على اساس دينى،** دون أن تفكر فى تعديل القانون، ثم حظرت نشاطها عقب الغاء نتائج الانتخابات احتراما للمادة ٣٢ التى تحظر على الاحزاب القيام باعمال العنف او التشجيع عليها.

ومن مظاهر هذا الارتباك أن السلطات الجزائرية اعلنت حالة الطوارئ فى ٥ يونيو عام ١٩٩١ ثم تراجعت فى ٢٩ سبتمبر من نفس العام ثم عادت الى فرض الطوارئ فى ٩

فبراير عام ١٩٩٢.

وحظرت السلطات الجزائرية نشاط جبهة الإنقاذ بعد أن بدأت فى التراجع فى انتخابات البلدية عام ١٩٩٠ فازت الانقاذ بـ ٤٫٣ مليون صوت من اصل ٧٫٨ مليون بنسبة ٥٦٪ وفى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩١ فازت بـ ٣٫٣ مليون صوت من ٦٫٩ مليون صوت بنسبة ٤٨٪ فقط.

كما أن قرار الحظر صدر بعد مشاركة مليون مواطن جزائرى فى المظاهرة التى دعا لها تحالف القوى الاشتراكية دفاعا عن الديمقراطية..

طريق مسدود

واخيرا فإن من علامات الارتباك ان السلطات الجزائرية وبعد ان بلغ الوضع درجة عالية من التأزم حاولت دعوة الانقاذ للحوار من خلف النقاب، او عبر وسطاء.

وبينما الح الجنرالات الاربعة الكبار **معمارى وبلخير ونواتى ونزار** على وقف العمل بالدستور وحل الاحزاب والجمعيات وتصعيد المواجهة الشاملة بذل الرئيس الامين زروال مساعيه لمشاركة خجولة من قبل الانقاذ حتى ادرك أنه وصل الى طريق مسدود، وأنه لايوجد خيار أخر سوى مشاركة كاملة للانقاذ، أو لاحوار، فالقى بثقله متأخرا لحسم الصراع داخل المؤسسة العسكرية بعد أن بلغ السيل الزبى، وهدد زروال الجنرالات باللجوء الى الشعب فى استفتاء عام للاحتكام لرأية بشأن مبدأ الحوار، فأذعن الجنرالات على مضض، ولو الى حين...

مصالح أمريكية

ولاتعود ازمة الحكم فى الجزائر الى تعارض تقديرات ومصالح الكتل والاجنحه داخل مؤسسات الحكم فقط بل تعد امتدادا لخلاف فرنسى أمريكى حول سبل معالجة الازمة الجزائرية.

وقد تكون الازمة الجزائرية نقطة تحول فى موقف الادارة الامريكية من الحالة الاصولية.

فمنذ سنوات أكدت تقارير ودراسات صادرة عن مراكز بحثيه واجهزة اعلام قريبة من دوائر صنع القرار الامريكى على اعتبار **المد الاصولى هو التحدى الجديد للمصالح الامريكية والغربية فى العالم بعد انهيار الشيوعية..**

وبرهنت هذه التقارير على صحة تقديراتها بموقف الحركات الاصولية فى العالم العربى المساند لصدام حسين فى حرب الخليج.. بل أن المناقشات امتدت الى سلامة الموقف الامريكى فى بلورة ظاهرة العرب **الافغان** الذين تحولوا بعد انتهاء حرب المجاهدين الى بؤر للتوتر فى دول حليفة، بل فى الولايات المتحدة الامريكية نفسها بعد حادث تفجير المركز التجارى العالمى فى نيويورك..

ورغم تأكيدات مسئولين امريكيين على أن التعبئة الجهادية فى افغانستان لعبت دورا هاما فى خدمة المصالح الامريكية بضرب السياسة السوفيتية فى اضعف حلقاتها والاسهام فى العملية التى أدت الى انهيار الاتحاد السوفيتى ودول اوروبا الشرقية مما يؤكد أن المطلوب الآن هو معالجة تناقضات وضع جديد، وليس مراجعة سلامه التوجه الامريكى، بأثر رجعى، رغم هذه التأكيدات فقد ظل الخطر الاصولى على جدول اعمال دوائر صنع القرار.

ومع تصاعد الأزمة فى الجزائر بدأت النغمة **الامريكية تعدل فتدعو للحوار مع التيارات المعتدلة فى الحركة الاسلامية، وتؤكد على ضرورة التمييز بين الاسلام واعمال العنف، وتشير الى امكانية حماية المصالح الامريكية فى دول يتولى فيها الاصوليون الحكم.**

تقارير السفارات

ووفقا لمعلومات مؤكدة فإن تقارير سفارات امريكية فى بعض العواصم العربية اكدت على **اهمية ابقاء قنوات الاتصال مفتوحة مع التيارات الاصولية وخطأ وضع البيض الامريكى كله فى سلة واحدة، وإمكانية استخدام التناقضات الاقليمية فى حماية المصالح الامريكية، كما حدث فى حالة إيران- العراق، والعراق- الكويت.**

وقد مثلت الجزائر اغراء فى اختيار هذا التوجه، فمن ناحية لم يكن للولايات المتحدة تاريخ استعمارى فى الجزائر، كما أن الوضع فى الجزائر بلغ درجة من التأزم تؤكد على اهمية فتح خطوط اتصال مع المعارضة الاصولية، واخيرا فإن امريكا يمكن إن ترث بعض المصالح الفرنسية فى الجزائر، مثلما ورثت فرنسا بعض المصالح الامريكية فى ايران، وإذا كانت باريس تنتقد واشنطون على استضافة بعض قيادات الانقاذ المعارضين للحكم فى الجزائر فقد سبق لباريس أن استضافت **ايت الله الخومينى** زعيم الثورة الايرانية المعارض لحكم الشاه، فلماذا تغضب باريس وهى السباقة فى هذا المجال؟

اتفاق

أكثر من ذلك تشير بعض التقارير الى وجود **اتفاق بين الادارة الامريكية والانقاذ بعدم امتداد اعمال العنف فى الجزائر الى اهداف او رعايا امريكيين**، وتبرهن على ذلك بعدم القيام بعمليات ضد امريكيين، بينما راح ٦ عسكريين فرنسيين و٧ من البحارة الايطاليين ضحايا لآخر عملية عنف فى حى السفارات بالجزائر.

لقد نصحت الادارة الأمريكية حكومة الجزائر القيام باصلاحات بالحوار مع الانقاذ والعودة للمسار الانتخابى واعتبرت أن تعطيل هذا المسار هو الذى فتح الباب لاعمال العنف، وقدمت الدعم للرئيس امين زروال لتبنى هذا الخط.. فى المقابل وصفت الإنقاذ الموقف الامريكى «بالنضج»، ودعت باريس كى تحذو حذو واشنطون.

وقد ردت فرنسا بتصريحات لوزير داخليتها **باسكوا** أكد فيها أنه، لايوجد ارهاب جيد وأخر سيئ وانما فقط يوجد ارهاب ينبغى مقاومته، وذكر الوزير الفرنسى أن الحوار مع الارهابيين ليس انتصارا للديمقراطية وانتقد واشنطون وبرلين علنا لاستضافتهما لزعماء الانقاذ وقام بترحيل مواطنين جزائريين حامت شبهات حول أنتسابهم للانقاذ من الاراضى الفرنسية، وقدمت باريس دعما لخط الجنرالات المعارضين لمشاركة الانقاذ فى الحوار..

ومايهم الآن، أنة إذا كانت هناك من الاصل خلافات جزائرية حول سبل معالجة الازمة فإن الخلاف الامريكى- الفرنسى، قد فاقم من أزمة الحكم فى الجزائر، وعطل امكانية حسم القرار الى مرحلة متأخرة فى عمر الأزمة.

رسائل السجن

ومهما يكن من امر، فقد امكن فى النهاية، وعبر تنازلات متبادلة، مع اختلال الاوزان لصالح الانقاذ، الوصول الى مايشبه الحل الوسط بشأن مشاركة الانقاذ، بعد ثلاث رسائل وجهها شيوخ الانقاذ من سجن البليدة العسكرى الى الرئيس الامين زروال، آخرها فى ٦ سبتمبر الماضى.

ولم تكن رسائل شيوخ الانقاذ عرائض استعطاف او التماسات بالعفو، بل كانت تحديدا لشروط الانقاذ للمشاركة فى الحوار.

وقد اتاح الرئيس زروال لزعماء المعارضة الالتقاء بشيوخ الانقاذ فى سجن البليدة والقيام بجولات مكوكية للحصول على تنازلات تحفظ للسلطة ماء الوجه وتضمن **الايسر خط الوفاق عن نمو الاتجاه الصدامى المتشدد داخل الانقاذ والجماعة الاسلامية المسلحة وذلك مقابل اشراك الانقاذ فى الحوار، ورفع الحظر عن نشاطها.**

ثوابت الرئيس

واعلن الرئيس ثوابت تلتزم بها كل الاطراف (الدين الاسلامى دين الدولة.. النظام الجمهورى

شكل الحكم

التعددية الحزبية

وحق التداول السلمى للسلطة..

الاطار السياسى..

ونبذ الارهاب والعنف واحترام ارادة الشعب).

والحقيقة **أن التنازل الكبير الذى قدمه زروال من اجل المصالحة . هو التعهد بالعودة للمسار الانتخابى ان عدلت الانقاذ عن خط العنف.**

أما التطور المثير فى مواقف الانقاذ فقد تمثل فى أعلان شيوخ الانقاذ عن استعدادهم لعقد **«هدنة عسكرية»** - لاحظ التعبير **«هدنة» - وتخليهم عن مطلب اقالة الحكومة كشرط مسبق للمصالحة.**

ورغم الاتجاه العام لفتح الباب لمشاركة الانقاذ يحاول الرئيس الجزائرى التحكم فى «رتم» عمليات التطبع حتى لايفلت الزمام وينتهى الامر بأنفجار.

فقد وافق الرئيس على الافراج عن المعتقلين على دفعات، وبدأ بالشيوخ الخمسة الكبار، ووضع **عباس مدنى وعلى بلحاج** رهن الاقامة الاجبارية فى مرحلة وسط بين الطلقاء والرهائن حتى يختبر استجابة الاجنحة الاخرى لخط الوفاق.

تمهيد واختبارات

وتشير بعض التقارير الى احتمال صدور بيانين متزامنين من الانقاذ تؤكد نبذ خيار العنف، ومن الحكومة تؤكد العودة للمسار الانتخابى واحترام ارادة المواطنين ومع هذا لازالت هناك مشاكل تعترض مشاركة الانقاذ فى الجولة الرابعة من جلسات الحوار والمفروض أن تكون قد بدأت فى ٢٠ سبتمبر وعلى الاخص الحكم الصادر من محكمة الجزائر بحظر نشاط الانقاذ، وأن رجحت التقارير أن يؤدى اصدار البيان الخاص بإدانه الانقاذ لاعمال العنف الى مراجعة الحكم الذى حظر نشاطها لهذا السبب بالذات.

وليس هذا كل مافى الامر، فلايزال الطريق الى الحوار مليئا بالاشواك.

بالخناجر.. لا الخناجر

فالجماعة الاسلامية المسلحة التى أعلنت الغاء العام الدراسى ١٩٩٤ / ١٩٩٥ لطلاب المعاهد والجامعات والمدارس الثانوية حتى يتوفر الطلاب لاعمال الجهاد فى مواجهة الطاغوت واشترطت لاستئناف الدراسة فى باقى المراحل..**منع الاختلاط.. وارتداء الحجاب، وعدم تدريس الموسيقى واقامة الحفلات.. هذه الجماعة لازالت** تعارض الحوار.

اكثر من ذلك فقد اصدرت منشورا يؤكد أن ردها «سوف يكون فى الميدان، لا فى البيان، فى الخنادق لا فى الفنادق ، بالخناجر- لابالحناجر.. بالبنادق وليس فى الصناديق (صناديق الانتخاب)»

والسؤال هو: **هل تستطيع الانقاذ ان تبسط سيطرتها على الجماعة الاسلامية المسلحة؟ وهل يمكن أن يؤدى التطور الجديد الى صراع مكشوف بين الانقاذ والجماعة،** التى كانت تقطف فى الشهور السابقة ثمرة الانشقاقات فى الانقاذ؟.

انقسام العسكر

والجماعة الاسلامية وباقى الجماعات المسلحة لاتشكل التحدى الوحيد فى مواجهة الحوار، فعلى الطرف الآخر من الخط **فإن هناك كبار الجنرالات الذين اعتبروا أن الرئيس زروال لم يفعل شيئا لوقف زحف الاصوليين الى السلطة، بل أنتهج خطا سحب البساط من تحت اقدام الحكم ويكاد أن يقدم السلطة ثمرة جاهزة للانقاذ..**

وبالطبع فإن الحالة (جيم) فى صفوف كبار الجنرالات فهى حالة ترقب حتى لايؤدى التنازل للانقاذ الى تشييع النظام لمثواه الاخير.. وبسبب هشاشة الوضع فى الجزائر، وبسبب التوازن الحرج للقوى، فإن الطرف الذى يضغط على الزناد يمكن أن يفجر الوضع برمته، فلازال الوضع فى الجزائر على كف عفريت. ويبدو الوضع الآن وكأن كل طرف متحفز فى انتظار مايفعله الطرف الآخر، فالرئيس زروال لايأمن للأنقاذ الى حد الاطاحة بالجنرالات، والجنرالات لايجدون اختيار الانقلاب سهلا ، فالسلطة لديها مايكفيها من الضعف ، والانقلاب ، لايمكن أن يحظى بقبول جماهيرى.

والانقاذ تراقب الجماعة الاسلامية وتحاول الضغط عليها بغير السلاح، والجماعة قد ترفع السلاح ولو ضد الحكومة لتفريم الانقاذ.. ولكن كل هذه الخيارات تبدو خيارات اخيرة يتوقف اللجوء اليها تبعا لنتيجة اختبار النوايا. وفى كل الاحوال فإن الانقاذ هى الرابح الاكبر فى هذا التطور المتأخر.

نزاعات الانقاذ

ولكن هل يؤدى احتمال كسب الانقاذ لانتخابات مقبلة الى أثارة ابحاث جديدة حول المخاطر التى تهدد الديمقراطية فى الجزائر؟

فى الواقع لايوجد لهذه الفزاعات مايبررها ليس فقط لان الحرب الاهلية الممتدة فى الجزائر لم تدع فرصة للديمقراطية المعطلة، بل إيضا لأنه لايوجد طرف يمكنه خداع التاريخ لكل الوقت، فقط يمكن الاسهام فى صنعه بموقف ثورى حقيقى يصر على ان يكون فى كل لحظة طرفا فى الصراع، من أجل التقدم، لاتكون فيه الطليعة بديلا عن الجماهير ، ولاتستبدل دور الجماهير بالاجراءات الادارية.

وعموما كان هيجل يشير الى أنه كان للشعب الالمانى الحكومة التى يستحقها، ووفقا لجدل هيجل القائم على أن الحركة مطلقة والثبات نسبى وعلى صراع الاضداد ومبدأ الصيرورة، فإنه لاتوجد حالة جماهيرية ثابته وإذا ماوقف جدل هيجل على قدمية، بدلا من رأسه، فإن صراع القوى الحية فى أى مجتمع قادر على تصحيح الالتواءات فى حياة الأمم والشعوب.

وعموما فإن صعود الإنقاذ الى الحكم فى الجزائر لن يكون انتصارا للديمقراطية ولكن احترام إراده الناخبين الذين دفعوا بالانقاذ الى الصدارة هو بغير شك انتصار لها، حتى لوفعلتها الانقاذ بعد ذلك وعطلت ارادة الناخبين، فعليها تدور الدوائر، ولو بعد حين...

بعد انهيار مباحثات نيروبى:

هل يتم تدويل الأزمة السودانية؟

أمينة النقاش

يمكن للحكومة السودانية ، أن تنسب لنفسها ماتشاء من «الانجازات» ، فى ذكرى مرور خمس سنوات على استيلائها على السلطة فى الخرطوم، وتقويضها للتجربة الديمقراطية الثالثة فى تاريخ السودان الحديث، لكن من غير الممكن تبرئة تلك «الإنجازات» من المسئولية، عن الطريق المسدود الذى دخلت إليه مفاوضات السلام ، لوقف الحرب الأهلية، ومن المسئولية عن احتمالات تدويل قضية الجنوب.

وبعد أكثر من عام من توحد القوى السياسية الجنوبية، حول مطلب حق تقرير المصير، أصبح الحديث صريحا الآن من قبل الإدارة الأمريكية والدول الأفريقية المجاورة، وقادة الأجنحة المختلفة للحركة الشعبية، حول إدخال مجلس الأمن طرفا فى مسألة الحرب الأهلية فى السودان، بعد أن نجحت «إنجازات» النظام السودانى، الذى تحكم الجبهة الاسلامية هيمنتها على أجهزته التنفيذية والتشريعية، فى إدخال الدين طرفا فى الحرب الأهلية الدائرة، للمرة الثانية بعد حكم نميرى. وليس صدفة أن الدكتور «حسن الترابى» وأعوانه، كانوا وراء إضفاء طابع«الجهاد الدينى» على هذه الحرب فى المرتين وفى العهدين!

وأثناء ماكان الرئيس السودانى الفريق «عمر البشير» ، يسعى فى العاصمة الكينية «نيروبى»– ١٩ سبتمبر– لإقناع قمة دول الهيئة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف، المعروفة اختصارا باسم «إيفاد» ، والتى تضم فضلا عن كينيا كلا من أثيوبيا وأوغندا وأريتريا، بأن بلاده تقبل بالمبادرة السلمية لدول الإيفاد، كوسيلة لإنهاء الحرب الأهلية فى جنوب السودان، لكنها تسعى فقط لتعديل آلية التفاوض كان وزير، فى مجلس الرئاسة «د. غازى صلاح الدين»– أحد قادة الجبهة الإسلامية المعروفين– يدق طبول الحرب ، ويعلن أن السلام يأتى «غلابا» وأن الجهاد مستمر ، لدحر حركة التمرد، التى أصبحت– كما قال– فى حكم المنتهية!

ولأن السياسة المزدوجة ، قد أصبحت هى السمة الأساسية لنظام الحكم السودانى، الذى يهاجم الغرب ويسعى بكل السبل لنيل رضائه، ويندد بالإرهاب، ويفتح أراضيه مأوى للأرهابى الدولى «كارلوس»، ويكيل المديح «للشقيقة مصر» ويختلق الأسباب لتوتير العلاقات معها، ويعلن قبوله بالسلام، وهو فى نفس الوقت يقرع صيحات الحرب ويرفض مناقشة حق تقرير المصير، فى الوقت الذى يساند أكثر أجنحة الحركة الشعبية تشددا المطالبة بانفصال الجنوب، فقد كان طبيعيا أن تكون المبادرة السلمية لدول شرق أفريقيا، للتوصل إلى حل سلمى للحرب الأهلية فى جنوب السودان، هى آخر ضحاياه!

وكانت الجولة الرابعة، من المفاوضات التى بدأت أوائل سبتمبر فى نيروبى، تحت رعاية دول «الأيفاد» بين الحكومة السودانية، وبين جناحى الحركة الشعبية ،بقيادة «جون قرنق» و«رياك مشار» قد انتهت بالفشل بسبب رفض الحكومة السودانية، إدراج بندين رئيسيين فى مبادرة «إيفاد» خاصين بفصل

د. بطرس غالى



جون قرنق



الدين عن الدولة وحق تقرير المصير على جدول أعمال المفاوضات، بعد أن كانت قد أعلنت موافقتها على مناقشتهما. وفوجئ المتفاوضون، ليس بتبديل الحكومة السودانية لموقفها فقط، بل أيضا بتغيير وفدها الذى تولى مهام التفاوض، خلال الجولات الثلاث الماضية، والذى أبدى موافقته على مناقشة البندين محل الخلاف. ولم يكن من قبيل المصادفة أن يكون «غازى صلاح الدين» وزير الدولة فى رئاسة الجمهورية، هو نفسه رئيس الوفد المفاوض الجديد، وهو يعد من أكثر عناصر الجبهة الإسلامية القومية تطرفا فى الدعوة للجهاد الدينى ضد الجنوبيين، والترويج «لكرامات» الحرب «وكرامات» المجاهدين، والتنديد بقيادات الحركة الشعبية، وكوادرها، بوصفهم «خوارج» و«صليبيين»!.

وبينما أصرت الحركة الشعبية بفصيليها على التمسك فى هذه الجولة بجوهر المبادرة القائم على مناقشة حق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة، تقدمت الحكومة السودانية عبر وفدها الجديد، باقتراح يرمى الى استخدام آلية جديدة، كبديل للمفاوضات المباشرة بين الحكومة السودانية وبين جناحى الحركة الشعبية، فيما أسمته «الدبلوماسية المتحركة»، التى تعتمد إجراء اتصالات منفردة مباشرة، مع الأطراف المختلفة، حتى يتم التوصل، إلى اتفاق حول النقاط المختلف عليها. على أن يتولى أحد رؤساء دول «الأيفاد» مهمة إجراء الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وهو ماوصفه المراقبون بأنه إنهاء لمهام لجنة «إيفاد» وتحايل على مبادرتها!.

وكانت مبادرة دول «الأيفاد» التى عرضت قبل عدة شهور، فى الجولة الثانية من المفاوضات بين الحكومة السودانية ووفدى الحركة الشعبية، قد تضمنت الدعوة لسن دستور سودانى، يعترف بالتعدد الثقافى والدينى والعرقى فى السودان، ويضمن حق المواطنة والمساواة التامة للمواطنين أمام القانون، ويؤكد مبدأ استقلال القضاء، والاقتسام العادل للثروة، ويكفل الحقوق التى يضمنها الحكم الذاتى اللامركزى على أساس فيدرالى، وينص على إقامة دولة ديمقراطية علمانية تحترم حرية الاعتقاد والعبادة لجميع الأديان، وتلتزم بالقوانين والإجراءات المعترف بها دوليا لحماية حقوق الإنسان. وفى الوقت الذى قبلت فيه الحركة الشعبية بجناحيها المبادرة بالكامل، فإن الحكومة السودانية، فى سياق سياستها المراوغة والمزدوجة وضمن سعيها للخروج من عزلتها الإقليمية، خشيت من رفضها رأسا، وأبدت إشارات حول قبولها للنقاش حول علمنة الدولة وحق تقرير المصير، برغم أن الدعوة لإقامة دولة علمانية ديمقراطية، تتعارض مع توجهاتها الأيديولوجية، التى تبشر بالدولة الأسلامية الممتدة من السودان الى خارجه، لكن قبولها للتفاوض حول توجهات تتعارض مع أفكارها الأساسية، قد تم فى سياق المراهنة على حسم الحرب الأهلية بالقوة العسكرية فى ميدان القتال!

تواكب الفشل فى الجولة الرابعة من محادثات السلام بين الحكومة السودانية وبين أجنحة الحركة الشعبية، مع حدث لايخلو من الدلالة، هو تسليم «كارلوس» للحكومة الفرنسية، ورفض الإدارة الأمريكية اعتبار ذلك «صك براءة» للنظام السودانى من مساندة الإرهاب، ورفضها الاستجابة للطلب السودانى الصادر فور تسليم كارلوس، لرفع السودان من قائمة الدول التى ترعى الإرهاب، وتقديم الإدارة الأمريكية أدلة هذه المرة، تعزز اتهامها للنظام السودانى، بإيواء متطرفين يعملون ضد بلدانهم الأصلية. وحملت الأدارة

عمر البشير



الأمريكية – التى تشارك فى مفاوضات الأيفاد كمراقب – حكومة الخرطوم المسئولية، عن فشل المفاوضات لعدولها عن الموافقة على مناقشة قضيتى حق تقرير المصير وفصل الدين عن الدولة.

وبهذه التطورات، تدخل مفاوضات السلام السودانية نفقا مسدودا، لرفض الأطراف المتحاورة، شروط كل منها، والتى يصعب الآن التكهن بمدى قدرة قمة دول الأيفاد على التوفيق بين الأهداف المتناقضة لأطراف الحوار. فالحركة الشعبية، تعتقد أن المناخ الدولى قد أصبح مواتيا لتحقيق أهدافها وأن من الخطأ عدم الأستفادة منه فجناح «قرنق» يتمسك بالمطالبة بحق تقرير المصير للجنوب والأنقسنا وجبال النوبة، عبر استفتاء يتم إجراؤه بإشراف دولى، على أن تكون هناك فترة انتقالية، يقر خلالها دستور علمانى، أما جناح «مشار» فيؤكد على المطالبة بحق تقرير المصير وبإنشاء دولة مستقلة فى الجنوب. والحكومة السودانية تواصل مناوراتها، وبعث إشارات فى كل الأتجاهات تعنى القبول والرفض فى آن واحد، لأنها غير قادرة – ولا راغبة – عن التخلى عن النظام الشمولى الدينى الذى تبشر بانتشاره خارج حدودها.

بعد انهيار مفاوضات نيروبى، قاد «جون قرنق» حملة لإقناع الدول الغربية الأعضاء فى مجلس الأمن، لنقل المسألة السودانية للمناقشة بالمجلس، وطالب «رياك مشار» زعيم الجناح المنشق على «قرنق» الأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالى بادراج القضية السودانية رسميا فى جدول أعمال مجلس الأمن. ودول شرق أفريقيا فى هيئة «الأيفاد» لاتجد أمامها خيارا بعد فشل مبادرتها السلمية فى وقف الحرب الأهلية فى السودان، التى تشكل بؤرة لعدم الأستقرار الإقليمى، وتزرع الفتن والقلاقل على حدودها، وتؤجج مشاعر الأقليات فى بلدانها، وتهدد بحروب أهلية مماثلة بداخلها، لن تجد خيارا سوى نقل الأزمة السودانية للمحافل الدولية والإقليمية.

وإعلان الحكومة السودانية عن عقد «مؤتمر أهل السودان» فى أوائل عام ١٩٩٥، هو محاولة للهروب إلى الأمام للبحث عن حل داخلى لمشكلة الحرب الأهلية، محكوم عليها بالفشل، ولن يكون بمقدورها الحيلولة دون تصاعد المساعى الراقية لتدويل الأزمة السودانية، التى ينبغى أن نعترف، بأنها «إنجاز» من «إنجازات» سياساتها الحمقاء الطائشة!!

اليوم الأول للسلطة الفلسطينية فى غزة



بعد عام على اتفاق أوسلو مأزق التسوية والحل المطلوب

حنا عميرة

رسالة القدس

شهدت الذكرى السنوية الأولى لاتفاق اوسلو او اتفاق اعلان المبادئ، فى مطلع شهر سبتمبر «ايلول» من هذا العام، التوصل الى اعلان آخر يحمل نفس الاسم اطلق عليه **«اعلان اوسلو»** وهو اتفاق فلسطيني-اسرائيلي جديد ينص على **استبعاد القدس العربية عن مشاريع الدول المانحة** وهي القضية التي كانت قد فجرت اجتماع الدول المانحة فى باريس قبل اسبوع من توقيع هذا الاتفاق.

والمسافة بين مضمون **اتفاق اوسلو** لعام ١٩٩٣ ومضمون **اعلان اوسلو** لعام ١٩٩٤ وماسبقه من اتفاقات مثل اتفاق التفويض المبكر للصلاحيات واتفاق القاهرة للحكم الذاتي المحدود فى غزة واريحا، ليست مسافة زمنية فحسب، وانما تعبر عن **حجم التنازلات التي قدمتها القيادة الفلسطينية خلال هذه المدة القصيرة نسبيا بمقياس الزمان والطويلة جدا باحداثها الجسام!** واذا ما جرت المقارنة مع النقاط التي انطلقت منها القيادة الفلسطينية في مفاوضات مدريد فان حجم التنازلات يكون اكبر بكثير.

ففي مفاوضات مدريد في نهاية العام ١٩٩١، انطلق المفاوض الفلسطيني من خطة تفاوضية تقوم على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وتستند الى ثلاثة مرتكزات اساسية **وقف الاستيطان، وتطبيق اتفاقيات جنيف، والحماية الدولية** وبعد ذلك وفي الجولات الثامنة والتاسعة طرح موضوع **القدس اولا،** وبعد ذلك وفي **اتفاق اوسلو** جرى وضع التعريفات والمواصفات العامة للحل على مرحلتين وتم **تأجيل مواضيع مثل القدس والاستيطان والحدود والسيادة الى المرحلة الثانية** مع التأكيد بأن الهدف هو تنفيذ القرار ٢٤٢ وفق جدول زمني محدد.. وجاء بعده **اتفاق القاهرة الذي عزل المرحلتين عن بعضهما واقام بينهما اسوارا أمنية واستيطانية اسرائيلية لايمكن تجاوزها أو القفز عليها وبالتالي تحول تأجيل جوانب هامة من الخطة التفاوضية الفلسطينية الى المرحلة النهائية، الى استبعاد لهذه الخطة وتجاوز لها.** وبعدها تمخض اتفاق القاهرة فولد اتفاق التفويض المبكر لخمس صلاحيات، ويجب أن نلاحظ هنا استخدام كلمة **«تفويض الصلاحيات»**، وليس **نقل الصلاحيات»** والتفويض هنا هو من سلطة الاحتلال ممثلة بالادارة الاسرائيلية المدنية وليس من السلطة الفلسطينية. وحسب اقوال الجنرال **«داني روتشيلد»** فان اتفاق التفويض المبكر يحتفظ لاسرائيل بالسلطة الفعلية الوحيدة على الارض ويمنح السلطة الفلسطينية دورا فى توفير الخدمات فى مجالات التربية والشؤون الاجتماعية والصحة والسياحة وجمع الضرائب واكد روتشيلد **«أن اسرائيل والسلطة الفلسطينية ستجبيان الضرائب معا!** وحسب نصوص هذا الاتفاق فان جباة الضرائب الفلسطينيين سيتمتعون بمرافقة دوريات الجيش الاسرائيلي وذلك وفق البند القائل **«استخدام القوة من أجل جباية الضرائب يكون مقتصرا على السلطات الاسرائيلية فقط!.** وفي مجال التربية والتعليم على سبيل المثال يحظر الاتفاق أي تجمهر كبير بدون اعلام السلطات العسكرية الاسرائيلية! وفي مجال الصحة يلزم الاتفاق السلطة الفلسطينية على اتخاذ جميع الاجراءات والخطوات الضرورية من أجل **قيام المؤسسات والطواقم الطبية الفلسطينية بابلاغ الشرطة الاسرائيلية عن كل شخص يصاب بعيار ناري اطلق من سلاح او جراء انفجار مواد متفجرة..** الى أخره من الشروط التي تبقى السلطة الفعلية بأيدي سلطة الاحتلال.. **وبدل حل الادارة الاسرائيلية المدنية وانسحاب الحكم العسكري كما نص اتفاق اوسلو فقد جرى تثبيتهما كما نص اتفاقا القاهرة والتفويض المبكر!** ثم جاء اخير وليس آخرا اعلان اوسلو الاخير الذي يستبعد القدس من دائرة النشاط الاقتصادي الفلسطيني بعد أن استبعدها اتفاق القاهرة على الصعيد السياسي..

وخلال هذا العام أيضا واصلت السلطات الاسرائيلية اجراءاتها المعتادة في المناطق المحتلة، وخاصة مايتعلق منها بمخططات تهويد مدينة القدس الشرقية ومواصلة فرض الحصار عليها، وفي شهر واحد فقط وهو شهر أغسطس «آب» الماضي قامت بهدم ٣٦ بيتا ومحلا تجاريا بحجة عدم الحصول على تراخيص كما وجهت انذارات بهدم ٩ منازل اخرى، كما صادرت عشرات الآف الدونمات من الاراضي العربية في «الغور» ومنطقة «رام

الله» ومناطق شمال الضفة، وفى تقرير اعده مركز «بتسليم» وهو مركز اسرائيلى يعنى بحقوق الانسان اكد أن الفلسطينيين فى المناطق المحتلة ما زالوا يتعرضون لانتهاكات حقوق الانسان رغم الاتفاق حول الحكم الذاتى. وافاد التقرير الذى صدر بمناسبة مرور عام على اتفاق اوسلو أن ١٧١ فلسطينيا قد استشهدوا خلال مايسمى بعام السلام. قتل ١٢٥ منهم على أيدى الجيش الاسرائيلى، بينما قتل ٤٦ فلسطينيا على أيدى مستوطنين من بينهم ٢٩ فى مجزرة الحرم الابراهيمى الشريف.

وهذا الجانب من الصورة على الارض يكمل الجانب الاول للصورة بالنسبة لما يجرى على طاولة المفاوضات!

وحتى اللجنة الأمنية الفلسطينية- الاسرائيلية المشتركة التى تعطلت نشاطاتها لفترة طويلة فقد عقدت اجتماعاتها بتاريخ ١٣ سبتمبر «ايلول» الماضى ولم تتوصل ولو الى نتيجة أو قرار واحد بالنسبة للموضوعات التى بحثتها وهى اطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين والممرات الآمنة بين غزة والضفة والاشراف الفلسطينى على معبرى رفح وجسر اللنبى والخروقات فى نشاط الجيش داخل القطاع وحول المستوطنات وهذا الجمود فى نشاط هذه اللجنة وغيرها من اللجان المشتركة يعود بالاساس الى اتفاق القاهرة نفسه الذى نص على أن القرارات يجب أن تؤخذ بموافقة الجانبين والا فان الحال يبقى على حاله **وفى حالتنا هذه فان الاحتلال سيبقى على حاله!.**

لهذه الاسباب فقد استقبل الشعب الفلسطينى ذكرى مرور عام على اتفاقية اوسلو، بكثير من الوجوم والكآبة وعمت اجواء التشاؤم والحذر على مختلف فئات المواطنين فى المناطق المحتلة ، حيث ازدادت المخاوف من استمرار التدهور الحاصل، وهذه الحالة هى عكس حالة النهوض والاحتفالات التى شهدتها هذه المناطق عند التوقيع على الاتفاقية منذ عام. ولعل فى هذا الوصف للحالة الجماهيرية خلال عام اكبر دليل على ابتعاد المسافة بين الواقع الذى فرضته اسرائيل من خلال المفاوضات وبين طموحات الجماهير فى التحرر والاستقلال.

ومما يزيد من تفاقم الحالة الراهنة تصاعد الضغوط الاسرائيلية على السلطة الفلسطينية لاجبارها على تنفيذ ما يسمى بالاتفاقات الامنية ووضعها فى تعارض مع جماهيرها.. ففى تصريحات متعددة لرئيس الوزراء الاسرائيلى «اسحق رابين» بمناسبة مرور عام على اتفاق اوسلو اكد على هذا الجانب، عندما قال بأن توسيع الحكم الذاتى الفلسطينى يتوقف على تحرك السلطة الفلسطينية ونجاحها فى وقف اعمال العنف ضد اسرائيل، وقوله أيضا بأنه اذا لم تقم السلطة الفلسطينية بالجهد المطلوب فاننا سنستخلص النتائج! **وتهديدات رابين هذه تعنى بوضوح بأن غزة واريحا اولا قد تتحول إلى أخيرا إذا لم تف السلطة الفلسطينية بالتزاماتها الأمنية حسب اتفاق القاهرة بما فى ذلك تعديل الميثاق الوطنى الفلسطينى.**

وبالاضافة الى هذه التهديدات والضغوط فقد عبرت تصريحات رابين ايضا عن ضخامة التحديات القادمة التى تنتظر الشعب الفلسطينى عندما حدد أمام كتلة حزبه فى الكنيست اولويات الحكومة الاسرائيلية على الشكل التالى: أولا، وحدة القدس وبقائها تحت السيادة الاسرائيلية .ثانيا، ضمان ضم اجزاء من الضفة الغربية. وثالثا، وفى المقام الاخير هضبة الجولان.. وهذا يعنى أن المفاوضات الفلسطينية- الاسرائيلية القادمة حول الضفة ستكون بالنسبة لاسرائيل اصعب من المفاوضات مع سوريا حول الجولان؟!.

وعلى هذا الاساس فان السؤال هو هل باستطاعة سلطة فلسطينية مقيدة باتفاق القاهرة، التصدى للتحديات القادمة أم أن المطلوب هو شئ آخر؟.

من الواضح أن المطلوب للمرحلة القادمة هو **اعادة نظر شاملة بمنهج المفاوضات التى تمت حتى الآن وبناء خطة تفاوضية جديدة تحظى على إجماع القوى الوطنية المعنية وموافقتها** وبحيث تنصب الجهود على العمل من أجل تعديل اتفاق القاهرة من خلال المطالبة بانتخابات لمجلس تشريعى غير مقيد بقيود هذاالاتفاق وغير ملزم بمواصلة تنفيذه.

اسرائيل فى كل مكان!

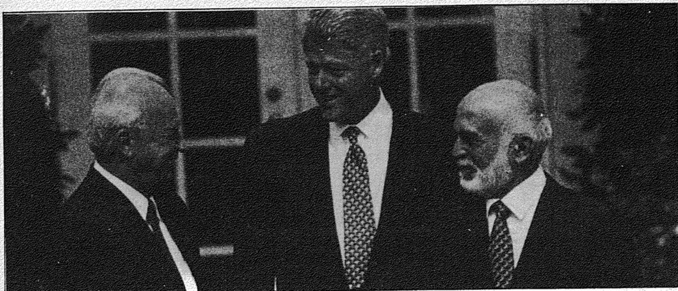


ان النضال من أجل هذا الهدف يجب أن يستند الى عدة عوامل فى مقدمتها اعادة الاعتبار **لمنظمة التحرير واعادة بناء اجهزتها بحيث تتجاوب مع مهمات النضال اللاحقة** واعادة تقسيم المهام والدوائر **فى لجنتها التنفيذية مثل تشكيل دائرة القدس- ودائرة الاستيطان- ودائرة اللاجئين ودائرة النازحين.. الخ** واتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بعدم ذوبان المنظمة فى السلطة مثل **الفصل مابين منصبى رئيس المنظمة ورئيس السلطة ومابين اللجنة التنفيذية ومجلس السلطة والمحافظة على الأولى باعتبارها مرجعية للثانية وليس العكس.**

لقد بات واضحا للجميع الآن بأن استعداد اسرائيل لاستكمال المفاوضات حول المرحلة الانتقالة هو امر منوط باستعداد السلطة الفلسطينية للتجاوب مع مقتضيات الامن الاسرائيلى وبتفريغ دور منظمة التحرير من أى مضمون كفاحى مناهض للاحتلال . أى **أن المطلوب اسرائيليا هو تحويل السلطة الفلسطينية الى سلطة قمعية اذا ما ارادت الحصول على شهادة حسن سلوك من رابين وحكومته والا فلا مفاوضات او تطبيق للاتفاقيات!**

لهذا فان المطلوب فلسطينيا يجب أن ينطلق من مقتضيات المصلحة الوطنية الفلسطينية القائمة بالاساس على تعزيز دور منظمة التحرير باعتبارها المجسد للوطنية الفلسطينية ولوحدة الشعب الفلسطينى فى الداخل والخارج وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بمعناها الشامل كأداة ناجعة لمنع أى احتراب داخلى وبحيث يقوم ذلك وفق خطةسياسية تؤدى الى تعديل اتفاق القاهرة.

ان السير فى هذا الاتجاه من شأنه ان يجنب الشعب الفلسطينى الكثير من المخاطر التى باتت تهدد حقه فى العيش على ارضه وتحقيق طموحاته فى التحرر والاستقلال، وهذه قضية كبرى تستوجب من جميع القوى والفئات الفلسطينية ابداء المرونة والجدية المطلوبة للالتقاء حولها.



كارتر ورابين والحسين... الخطوة قبل الأخيرة

طابة اسرائيلية فى الملعب السورى.. والحكم أمريكانى!

نظير مجلى

رسالة حيفا

... والآن، جاء الدور على المسار السورى فى مفاوضات السلام الاسرائيلية العربية، وعلى الرغم من أن الأمور هنا هى الأكثر وضوحا، اذ أن الحدود الاسرائيلية-السورية معروفة ولاجدال عليها، وكذلك المطالب الاسرائيلية (السلام والأمن)، والسورية (ازالة الاحتلال). الا أن المفاوضات تبدو الأكثر تعقيدا من جميع المسارات الأخرى. لكن، على مايبدو، فان العقد بدأت تجد طريقها الى الحل. وأن انطلاقة جديدة كبرى قد نشهدها قريبا. وما يجرى، هذه الأيام، ماهو الا عملية تمهيد يقوم بها قادة البلدين لتحضير الرأى العام فى بلديهما من أجل استيعاب التطورات الجديدة.

فى سوريا، تبدو الاشارات لهذا الأمر ضعيفة. اذ أن الموقف ينطلق بالاساس من أروقة الحكم، أن كان ذلك عن طريق الخطاب الهام الذى ألقاه الرئيس **حافظ الأسد** فى منتصف ايلول/ سبتمبر الماضى أو عن طريق تصريحات وزير الخارجية، **فاروق الشرع**، أو الصحافة الرسمية.. انهم هناك لايتحدثون عن توقيع اتفاق قريب ولا يعترفون بوجود مفاوضات سرية. لكن خطاب الرئيس أكد **أن سوريا ماضية الى سلام محتوم مدركة لمستلزمات هذا السلام، وانتقد الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية على تسرعهما.. وخروجهما من دائرة التنسيق العربى،** لكنه أكد التزام سوريا بالسلام، جنبا الى جنب مع لبنان.

وشكر الدور الأمريكى فى دفع عملية السلام.

أما الوزير الشرع، فأوضح أن سوريا مستعدة للسلام الكامل، بما فى ذلك إقامة العلاقات الدبلوماسية والتطبيع، مقابل الانسحاب الكامل من الجولان المحتل. واكد قبول سوريا لمبدأ الضمانات الأمنية واقامة مناطق معزولة (منزوعة السلاح والعسكرة)، على أن يكون ذلك من الطرفين.

وفى الاسبوع الاول بعد القاء خطاب الرئيس الأسد وزعت فى بلاد الشام منشورات تتحدث عن سلام الشجعان المبنى على الكرامة القومية.

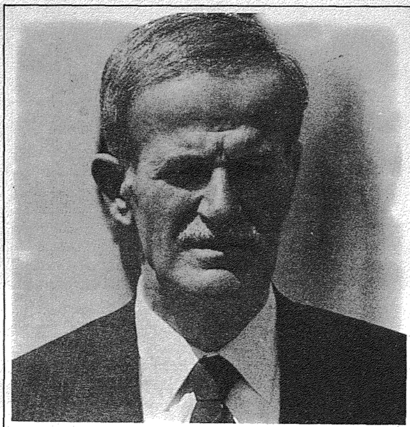
أما فى إسرائيل، فالأمور تسير على نحو آخر، فهنا لايبقى شئ خافيا تماما. الصحافة غير ملتزمة بموقف الحكومة. والشعب يطالب بكشف كل الاوراق. وهناك رأى عام. تهتم الحكومة بسماعه وبأقناعه وتوجد معارضة واسعة، ونشيطة. ومن خلال الحوار الدائم بين الحكومة والمعارضة، تكشف الكثير من خبايا المفاوضات واهدافها. لذلك يسهل اكثر استشفاف الحقائق فيها.

ماقبل هذه المرحلة

من المعروف أن حكومة اسرائيل، تحبذ عقد مفاوضات منفردة مع كل طرف عربى على حدة، لانها **تخشى مواجهة موقف عربى موحد.** تكتيكها التفاوضى هذا بات خطأ استراتيجيا، خصوصا بعد نجاحها فيه خلال مفاوضات فصل القوات عام ١٩٧٣، ثم فى عام ١٩٧٤، وكذلك خلال اتفاقيات كامب ديفيد.

احد الاسباب الاساسية لقيام اسرائيل بافشال مؤتمر جنيف للسلام، كان ذلك التكتيك الاستراتيجى.

حتى مفاوضات السلام التى اعقبت **مؤتمر مدريد** للسلام، أن كان فى العاصمة



الأسد..سلام
كامل

الاسبانية بداية أو في المفاوضات التالية في واشنطن وعلى الرغم من اقامة مسارات منفردة: اسرائيلي- سوري، اسرائيلي- لبناني، اسرائيلي اردني (بضمنه فلسطيني)، لم تتردد الوفود الاسرائيلية في المماطلة بها وحتى أفشالها.. سواء في زمن حكومة الليكود بزعامة **شامير** أو في زمن حكومة حزب العمل- ميرتس بزعامة **رابين**.

واكثر من ذلك، منذ حاولت الوفود الاسرائيلية في واشنطن، كل على حدة، احداث انطلاقة كبيرة في أحد المسارات، وليس مهما أي مسار، بهدف التقدم الانفرادي. وفي البداية ظهر انها ستتقدم على المسار السوري بالذات، وكانت مستعدة لان تدفع ثمن هذا التقدم، لكي تصل الى الانفراد بسوريا. وتذكر في حينه **كيف قامت قائمة العرب، وخصوصا الفلسطينيين، ضد الحلول الانفرادية** واصبحوا يطالبون باجتماعات التنسيق العربية. وهددوا بوقف مشاركتهم (في الجولة الثامنة من المفاوضات)، لدرجة انهم تعرضوا لضغوط وتهديدات عربية مباشرة.

وقد خبت فجأة نار التقدم على المسار السوري، إذا بنا نكتشف **الاختراق الكبير على المسار الفلسطيني.** ونجد أن اسرائيل اعترفت فجأة «بشيطانها الرجيم»، منظمة التحرير الفلسطينية، وتوصلت الى اتفاق مبادئ معها يضع اسسا واضحة لدولة فلسطينية عتيدة **(في حالة وجود مفاوض قوي)** وهو الامر الذي كانت ترفضه بكل قوة وشدة.

لسنا الآن بصدد اتهام طرف دون آخر بالمسئولية عن عدم التنسيق، لأن هذا سيدخلنا في متاهات عقيمة. فالمعروف أن الكل يتهم الكل، واذا كانت سوريا تتهم الأردن وقبلها م.ت.ف، فان الفلسطينيين يتهمون سوريا بمحاولة احتوائهم..«كما تحتوي لبنان» والاردن يقول: لو لم نسبقهم سبقونا»

المهم الاسلوب الاسرائيلي نجح. وسار العرب في عدة مسارات منفردة، ولو أنهم جميعا يعلنون انهم لن يوقعوا بشكل منفرد على اتفاقات سلام نهائية.. إلا بعد ضمان نجاح المفاوضات على جميع المسارات.

المسار الأكثر صعوبة

بالاضافة الى المصلحة التفاوضية لاسرائيل في الحلول المنفردة، هناك دافع آخر يجعلها تحبذه، مرتبط بالأوضاع الداخلية في اسرائيل نفسها.

فحكومة رابين، المستندة الى قاعدة برلمانية ضيقة (٥٩ نائبا في الائتلاف + ٥ نواب يدعمونها من خارج الائتلاف= ٦٤ نائبا من مجموع ١٢٠ نائبا)، لا تحتمل معارضة جماهيرية واسعة لسياستها. عندما اقدمت على الاتفاق مع منظمة التحرير، واجهت معارضة واسعة من احزاب اليمين ومن المتدينين والمستوطنين. ولكن غالبية الشعب وقفت مع رابين. فخفت صوت المعارضة.

غير أن **الحديث عن سلام مع سوريا على أساس الانسحاب من الجولان المحتل، يثير معارضة أكبر.** فبالاضافة الى اليمين والمستوطنين، هناك معارضة شديدة حتى داخل حزب العمل نفسه. ولم يكن بمقدور رابين أن يواجه كل هؤلاء المعارضين. واختار أن يفشل أو يبطئ المفاوضات مع سوريا، حتى ينتهي من المسار الفلسطيني.

والسؤال هو: ما الذي جعله يغير رأيه.؟ فالمفاوضات مع الفلسطينيين لم تنته بعد.

هناك تفسيران منطقيان للتحول المفاجئ:

أولا- الادارة الامريكية تصر على انجاز اتفاق سلام ايضا مع سوريا لانها:

أ-بحاجة ماسة الى نجاح العملية السلمية في الشرق الاوسط في أقرب وقت، لأن نجاحها يقوي مركزها في العالم وكذلك في الولايات المتحدة.

ب- يقال أن **وارن كريستوفر**، نجح في جولته الأخيرة في التوصل الى اتفاق «معقول» يرضي الطرفين، ولا يعطي مبررا لأي كان للتأجيل.

ثانيا- شعور رابين بأنه قادر على تنفيس بالون المعارضة الحالية للانسحاب من الجولان، كما نفس بالون معارضة اتفاق اوسلو من قبله. فهو مازال يملك سنتين من العمل حتى الانتخابات القادمة **(١٩٩٦)**. خلال فترة كهذه بمقدوره أن يتغلب على المعارضة ويقنع الناس بصحة طريقه، خصوصا وان الحديث يجري عن سلام كامل.. مع تطبيع وزيارات متبادلة وعلاقات دبلوماسية.

من هنا جاء التحول.

وقد كانت البداية صريحة، باعلان **اسحاق رابين** مشروعا اسرائيليا للسلام مع سوريا، مبني على الاسس التالية:

- انسحاب اولي فوري من بعض المناطق في الجولان (والحديث عن اعادة القرى العربية الخمس القائمة على الحدود تقريبا، أي

انسحاب بعمق خمسة - ستة كيلو مترات فى الشمال، وانسحاب مشابه مع ازال مستوطنه واحدى او اثنين تابعتين كحركة الكيبوتسات اليسارية

- اعتراف بسيادة سوريا على الجولان.
- اعلان سورى بانهاء حالة الحرب مع اسرائيل والنزوع نحو السلام ولقاء على مستوى عال، وزيرى الخارجية أو لقاء قمة.
- مفاوضات حول كل القضايا الاساسية معا:

* علاقات دبلوماسية
* جدول انسحاب عميق فى الجولان (حتى الآن يمتنعون عن الحديث فى اسرائيل عن انسحاب كامل. ولكن هناك شبه اجماع على أن لا مفر من هذا الانسحاب، على مدار ٣ سنوات.
* ترتيبات أمنية حازمة باشتراك قوات متعددة الأطراف.
* تطبيع كامل للعلاقات.

عندما اعلن رابين ذلك، انطلق زعيق المعارضة وخصوصا فى هضبة الجولان نفسها، حيث يعيش ١٥ ألف مستوطن معظمهم من المؤيدين التقليديين لحزب العمل. لقد نزلوا الى الشوارع فى تظاهرات رفع شعارات واعلانات ضخمة فى جميع انحاء البلاد واضراب عن الطعام. **وقام من داخل حزب العمل تكتل يضم ٨ أعضاء كنيست، يقودهم الجنرال المتقاعد كهلانى** (أحد قادة المعارك القاسية فى حرب اكتوبر ٧٣ على الجبهة السورية، وهو أحد الجرحى الذين نجوا من الموت باعجوبة (يومها) لقد اعلنوا عن مبادرة لسن قانون فى الكنيست يلزم الحكومة بتجنيد ٧٠ عضو كنيست لكل تغيير فى مكانه الجولان. فمعروف أن هناك قانونا سنه الكنيست فى سنة ١٩٨٠ (زمن مناحم بيجن) يقرر ضم الجولان الى حدود دولة اسرائيل. هذا القانون يمكن تغييره الآن باكثرية عادية. لكن الجنرال كهلانى يريد أن يقيد رئيس حزبه، رابين، ويمنعه من التنازل عن الجولان الا باكثرية ٧٠ نائبا.

لكن رابين رأى فى هذه المحاولة تمردا على سلطته فأرسل الى النواب الثمانية يحذرهم.فتراجعوا، ما عدا كهلانى، الذى اعلن أنه مستعد للتعاون مع الليكود وسائر اليمين فى سبيل منع التخلى عن الجولان. وبدأت معركة فى هذا الاتجاه. وبالمقابل، بدأ حمائم حزب العمل فى حملة مضادة لأفشال المخطط اليمينى.

وعقدت جلسة طارئة للكنيست، خرج منها رابين غاضبا (لان أحد النواب قال له: انت خدعت الجمهور). وانتهت باعلان من «**مردخاى جور**»، نائب وزير الامن (أى نائب رابين)، بأن الحكومة ستلجأ للشعب فى حالة اتخاذ قرار. بانسحاب كبير. وستعلن عن استفتاء شعبى (لأول مرة فى تاريخ اسرائيل).

وتفوه كل الوزراء، مؤيدين خطة الحكومة للسلام مع سوريا، باستثناء واحد (شمعون شطريت، المؤيد للمستوطنين). وبدأ رابين خطة اقناع واسعة فى البلاد، تبدأ فى داخل الحزب وتنتشر بين المستوطنين ايضا.

وفى يوم ١٩ ايلول/ سبتمبر كشف وزير الاسكان، **بنيامين بن اليعزر** المعروف بتقربه من رابين ان اسرائيل تجرى مفاوضات سرية مع سوريا على مستوى موظفين كبار «كما فى اوسلو». وعلى الرغم من النفى السورى، الذى صدر عن دمشق فى نفس الليلة، فقد جاءت تأكيدات من عدة مصادر اسرائيلية أخرى على وجود هذه المفاوضات، بينها حديث مواطنين عاديين شاهدوا موظفى وزارتى الخارجية، السورية والاسرائيلية يجتمعون معا فى فندق فاخر فى «انطاليا» التركية. وأكد المعلومات رئيس الليكود بنفسه، **بنيامين نتنياهو**.

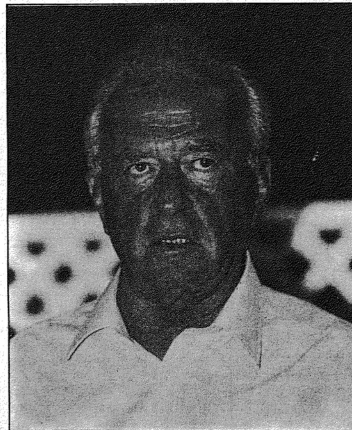
وكانت تلك اشارة الى أن رابين اندفع الى هذا المسار بلا رجعة، قابلا على نفسه التحدى حتى النهاية.

ولكن التحدى ليس فقط للمعارضة الاسرائيلية، بل وايضا لسوريا وللولايات المتحدة الأمريكية. إن رابين ليس معروفا كمغامر سياسى أنه يتوجه الى الشعب، بصدق، ولكنه قبل ذلك يلقى الطابة الى الملعب السورى ويقول:

«ها أنتم ترون المعارضة الشديدة فى اسرائيل للانسحاب من الجولان. وأنا مضطر للذهاب الى استفتاء شعبى. لذلك اعطونى اتفاقا معقولا ومقنعا. فاذا فشلت، توقعوا وصول حكومة الليكود. وهذا يعنى نسف كل عملية السلام.»

واذا لم يؤثر هذا الكلام فى سوريا، فانه يؤثر بالتأكيد فى الادارة الأمريكية.. التى ستدخل آنذاك بكل قوتها للضغط على سوريا حتى تقدم تنازلات.

وفى هذا الشهر سيصل الى المنطقة وزير الخارجية الامريكى، **وران كريستوفر**، بهدف تسريع العملية. والانباء الوارده من واشنطن تتحدث عن تفاؤل.



رابين.. الانسحاب من الجولان

بداية «الحل النهائى» للقضية الايرلندية:

حل سلمى على طريقة «المؤتمر الوطنى الأفريقى» وليس على الطريقة الإسرائيلية



مجدى نصيف

رسالة لندن

كانت ايرلندا فى العقد الأول من القرن العشرين تعج بالمنظمات الوطنية- القومية التى تعمل للتخلص من الاستعمار البريطانى وكان «مايكل كولينز» و«ديفاليرا» من الشخصيات التى شاركت بنشاط للإطاحة بالحكم الاستعمارى.

«وكولينز» ابن فلاح (١٨٩٠-١٩٢٢) عمل كاتبا فى مصلحة البريد ثم فى احد البنوك بلندن. كان قوميا متطرفا عاد الى «دبلن» فى الوقت الملائم ليشارك فى تنظيم «هبة عيد الفصح» لعام ١٩١٦ للمطالبة باستقلال ايرلندا. وانطلقت الهبة فى العاصمة دبلن بين ٢٤ و٢٩ ابريل، وقاد تلك الهبة الزعيم الايرلندى بى. هـ.بيرس قائد «الأخوة الجمهوريين- الايرلنديين»، وجيمس كونالى زعيم «الشين فين» تخلل الهبة قتال شوارع ضار بوسط المدينة. أخمدت بريطانيا الهبة بالسلاح، وأعدمت ١٤ من قادتها، ولم يعدم الباقى خوفا من ردود الفعل فى الولايات المتحدة الامريكية حيث هاجر العديد من الايرلنديين. وصدر عفو عام عن الذين سجنوا فى يونية عام ١٩١٧.

وبدأ رئيس الوزراء البريطانى المحنك لويد جورج التفاوض مع ممثلى ايرلندا. كان على رأس الوفد مايكل كولينز وارثر جريفيث، وتم التوقيع على وثيقة استقلال جمهورية ايرلندا فى ٦ ديسمبر عام ١٩٢١.لكن قسما من الجمهوريين وعلى رأسهم ديفاليرا أدان المعاهدة لأنها تقسم ايرلندا الى قسمين،قسم يستقل وهو الذى أصبح جمهورية فيما بعد عام ١٩٤٩. وقسم أصبح -أو بالأحرى- استمر تابعا لبريطانيا (وهو إقليم ايرلندا الشمالية).

وأصبح مايكل كولينز أول رئيس ايرلندى للوزراء بعد المعاهدة، فى يناير ١٩٢٢. لكنه واجه موجة عنف ارهابية قادتها مجموعة متطرفة من «الجمعية الايرلندية الجمهورية، ونجحوا فى اغتياله فى

القرار درس الظروف السياسية الدولية والأوروبية والبريطانية هل تستطيع منظمة "الجيش الجمهورى الايرلندى" الانتقال من "التحرير" الى "البناء"؟!

اغسطس ١٩٢٢.

أما ديفاليرا فقد ولد بنيويورك (١٨٨٢-١٩٧٥) وعاد الى ايرلندا ليتعلم، وقاد كتيبة من المتطوعين فى «هبة عيد الفصح» ، وأسرته قوات الحكومة البريطانية المعادية وحكم عليه بالإعدام ، لكنه لم يعدم بسبب جنسيته الامريكية، وكان رئيسا «للشين فين» بين عامى ١٧و١٩٢٦. ثم حارب مع «الجيش الجمهورى الايرلندى» ضد الدولة المعلنة بعد الاتفاق مع لندن ، عامى ١٩٢٢و ١٩٢٣. وأسس حزبا سياسيا هو «فيانا فيل» عام ١٩٢٦ استطاع الفوز وتشكيل الحكومة عام ١٩٣٢. فأصبح رئيسا لوزراء ايرلندا فيما بين عامى ١٩٣٢ و١٩٤٨ فقطع كل علاقات ايرلندا مع بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية. ثم أصبح رئيسا لوزراء ايرلندا مرة أخرى فيما بين عامى ١٩٥١ و١٩٥٤ وبين عامى ١٩٥٧و ١٩٥٩ عندما اصبح رئيسا للجمهورية.

أما «الشين فين» فهو حزب ايرلندى جمهورى، تأسس عام ١٩٠٢ برئاسة آرثر جريفيث (١٨٧٢-١٩٢٢). ولم يصبح الحزب جماهيريا حتى فترة الغليان الشعبى فى ايرلندا والتى بدأت عام ١٩١٤. وجاءت هبة عيد الفصح فكانت «شين فين» على رأسها وقدمت الكثير من أعضائها ضحايا شهداء. واصبح ديفاليرا على رأس الشين فين ابتداء من اكتوبر ١٩١٧، فخاضت حربا ضد المسئولين البريطانيين بين ١٩١٩ الى ١٩٢٠. وتفتت الحركة بعد عام ١٩٢٢، عندما قبل جريفيث الاتفاقية مع لندن فتأسست «دولة ايرلندا الحرة» ، وأسس

ديفاليرا حزب «فيونافيل» ليستمر بالتقاليد الثورية القديمة.

***

وهكذا تفككت أواصر العلاقات مع بريطانيا، تلك الأواصر والعلاقات التى نصت عليها معاهدة لندن. اخذت هذه العلاقات تتفكك بمرور الزمن حتى أصبحت الجمهورية الايرلنديه مستقلة استقلالا كاملا.

بينما ظل إقليم ايرلندا الشمالية «تابعا» لبريطانيا تربطه بها معاهدات. وفى نفس الوقت كانت هناك علاقات بالجمهورية الايرلندية. وهذا يقودنا الى الوضع الحالى.

كفاح ايرلندا الشمالية والجيش الجمهورى الايرلندى

ارتفعت اعلام ايرلندا فى احياء الكاثوليك الفقيرة غربى عاصمة ايرلندا الشمالية- **بلفاست**، أما فى أحياء المليون بروتستانتى الذين يشكلون اغلبية السكان- حوالى ٦٠٪- فلم يكن هناك احتفال ظاهر، بل حزن وخوف، باعلان منظمة «**الجيش الجمهورى الايرلندى**» المفاجئ: بوقف اطلاق النار والعمليات العسكرية.

والحقيقة أن القصة قديمة تعود الى اوائل العشرينات، لكن الفصل الأخير يبدأ مع الستينات. كانت أيرلندا الشمالية قد أصبحت جزءا من بريطانيا -المملكة المتحدة. لكن الكاثوليك الايرلنديين لم يكونوا راضين عن هذا فكانوا يعبرون عن غضبهم بالمسيرات والمظاهرات، التى كانت تمنع. وفى أكتوبر عام ١٩٦٨ حملت الصفحة الأولى من الأوبزر فر التى تصور فى لندن يوم الأحد، محصلة منع إحدى المسيرات الكاثوليكية لحقوق الانسان، والى جانبها صورة للنائب الايرلندى آنذاك «**جير يفيث**» والدماء تسيل من وجهه. كان السائد فى الديمقراطية البريطانية أن البوليس البريطانى لايمكنه أن يتصرف بهذه الطريقة الوحشية. وسببت الصورة الكثير من الجدل والمناقشات وطالب الجميع بانهاء التفرقة ضد الكاثوليك فى الوظائف وتسليم المنازل الحكومية، وفى تزوير الأصوات حتى يتمكن الوحدويون الاقلية فى بعض المدن الايرلندية، من حكم المجالس المحلية، حيث كان القوميون- الجمهوريون أغلبية. كانت المسيرة السلمية لاتطلب أكثر من الضغط على الحكومة البريطانية لتضغط بدورها على الوحدويين ليمنحوا الكاثوليك حقوقهم.

من موقف قوة

ويجئ قرار «الجيش الجمهورى» الأخير من موقع قوة إذ يريد الطرفان إنهاء المشكلة الايرلندية عندما اكتشفا انهما وصلا إلى طريق مسدود. فلا القوات البريطانية بقادرة على قمع الشعب الايرلندى وايقاف عمليات «الجيش الجمهورى» ولا القوات الخاصة استطاعت بسياسة «**إطلق الرصاص لتقتل**» قادرة على كبت كوادر الجيش الجمهورى». فكل طفل كاثوليكى يكبر وهو يحلم بالانضمام الى طابور الكفاح والشهداء الذين قدمهم «الجيش الجمهورى». وغير من الوضع السياسى كذلك تقدير **جيرى آدامز** رئيس الجناح السياسى، وزملائه فى قيادة الجيش الجمهورى لصحة ماجاء فى بيانات رئيس الوزراء الايرلندى من أنه «لاعودة الى الوراء» الى الموقف الذى ظل ساكنا على مدى ربع قرن.

هذا الى جانب موقف الامريكان - الايرلنديين وهى جماعة كبيرة فى الولايات المتحدة ولها «لوبى» كبير مؤثر، وقد قدم نفسه «كضامن» لسير عملية السلام فى ايرلندا.

لقد دخلت القوات البريطانية الى شوارع مدن ايرلندا الشمالية فى عام ١٩٦٨ وخلال الخمس والعشرين عاما الماضية قتل ٣٥٠٠ شخص فى العلميات التى قامت بها التنظيمات المسلحة. إذ كانت نتيجة دخول الجيش البريطانى تأسيس «**الجيش الجمهورى الايرلندى**» وقيامه بعملياته العسكرية. ثم بعدها نشأت تنظيمات البروتستانت المسلحة ايضا لتقوم بعمليات مضادة. وظهرت بالمثل **الشين - فين** الجناح السياسى للجيش الجمهورى. وكان خط التقسيم الذى ازداد عمقا بين القوميين- الجمهوريين- الكاثوليك الذين يريدون الانفصال عن المملكة المتحدة والانضمام الى جمهورية ايرلندا، وبين الوحدويين البروتستانت الذين يحتمون فى الوحدة مع بريطانيا، ويحتمون بالجيش البريطانى. وقد ازدادت المظالم ضد الكاثوليك وكان الجيش والبوليس يسربان المعلومات عن الجمهوريين الى تنظيمات البروتستانت لتقوم بعملياتها ضد الكاثوليك.

خلال هذه الفترة تمت «محاولات» سياسية وخاصة من الجانبين البريطانى والحكومة الايرلندية. (ولا أحد يصدق أن لندن كانت تريد حلا للمشكلة وخاصة فى عهد السيدة **مرجريت تاتشر**). لقد أوقف برلمان الاقليم عام ١٩٧٢ . لكن بعدها جاءت المحاولات السياسية. كان أولها ماعرف باسم الاتفاقية الانجلو ايرلندية التى وقعها **مرجريت تاتشر** رئيسة وزراء بريطانيا، وجاريت **فيتزجيرالد** رئيس وزراء ايرلندا، عام ١٩٨٥ . وأخيرا إعلان **داونتج ستريت**. وقد اتت كل منها استجابة لحملات العنف التى كان يقوم بها «الجيش الجمهورى الايرلندى».

سخرية التاريخ

كانت إحدى اللحظات المحزنة الاسبوع الماضى عند إذاعة إحدى برامج التعليقات السياسية فى تليفزيون البى بى سى. ظهر **اللورد كالاهان** على شاشة التليفزيون يعبر عن فرحته بالعصر الجديد قائلا «**لقد عشت لأرى بعينى هذه اللحظة التاريخية**». فقد كان **جيمى كالاهان** وزيرا للداخلية عام ١٩٦٩ فى وزارة العمال التى امرت القوات البريطانية بدخول بلفاست. آنذاك حيا الكاثوليك إجراء الحكومة العمالية.. «لإنقاذهم» من براثن البروتستانت، لكنها كانت لعنة استمرت ربع قرن

ولم تحتل منظمة «**الجيش الجمهورى الايرلندى**» مكانتها فور تأسيسها، فقد ظل الكاثوليك يأملون إنجاز التغيرات التى يريدونها من خلال سيناريو سياسى، ووضعوا أملا كبيرا بالذات فى **جون هيوم** ، ذى الجذور الشعبية الايرلندية، وقد بدأ قبل ربع قرن فى «**حركة الحقوق المدنية**» ، وكأحد مؤسسى الحزب الاشتراكى- الديمقراطى والعمال SDLP ، واصبح وزيرا فى الهيئة المشتركة التنفيذية لحكم ايرلندا عام ١٩٧٤ ، وكان على وشك التوصل الى حل سلمى أنهاه إضراب «عمال الستر». كان ينبذ العنف، مصمما على التوصل إلى حل سياسى دستورى. وأدرك جون هيوم بنظرته الثاقبة الدور الذى يمكن أن يلعبه الأمريكيون- من أصل ايرلندى. فأقام بهم علاقات وثيقة وكانت قنواتهم تصل الى «البيت الابيض» . كذلك أكد على عضوية ايرلندا فى «الجماعة الأوروبية» والتى يمكن ان تلعب دورا فى حل «القضية الايرلندية». **لهذا لم تكن علاقاته طيبة دائما بالطرفين الشين فين/ منظمة الجيش الجمهورى الايرلندى من جهة، والوحدويين البروتستانت من الجهة الأخرى.**

وكانت أصعب السنوات التى واجهها حزبه هى سنوات السبعينات ، حين نضجت منظمة «الجيش الجمهورى» وقامت بحملة قوية منظمة فى سلسلة من العمليات المتتالية الناجحة، شلت القوات العسكرية البريطانية ، ووضعت الحكومة البريطانية فى مأزق، رغم ماقدمته من مبادرات سياسية. وزاد حماس الكاثوليك وتعاطفهم مع منظمة «الجيش الجمهورى» بسبب «اليد الثقيلة» لقوات الأمن البريطانية على مناطق الطبقة العاملة الكاثوليكية، والمعاملة السيئة التى لقيها السجناء السياسون رغم أن عددا كبيرا منهم حكم عليه القضاء البريطانى رغم براءته.

نقطة التحول الأولى

ثم جاءت نقطة التحول الأولى خلال الربع قرن الأخير، فى القضية الايرلندية، عام ١٩٨١، بإضراب عدد من مسجونى الجيش الجمهورى عن الطعام ووفاة عشرة منهم. فقد كانت نتيجته هى بلورة واضحة للجماعتين البروتستانتية والكاثوليكية فى ايرلندا الشمالية. الوحدويون غاضبون من المقاتلين الجمهوريين الذين اصبحوا «شهداء» ، والجمهوريون غاضبون من معاملة السيدة رئيسة الوزراء **مرجريت تاتشر** للقضية الايرلندية، بخفة ووقاحة وبنوع من التعالى المقصود . لكن انتخاب **بوبى ساندز** الذى كان مضربا عن الطعام، نائبا بمجلس العموم كان أول خطوة فى الطريق السياسي الطويل، رغم أنه توفى فى السجن نتيجة إضرابه عن الطعام. وأصاب رئيس وزراء جمهورية ايرلندا **جاديت فيتزجيرالد** قلق بالغ بسبب المساندة المتزايدة للجناح السياسى لمنظمة الجيش الجمهورى الايرلندى IRA «الشين فين»، بين كاثوليك ايرلندا الشمالية. وأدى هذا عموما الى توقيع الاتفاقية الانجلو- ايرلندية عام ١٩٨٥. وقد كتب رئيس الوزراء الايرلندى السابق **فيتزجيرالد** مقالا فى اسبوع البيان الذى أصدرته منظمة الجيش الجمهورى» بصحيفة «بلفاست نيوزليتر» أن «هدف الاتفاقية كان ايقاف نمو تأييد «الشين فين» «والجيش الجمهورى الايرلندى» فى سنوات مابعد إضراب السجناء عن الطعام ووفاة عشرة من المضربين وعلى رأسهم بوبى ساندز. وكانت طريقة «تحقيق ذلك هى خلق الظروف التى يتوافق فيها الجمهوريون- القوميون- الوطنيون مع نظام الحكومة والأمن فى أيرلندا الشمالية. وتتمثل العبقرية السياسية والدبلوماسية لرئيس الوزراء الايرلندى **الدكتور فيتزجيرالد** فى إقناعه لرئيسة الوزراء البريطانية السيدة **مرجريت تاتشر** المعروفة بعنادها وصلابتها، بالحاجة الملحة الى ضرورة العمل والتحرك ، ثم إقناعها بتوقيع الاتفاقية الانجلو- ايرلندية، وهى تلك **الاتفاقية التى اعترفت فيها الحكومة البريطانية بان دبلن- جمهورية ايرلندا- لها دور فى إدارة وحكم إقليم إيرلندا الشمالية ، بمعنى أن لها القول أيضا فى أى اتفاقية تعقدفى المستقبل حول مستقبلها.**

وروعت جماعة الوحدويين وهى ترى عملية استبعادها من المناقشات والمفاوضات التى جرت لتوقيع هذه الاتفاقية ورأت فيه تهديدا لوضعها داخل المملكة المتحدة. وقاموا بمظاهرات واحتجاجات عمت البلاد ، بحيث جعلت من الصعوبة بمكان على الحكومة البريطانية أن تستكمل الشق الثانى لهدفها من الاتفاقية الانجلو- ايرلندية، ألا وهو «تطبيع» القوميين فى إطار النظام.

لم تختف «الشين فين» فى ظل هذه الظروف. على العكس من هذا تماما . كانت قيادة «الشين فين» الجديدة قد تشكلت وعلى رأسها جيرى آدامز الذى برزت براعته السياسية فيما بعد. ناقشت القيادة برنامج الحزب السياسى، ومستقبل ايرلندا الشمالية. كان من الواضح أن السياسة التى أعلنت بعد نجاح إضراب المسجونين السياسيين والمعروفة باسم**«السلاح وصناديق الانتخابات»** والتى أعلنها **دانى موريسون**، قد فشلت ، وقد كانت هذه السياسة تتلخص فى أن طريقى **الكفاح المسلح والطريق السياسى من خلال صناديق الانتخاب لايلتقيان.** أما قيادة «الشين فين» الجديدة فقد كانت تؤمن أنه لايمكن أن يحقق «الكفاح المسلح» وحده، «الانسحاب البريطانى من ايرلندا الشمالية، كانت العمليات العسكرية الكبيرة التى قام بها «الجيش الجمهورى الايرلندى» تضيع المساندة السياسية للشين فين، وتجلب الكراهية على الكاثوليك خارج «الجيتو الكاثوليكى».

ثم جاء تعيين بيتر بروك كوزير لشئون ايرلندا الشمالية فى وزارة المحافظين عام ١٩٨٩، لينتقل بالقضية «نقلةأخرى» إذ أعلن:**«أن بريطانيا ليس لها أية مصالح استراتيجية ولا اقتصادية** بعيدة المدى فى ايرلندا الشمالية، وهى تقبل وحدتها مع جمهورية ايرلندا إذا ماأرادت أغلبية سكانها ذلك.**»**لقد أعطت هذه التصريحات دفعة قوية لضرورة الحوار السياسى. وكان الجيش الجمهورى الايرلندى» ينهى أى تسوية لايوافق عليها.



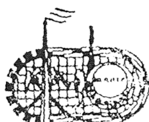
مارجريت تاتشر

استراتيجية للسلام

وعندما فشلت الاتفاقية الانجلو- ايرلندية فى «تهميش» الجيش الجمهورى الايرلندى «والشين فين» ، كان من رأى **جون هيوم** أنه لن يحدث أى تقدم لحل «القضية الايرلندية» مالم تتحرك «الشين فين» من العزلة السياسية المجبرة عليها. فعقد مناقشات مع **جيرى آدامز** عام ١٩٨٨ فى محاولة لوضع استراتيجية للسلام.

كانت هذه المحادثات جد مبكرة بالنسبة للشين فين، لكن فى اوائل عام ١٩٩٣ ، كانت الأحداث تتجه نحو هذا المنحى، وادرك الرجلان آن الوقت ناضج لحوار هما السياسى.

وعندما تسربت أخبار محادثات الزعيمين، انهالت **على جون هيوم** الشتائم، وحاولت الصحف اليمينية أن تهيل على رأسه التراب، وأن تفصل بينه وبين حزبه، لكن كان البيان المشترك **لجون هولز وجيرى آدامز** الذى قدم الى الحكومة الايرلندية ، والى الحكومة البريطانية، هو الذى أدى الى أن يوقع رئيس الوزراء البريطانى **جون ماجور** ، ورئيس الوزراء الايرلندى **البرت رينولدز «بيان داوننج ستريت»** فى شهر ديسمبر ١٩٩٣. وهو الذى أدى الى أصدار «الجيش الجمهورى الايرلندى» لبيانه.









وفيما يلى بيانات الشركات

شركة الشرقية للدخان
ول شارع الهرم - الجيزة . ت : ٥٧٢٤٩٦٥
فاكس : ٥٦٢٧٤٣٤

شركة النصر لصناعة الزجاج والبلور
١١ شارع الشريفين - القاهرة . ت :
٣٩٢١٦٧٥ - فاكس : ٣٩٣١٥٥٢

شركة أسمنت حلوان
كفر العلو - حلوان - القاهرة - ت :
٧٩٠٦٠٤ فاكس : ٧٩٠٢٥٧

الشركة المصرية للجبانات والمحاجر والرخام
٤ شارع الدكتور محمد حامد فهمى - القاهرة
ت : ٧٠٧١٧٢ فاكس : ٧٠٠٧٠٥

الشركة العامة للثروة المعدنية
٢ شارع أثر النبى - مصر القديمة - القاهرة
ت : ٣١٨٢٣٥٦ فاكس : ٣١٨٢٣٥٦

الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى
مسطرد - القاهرة - ت : ٢٥٠٨٩٠٧
فاكس : ٢٥٠٢٢٢٩

شركة سيناء للمنجنيز
١ شارع قصر النيل - القاهرة - ت : ٥٧٤٠٠٠٥
فاكس : ٥٧٤٠١٤٢

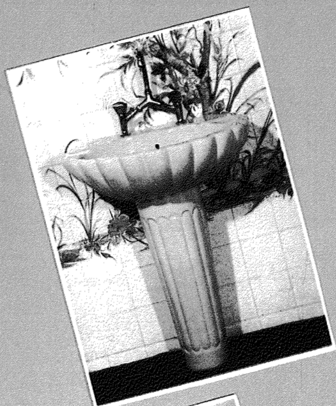
شركة فوسفات البحر الأحمر
٤ شارع الدكتور محمد حامد فهمى - الدقى - القاهرة
ت : ٣٤٨٦٢٦٨ فاكس : ٣٤٨٦٩٠٩

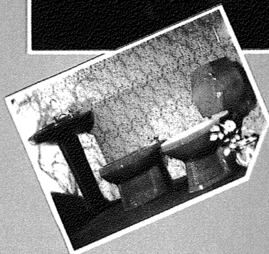
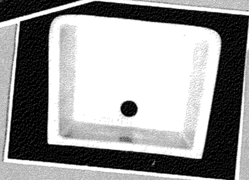
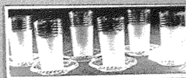
الشركة المالية والصناعية
١٢ شارع شريف - القاهرة - ت : ٣٩٢٨٦٥١
فاكس : ٣٩٣٨٦٥١

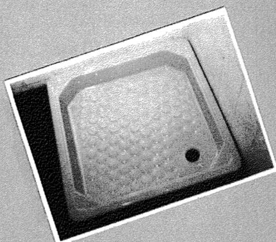
شركة أبوزعبل للأسمدة والمواد الكيميائية
١٧ شارع قصر النيل - القاهرة - ت : ٣٩٢١٣٢٤
فاكس : ٣٩٢٤١٧٧

شركة النصر للملاحات
٢ طريق الزعيم جمال عبد الناصر - الإسكندرية
ت : ٠٣/٤٨٢٣٥٥٩ فاكس : ٠٣/٤٨٣١٨٥٩

شركة النصر للفوسفات
٢٠ شارع مصنع الطرابيش - العباسية - القاهرة
ت : ٩٣٤٥٤٧ فاكس : ٩٣٠٩٠٣





كان البيان يريد أن يطمئن الجانبين الجمهورى والوحدوى، بأن أى حل لن يفرض ولكنه سيكون برضا الطرفين. لهذا لم يرض عنه الجمهوريون- القوميون- الوطنيون الذين راوا فيه خيانه فى سلسلة الخيانات البريطانية للايرلنديين منذ **ديفاليرا ومايكل كولينز.**

وخلال الأشهر الثمانية الأخيرة قبل إصدار «البيان» **قام جيرى آدامز** وقيادة **«الشين فين»** بقطع مئات الكيلومترات لاقناع قواعد التنظيم بضرورة تغيير استراتيجية تحرير ايرلندا، من الكفاح المسلح للحل السياسى، بعد أن نضجت الظروف لذلك. وكان من الضرورى أن تحدث تلك اللقاءات لتجنب أى انشقاق فى المنظمة بين من يريدون الاستمرار فى «الكفاح المسلح» ، وهؤلاء الذي يريدون الحل السياسى وكان من الضرورى عندما يأتى «البيان» الا يرى فيه أحد تراجعا أو استسلاما من الجيش الجمهورى، وإنما ضرورة أن يكون «الحل السياسى» استمرارا لتحقيق الأهداف نفسها، وقد وصف **جيرى آدامز** هذا بقوله **«تعبئة القوى الوطنية الايرلندية بأقصى طاقتها من أجل التغيير.** ولقد تمثلت هذه القوى الوطنية القومية فى العديد من الأشخاص، على رأسها **البرت رينولدز ، وجون هيوم،** والايرلنديون- الامريكيون الزوار، وقد لعب **البرت رينولدز** دورا هاما فى إقناع جون ماجور بضرورة اقتناص هذه الفرصة التاريخية السانحة حتى «يسود السلام فى ايرلندا».

لكن لاينبغى أن ينسيا أن الشخصيتين الأساسيتين اللتين لعبتا الدور الرئيسى فى الوصول الى السلام فى ايرلندا الشمالية هما: **جيرى آدامز، وجون هيوم.**

لقد حقق جيرى آدامز ومايكل ماجينيس وزملاؤهما انتصارا تاريخيا ، حتى إذا لم يستمر الطريق لتحقيق السلام، لقد قادوا شعبهم عبر طريق طويل كان وسيكون له تأثير بعيد المدى على المناخ السياسى.

وحتى هؤلاء الذين كانوا يعادون **«الشين فين»** يدركون هذا الآن. وعندما تولت هذه المجموعة قيادة «الشين فين» فى بداية الثمانينات ،بدلا من القيادة الجنوبية، كان الصحفيون يقولون انهم متشددون أكثر من القيادة القديمة. ولكن بالتحديد لأنهم من الشمال، ويضربون بجذورهم عميقا فى الأقلية الكاثوليكية القومية- الوطنية، فهم مستعدون الآن لقبول هذه الفرصة التاريخية السانحة. وهم يعلمون تمام العلم أن الكاثوليك لن يقبلوا البديل ألا وهو المواجهة الشاملة مع البروتستانت.

ويظل موضوع الوحدة مع جمهورية ايرلندا مطروحا ، لكنه طريق طويل، ولن تتحقق فى النهاية مستقبلا الا برضا الأغلبية البروتستانتية ولم يطلب بيان الجيش الجمهورى الايرلندى انسحابا بريطانيا، لكنه اكتفى بأن يذكر أنه **«يجب إزالة المظالم التى خلقت هذا الصدام».**

بيان «الجيش الجمهورى الايرلندى» IRA ٣١ أغسطس ١٩٩٤

«بعد تعرف قيادة «الجيش الجمهورى الايرلندى» على الإمكانيات الكامنة فى الوضع الحالى، وحتى نسير فى العملية الديمقراطية، والتزامها بتحقيق النجاح، قررنا ايقاف العمليات العسكرية تماما، اعتبارا من منتصف ليلة الاربعاء ٣١ أغسطس ١٩٩٤.

«وقد أمرنا كل وحداتنا بتنفيذ هذا القرار. وعند مفترق الطريق التاريخى هذا، تحيى القيادة كل متطوعينا والنشطاء الاخرين والمسجونين السياسيين، هؤلاء الذين ناضلوا على مدى الخمس والعشرين عاما الماضيه ضد كل الظروف القاسية.

«لقد بينت شجاعتكم، وتضحياتكم، وتصميمكم، ان روح الحرية، والرغبة فى السلام القائم على التسوية الدائمة العادلة، لايمكن لأحد أن يحطمها. ونحن نتذكر كل الذين ماتوا من أجل حرية ايرلندا، ونكرر التزامنا بكل أهدافنا الجمهورية.

«لقد شهد نضالنا العديد من الانتصارات والتقدم على أيدى القوميين- الوطنيين، ومن أجل وضع ديمقراطى. ونعتقد أنه خلقت الآن فرصة سانحة للتوصل الى تسوية دائمة عادلة. لذا فنحن ندخل الآن مرحلة جديدة، بروح من التصميم والثقة. مصممين أن يزول الظلم الذى سبب هذا الصدام، واثقين ان قوة وعدالة نضالنا ستحققان ذلك.

«وينبغى أن نذكر أن إعلان داوننج- ستريت ليس حلا لقضيتنا، وهو لم يقدم بهذه الصفة. وسنصل الى حل من خلال التفاوض. أما الاخرون، وعلى رأسهم الحكومة البريطانية، فعليهم أن يقوموا بمسئولياتهم. ونحن نرغب، من ناحيتنا، فى المشاركة، بكل نشاط، وتصميم، وصبر».

هجوم بالقنابل على مقر الشين فين بالفاست..تهديد السلام



تتابع الأحداث في ربع قرن

*١٤ أغسطس ١٩٦٩

القوات العسكرية البريطانية تصل الى شوارع ايرلندا الشمالية فى محاولة لإيقاف ثورة «الجيش الجمهورى الايرلندى» من أجل الحرية والاستقلال والثورة المضادة التى يقوم بها الوحدويون. الصحف اليمينية البريطانية تصور المشكلة على انها صراع بين المسلحين من الجانبين الكاثوليكى والبروتستانتى.

*٣٠ يناير ١٩٧٢

لم يتوقف كفاح الشعب الايرلندى- الكاثوليك- وفي يوم عرف باسم الأحد الدامى، تطلق القوات البريطانية النيران على مسيرة كاثوليكية- سلمية لحقوق الانسان بمدينة لندنديرى فيسقط ١٣ قتيلا.

*٢٤ مارس ١٩٧٢

رئيس الوزراء البريطانى ادوارد هيث يضع اقليم ايرلندا الشمالية تحت الحكم المباشر للندن.

*٢٧ يونية ١٩٧٢

منظمة «الجيش الجمهورى الايرلندى» IRA تعلن عن وقف إطلاق النار الذى ينتهى فى ٩ يولية دون نتيجة.

*٢٨ مايو ١٩٧٤

اتفاق بين دبلن ولندن لحكم إقليم ايرلندا الشمالية، لكنه ينهار تحت ضغط إضرابات العمال البروتستانت.

*٩ فبراير ١٩٧٥

تجميد الهجمات الى تاريخ غير محدد، رغم نشاطات محدودة للبروتستانت والكاثوليك. لكن اتفاقية وقف إطلاق النار تستمر حتى ٢٢ سبتمبر.

*٢٧ أغسطس ١٩٧٩

مقتل اللورد مونتباتن إبن عم الملكة اليزابيث ملكة بريطانيا وبطل الحرب العالمية الثانية بعد أن وضع «الجيش الجمهورى الايرلندى» قنبلة انفجرت على سطح يخته.

*١١ مارس ١٩٨١

بوبى ساندز المسجون السياسى الايرلندى العضو بالجيش الجمهورى الايرلندى يبدأ إضرابه عن الطعام طلبا لوضع سياسى ومعاملة مسجونى الجيش الجمهورى الايرلندى» على انهم مسجونون سياسيون وليسوا مسجونين عاديين أو إرهابيين.

*٩ أبريل ١٩٨١

وفاة بوبى ساندز فى الخامس من مايو فى جناح سجن ميز بالمستشفى ببلفاست. وفاته تخلق موجات من التأييد فى ايرلندا الشمالية للجناح السياسى الشين فين، التى ترشحه لشغل مقعد فى البرلمان البريطانى فيفوز به قبل وفاته.

*٢٠ يولية ١٩٨٢

مقتل ضابطين بفرقة حرس الملكة، بسيارة مفخمة انفجرت بها يد بارك، ويقتل ايضاستة من فرقة الموسيقى العسكرية عندما تنفجر قنبلة تحت مسرحهم بريخت بارك.

*٢٧ ديسمبر ١٩٨٣

قنبلة تنفجر خارج محل هارودز الشهير بلندن فتقتل خمسة وتجرح ٩١.

* ١٢ أكتوبر ١٩٨٤

مجلس الوزراء البريطانى وعلى رأسه رئيسة الوزراء السيدة مرجريت تاتشر، يهرب بالكاد من موت محقق، على اثر انفجار قنبلة هزت الجراند هوتيل بمدينة برايتون الساحلية، حيث كان المؤتمر السنوى لحزب المحافظين منعقدا.

*١٥ نوفمبر ١٩٨٥

رئيسة الوزراء البريطانية مرجريت تاتشر ورئيس الوزراء الايرلندى جاريت فيتزجير الد، يوقعان الاتفاقية الانجلو- ايرلندية، وهى التى تعطى جمهورية ايرلندا حق اتخاذ القرار مع لندن فى شئون ايرلندا الشمالية، مقابل أن تواجه دبلن «الارهاب» مع لندن.

*١٩ أكتوبر ١٩٨٩

الافراج عن «اربعة جيلفورد» - اعضاء الجيش الجمهورى الايرلندى» كما قال البوليس، والمهتمون بانهم وراء انفجار كبير عام ١٩٧٤ فى أحد البارات الشعبية. حكم القضاء ببراءتهم.

*٧ فبراير ١٩٩١

هجوم بالمورتار على مقر رئاسة الوزارة فى ١٠ داوننج- ستريت هرب رئيس الوزراء جون ماجور ومعه بعض كبار الوزراء من موت محقق.

*١٠ ابريل ١٩٩٢

قنبلة تنفجر فى أحد مراكز وسط لندن التجارية، تؤدى الى مقتل ثلاثة وجرح مائة وخسائر وصل مقدارها الى حوالى ٨٠٠ مليون دولار.

٢٠ مارس ١٩٩٣

قنبلة يضعها «الجيش الجمهورى» بوارنجتون، فتنفجر وتؤدى الى قتل طفلين وجرح ٥٨ من الماره.

*١٠ ابريل ١٩٩٣

بدء محادثات سرية بين زعيم الحزب الاشتراكى- الديمقراطى الذى يعتمد على أصوات الكاثوليك فى ايرلندا الشمالية النائب بالبرلمان البريطانى جون هيوم، وحزب العمال بايرلندا الشمالية، وزعيم الشين -فين، جيرى آدمز.

*٢٧ سبتمبر ١٩٩٣

اتفاق جون هيوم وجيرى آدامز على «الخطوط العريضة» لاتفاقية استقرار السلام- وكان هذا معناه التوصل الى المبادئ الرئيسية لخطة سلام.

*٢٧ سبتمبر ١٩٩٣

اتفاق رئيس وزراء بريطانيا جون ماجور، ورئيس وزراء ايرلندا البرت رينولدز على التعاون لحل القضية الايرلندية، لكنهما يرفضان الاتفاقية التى توصل اليها جون هيوم- وجيرى آدامز.

*١٥ نوفمبر ١٩٩٣

رئيس الوزراء البريطانى جون ماجور يقدم مقعدا للشين- فين على مائدة المفاوضات اذا ماأعلن «الجيش الجمهورى الايرلندى» أنه ينبذ العنف. جيرى آدامز يعلن أن هناك مفاوضات تجرى بين الحكومة البريطانية و«الجيش الجمهورى الايرلندى». لندن تنكر

*١٩ نوفمبر ١٩٩٣

تسرب أو تسريب خطاب حكومى ايرلندى، يقول أن دبلن على استعداد لتغيير مادة الدستور التى تقول أن اقليم ايرلندا هو جزء لايتجزأ من جمهورية ايرلندا، إذا ما أعلنت بريطانيا أنها تؤيد الوحدة الايرلندية.

*٢٧ نوفمبر ١٩٩٣

لندن تعترف أنها «تجرى اتصالات سرية بالجيش الجمهورى الايرلندى منذ فترة لم تعلن عنها.

*١٥ ديسمبر ١٩٩٣

مقر رئاسة الوزراء البريطانى- رقم ١٠ دوانتج ستريت يذيع «إعلانا» يقدم. اطارا للسلام فى ايرلندا الشمالية.

ماجور ورينولذر يعلقان انه لن يكون هناك أى تغير فى ايرلندا الشمالية، الابرضا شعبها كله وكان هذا البيان للتخفيف من مخاوف البروتستانت.

أول فبراير ١٩٩٤

جيرى آدامز يصل الى الولايات المتحدة الأمريكية فى زيارة سريعة لمدة ٤٨ ساعة.

*٢٤ يولية ١٩٩٤

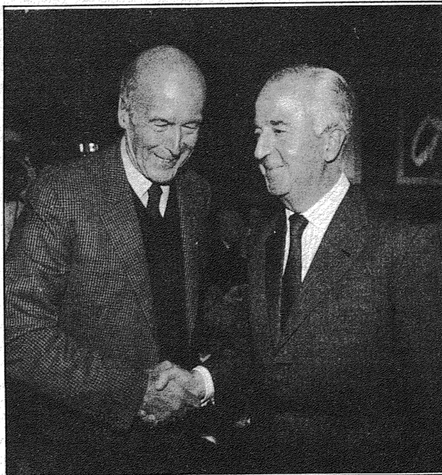
الشين- فين ترفض الاعلان البريطانى- الايرلندى

*٣١ أغسطس ١٩٩٤

«الجيش الجمهورى الايرلندى» يعلن وقف إطلاق النار والعمليات العسكرية.

الدبلوماسية الفرنسية فى مفترق طرق؟

بلادير يصافح ديستان



د. مجدى عبد الحافظ

رسالة باريس

عُقد فى شهر سبتمبر، ولمدة ثلاثة أيام اجتماع عام ضم مائة وتسعة وثمانين سفيرا فرنسيا هم مجمل السفراء الفرنسيين، جاءوا من بقاع الأرض المختلفة خصيصا ليتدارسوا معا نتائج السياسة الفرنسية التى قاموا بتمثيلها فى الفترة الماضية، وليطلعوا على آخر تطورات المواقف الرسمية الفرنسية فى أحداث العالم الساخنة، والاتجاهات العريضة للدبلوماسية الفرنسية فى المرحلة المقبلة.

وإذا كان هذا المؤتمر الذى يعود الفضل فى التئامه الى وزير الخارجية الحالى الان جيبيه ، الذى دعا اليه للمرة الأولى فى العام الماضى، قد كرس أعماله للدبلوماسية الفرنسية، الا أنه يرتبط إرتباطا شديدا بالسياسة الداخلية الفرنسية ولاينفصل عنها، لأكثر من سبب. إذ فى ظل التعايش القائم فى فرنسا الآن ومنذ الانتخابات التشريعية فى مارس ١٩٩٣ والتى حملت الى رئاسة الوزراء ، إدوار بلادير الذى ينتمى للحزب الديجولى اليمينى، أصبح فى مواجهة رئيس اشتراكى ينتمى لليسار. ومع أن الحكومة اليمينية قادرة على التحرك وإتخاذ القرارات فى جميع المجالات، إلا أن السياسة الخارجية والدفاع تظل من أخص إختصاصات رئيس الجمهورية بحكم الدستور. والمعروف أن الدستور الفرنسى الذى ينتمى للجمهورية الخامسة والذى وضع فى ظل الجنرال ديجول فى عام ١٩٥٨، ينص فى مادته الخامسة على أن رئيس الدولة هو الضامن للاستقلال الوطنى إذا ماتعرض للخطر فهو الوحيد القادر على اتخاذ القرار بتدخل القوات المسلحة بعد التشاور مع رئيس الحكومة ورئيس مجلس الشيوخ، ورئيس الجمعية الوطنية وتنص أيضا على أن الرئيس هو رئيس القوات المسلحة، بينما تخول رئيس الحكومة مسئولية الدفاع الوطنى. بينما تنص المادة العشرون على أن الحكومة تحدد وتقود سياسة الأمة، وتسمح لرئيس الحكومة بالتدخل فى اتجاهات السياسة الخارجية بنفس ماتسمح به لرئيس الدولة. ومن هنا إشكالية أن تتفق وجهتا نظريهما. وفى الممارسة العملية تتضح الإشكالية أكثر، فلم يسمح ديجول أبدا بالتنازل عن حقه فى توجيه السياسة الخارجية، وظل قابضا بيد من حديد على هذا الحق، إلا أن وجود وزير للخارجية فى الحكومة يعمل على تقريب وجهات النظر بين الطرفين، ومن المعروف أيضا أن وزيرى

الخارجية والدفاع لايعينا الا بموافقة رئيس الدولة. هذا التداخل فى الاختصاصات والذى ينحاز لحد كبير فى المادة الخامسة لجانب رئيس الدولة، هو مايجعل السياسة الفرنسية تبدو أحيانا متضاربة، أو بثلاثة وجوه مختلفة، على الرغم من أنه حتى الآن لم تنشب إختلافات عميقة أو صراعات على السياسة الخارجية بمجملها، فيما عدا بعض الاختلافات البسيطة هنا وهناك.

كان المؤتمر فرصة كبيرة لتسليط الضوء على الاتجاهات العريضة للسياسة الخارجية الفرنسية خاصة فى ضوء مداخلات ثلاث أمام السفراء لرئيس الدولة **فرانسوا ميتران**، ولرئيس الوزراء **إدوار بلادير**، وأخيرا لوزير الخارجية **آلان جيبيه**. وإن كان قد غاب عن هذه المداخلات مايجعلنا نشعر بتعدد وجهات النظر، إلا أنها كانت فرصة كبيرة **لفرانسواميتران** والذى تغيب عن الانظار لمدة اسبوعين بسبب عملية جراحية كانت قد أجريت له، وخرجت كثير من الشائعات حول حالته الصحية، بل إمكانية إنهائه المبكر لفترة رئاسته التى ستنتهى فى مايو ١٩٩٥، كانت فرصة طيبة له **ليؤكد على أنه مازال السيد الأوحد بحكم الدستور للسياسة الخارجية**، خاصة وأن رئيس الحكومة كان قد أدلى قبل يومين من الاجتماع بحديث مطول فى جريدة **«الفيجارو»** حول السياسة الخارجية الفرنسية، وفى إطار هذه التصريحات تطايرت بعض الأقاويل خاصة من مؤيدى بلادير، بأنه أكثر من رئيس للوزراء، واعتبروه فى غياب ميتران الصحى بمثابة نائب لرئيس الدولة. فهو ليس فى حاجة الى أن يصبح مرشحا للرئاسة فهو من الآن رئيس. وتأتى تصريحات بلادير تلك فى إطار بداية حملة معلنة انتخابية للرئاسة والمنافسة الشديدة بينه وبين **شيراك** على ترشيح الحزب الديجولى الذى ينتميان إليه لأيهما فى الانتخابات الرئاسية القادمة

يستهل ميتران تصريحاته بقوله أن «الشئون الخارجية من جملة الوظائف التى تمنى، وهى من الوظائف الهامة جدا والتى يحددها الدستور بوضوح كامل، وسوف أحافظ بكل دقة على التقسيمات المختلفة لمهام السلطة التنفيذية، لأن هذا يعتبر حفاظا على الجمهورية وعلى الديمقراطية»، وبهذا أجبر رئيس الدولة رئيس الحكومة الذى شعر بأنه مستهدف بالتصريح الأخير، أن يعلن فى اليوم التالى مباشرة «إن الحكومة و بالإتفاق مع رئيس الجمهورية قد قادوا العلاقات الفرنسية الخارجية»، بل وبعد ذلك وفى إطار برنامج تليفزيونى أعطى رئيس الوزراء كل الحق لرئيس الدولة فى تصريحاته، بل ولم يعترض عليها، والمعروف أن الكلمة العليا فى السياسة الخارجية تعود فى نهاية المطاف لرئيس الدولة، وذلك لكيلا تتعدد وجوه السياسة الفرنسية الخارجية مما سيؤثر على نظرة العالم لبلد كبير كفرنسا.

ولعل عملية الفيروز turquoise الفرنسية فى رواندا تعطينا مثالا واضحا لذلك، حيث جنى رئيس الوزراء **إدوار بلادير** كثيرا من النقاط والشعبية بسبب نجاح هذه العملية، والتزام فرنسا بالانسحاب فى موعده، واحترامها لالتزاماتها الدولية، مما أضطر الرئيس ميتران عن الإعلان مؤخرا بأن بلادير نفسه ووزير دفاعه ليوتار قد تحفظا على هذه العملية وأن الوحيد الذى تحمس لها مع **ميتران هو آلان جيبيه** وزير الخارجية. هذه المعلومة تعطينا صورة عن الكيفية التى تتم بها آليات اتخاذ القرار فى السياسة الفرنسية الخارجية.

على كل كان المؤتمر فرصة للتذكيربأولويات السياسة الخارجية الفرنسية.

الاتحاد الأوروبى:- أعلن رئيس الوزراء عن بداية مناقشة برلمانية حول المسائل الأوروبية فى الخريف القادم على أن تتركز حول العمل والأمن والهوية الثقافية من أجل دفع ديناميكية الوحدة على أساس برنامج واضح. كما دعا إلى بداية جديدة لأوروبا، خاصة فى ظل رئاسة فرنسا للاتحاد الأوربى، والتى ستبدأ فى يناير ١٩٩٥، وتمنى على الدول الأوروبية الاسراع فى الالتزام سريعا بالتفكير حول تحرير كتاب ابيض حول موضوع الدفاع الأوروبى. ولم يجد وزير الخارجية سوى التذكير بما تحقق فى الفترة الماضية خاصة نجاح محادثات الجات مع الولايات المتحدة، وتوسيع الاتحاد الأوروبى بقبول أربعة دول أوروبية أخرى لمنطقة التبادل الحر **هى السويد والنرويج وفنلندا والنمسا**، وأشاد بالتقدم الذى أحرزه الاتحاد فى المجالين الاقتصادى والمالى. أما رئيس الدولة فقد أعلن أن أولى الأولويات هى نجاح رئاسة الاتحاد الأوربى.

هايتى وكوبا: وحول أزمة هايتى أعلن الرئيس الفرنسى عن اختلاف فى الرؤية مع الولايات المتحدة، إذ أن فرنسا قد طالبت ومنذ بداية العام بتشديد العقوبات الاقتصادية ضد الانقلابيين، وأن فرنسا لن تترك نفسها للذهاب لأى مغامرة (يقصد أى تدخل عسكرى أمريكى). وفيما يخص كوبا أعلن الرئيس الفرنسى «لست متفقا على زيادة أعداد الحصارات حول كوبا، وأقول دائما لوزير الخارجية الذى يعتريه أحيانا بعض الألم، وأعتقد أنه يوافقنى **أن الحصار حول كوبا يبدو لى كلية مزعجا.. فالولايات المتحدة تمسك بعنق هذا البلد منذ عشرات السنين، وتخنق هذا الشعب وراء هذا الحصار الذى لم يعد لديه أى معنى..** أن النهج الذى يرى أنه عند وجود مشكلة فى مكان ما أن يحاصر بلد تبعا لمصالح بلد واحد، وليس لمصلحة بلدان العالم، يبدو لى كلية منهجا بدائيا». وذكر وزير الخارجية أن الحصار المفروض على كوبا كان **«حصارا أمريكيا من جانب واحد وأن فرنسا ما انضمت اليه أبدا، كما تعتبره غير مشروع»**.

البوسنة: وكشف ميتران عن تعذر الحصول على أى نتيجة الا مع بداية تعاون جميع الشركاء فى المفاوضات (الولايات المتحدة، وروسيا، وأوروبا)، مذكرا بمعارضته لرفع الحظر عن الاسلحة، معلنا «بأننا سنجد أنفسنا مع حرب أكثر خطورة، وستكون أيضا مدمرة». وألح جيبيه على تصميم المجتمع الدولى فى مواجهة التصلب الذى يبديه اليوم صرب البوسنة. وأعلن أن رفع الحظر المحتمل على الاسلحة بمثابة «حل يستند على اليأس»، وسيفترض السحب المسبق لقوات الأمم المتحدة. **أما بلادير** فوجد أن بفضل الدبلوماسية الفرنسية التى لاتتوقف أمكن الحصول على وقف كامل للمعارك، وأثنى على الدور الذى لعبه وزير خارجيته آلان جيبيه فى هذا الاطار.

رواندة: وذكر **ميتران** بما أشيع حول الموقف الفرنسى، وأن البعض كان يود أن توضع فرنسا فى محاكمة غير عادلة، إلا أن عملية الفيروز Turquoise قد ربطت اليوم كثيرا من دول العالم بالمشكلة «إنه إذن موضوع كان فى غاية الصعوبة، استطاعت فرنسا أن تخرج منه بشرف، وأن القرارات أختبرت وأقرت عن طريق مجمل السلطة التنفيذية الفرنسية». وأعلن جيبيه أنه لفخر للدبلوماسية الفرنسية التى أقترحت التدخل العسكرى، ذا الطابع الإنسانى الذى تم تحت سلطة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء»، وسمح لوضع نهاية للمذابح.

اما بلادير فقد أرجع الأساس لنجاح

هذه العملية الإنسانية الى شروط تنفيذها، تلك الشروط التى حددها بنفسه فى الثانى والعشرين من يونيه ١٩٩٤ أمام الجمعية الوطنية.

الجزائر: وأكد الرئيس ميتران «بأننا لانريد التدخل فى الصراع بين المجموعات، نحن نبحث فقط عن مساعده الشعب الجزائرى الذى عليه بنفسه أن يضبط شئونه، وبهذا سيصبح ممكنا أن يعبر عن طريق الإنتخابات العامة التى مازلنا بعيدين عنها». وأعلن جيبيه «أنه طبيعيا أن يتوجب على الجزائرين أنفسهم أن يحددوا مصيرهم. وأن المساندة الإقتصادية، التى نمنحها لبلادهم، ليس لها أى هدف آخر، غير تسهيل العودة للإستقرار. إذ أن الاستقرار لايمكن تحقيقة عن طريق القمع فقط.»

تلك باختصار هى أهم القضايا، فى أولويات الدبلوماسية الفرنسية، كما تم طرحها فى هذا المؤتمر. لكن يبقى هناك عديد من الأمور الأساسية، والتى يمكنها أن تلقى بالضوء على خلفيات تلك الدبلوماسية، كما ستوضح أسباب غياب بعض القضايا الأخرى عن تلك الأولويات، مثل الحديث عن الخط الديجولى الثابت، الذى طالما سارت عليه السياسة الخارجية الفرنسية سواء مع ديجول أو مع من خلفه فيما بعد من اليمين أو اليسار، وأيضا مقاربة ذلك السؤال الهام الذى مازالت له وجاهته، عن وضع فرنسا فى العالم كقوة عظمى فى الماضى، هل مازالت؟ وأخيرا عن ماهو الجديد فى السياسة الخارجية الفرنسية بعد إزاحة اليسار وتولى حكومة بلادير اليمينية؟.

الخط الديجولى

كان هذا الخط يعتمد فى معالجته للأمور الدولية على مبدأ سياسة الموازنة أو على حد تعبير ديجول نفسه «فلننفعل مع»، أى فلتعتمد سياستنا الخارجية على الموازنة بين المعسكرين، وهذا هو الخط الحيادى الذى انتهجته السياسة الخارجية الفرنسية منذ ديجول وربما حتى الآن. إلا أن ماحدث فى العالم قد أربك هذا الخط وعرضه للاهتزاز. إذ أن نهاية الحرب الباردة بإنهيار المعسكر الاشتراكى مع سقوط سوربرلين، دفع بمشاكل أخرى ذات طبيعة مختلفة الى ساحة الأحداث الدولية مثل المخدرات، والإنتشار النووى وتهريب المواد المشعة، ومشكلات البيئة، والتجارة المفتوحة (الجات)، وملأ الفراغ فى دول المعسكر الاشتراكى القديم، وبذوغ النزعات القومية والعرقية.. الخ: كل هذه المشاكل وغيرها أسقطت بعض المسلمات فى السياسة الفرنسية التقليدية، وأحدثت خلافات داخل التجمعات السياسية ذاتها، فأصبح على السياسيين العمل على أن تتعايش الآراء والأفكار المختلفة فيما يتصل بالسياسة الخارجية داخل الحزب الواحد، حيث أصبح الآن شائعا أن تتطابق وجهات نظر أناس لاينتمون لنفس التيار السياسى.

وإذا أضفنا أن طبيعة المشكلات السياسية اليوم لاتسمح لأحد أن يؤجل مواقفه أو ينغلق عليها أدركنا صعوبة الحصول على إجابة جاهزة على كل سؤال يطرح نفسه كالسابق، حيث القواعد الثابتة والمعتادة كالخط الديجولى، أصبحت لاتعنى شيئا الآن، على ضوء المستجدات وتعقيدات الأسئلة المطروحة على الساحة اليوم.

وضع فرنسا فى العالم

ونأتى الى مسألة غاية فى الأهمية تتصل بالوضع الذى تحتله فرنسا فى العالم، إذ يعلن فرانسو ميتران أن «النقاش الدائر حول ماإذا كانت فرنسا قوة عظمى، أو قوة متوسطة، نقاش دائما ماأزعجنى، إذ أن **فرنسا تظل بلدا من البلدان التى تمر عبرها القرارات الكبرى فى العالم».** هذه الإجابة التى تحاول أن تلتف على السؤال دون أن تعطى إجابة محددة، يحاول جيبيه أن يتفاداها بتغيير نغمة الإجابة، وحصرها فى إتجاه مختلف حين يقول: أن «**فرنسا يمكنها أن تلعب دورا دوليا**»، وهو يعترف بصراحة أن «الواقعية ينبغى لها فى بعض الأحيان أن تدفع بفرنسا الى التواضع والحكمة»، وهو فى نفس الوقت يمتنع عن تجنب السؤال المؤرق: هل نحن لدينا الوسائل لتحقيق طموحاتنا؟».

هذا السؤال الملح طرحته الليبراسيون على بعض المختصين فى الجرائد الدولية، وكانت إجاباتهم أكثر واقعية، وأقل عقدا.

رد **جاك كوردى** من صحيفة لسوار lesoir البلجيكية، بأن فرنسا تتابع الآن بشكل كبير الأمم المتحدة، ولاتأخذ قرارات كبرى لدولة عظمى كما كانت تفعل فى السابق. إنها بالإجمال أهملت سياستها الخارجية التى كانت تعتمد على النفوذ بشكل واضح جدا، حتى وإن ظل لها بعض النفوذ فى أفريقيا. بالنسبة لفرنسا فأن أوروبا والحلف غير المعلن مع الولايات المتحدة يبدوان هما أساس سياستها الخارجية.

أما **ألدريكومونزى** من جريدة «كوربير ديلاسيا corriere della sar- ra الإيطالية المسائية يرى أن فرنسا قد تخلت منذ زمن طويل عن سياسة النفوذ، وتشعر أن زمن عظمتها قد ولى، إلا أنها تعطى الانطباع دائما بأنهافى الصف الأول. إذ كانت الوحيدة التى تدخلت فى رواندا. هذا التدخل ربما ليقلل من الأخطاء التى أرتكبتها أثناء ماضيها الإستعمارى فى الجزائر وفى افريقيا. ولكنها فى نفس الوقت تود التقدم للأمام، خاصة فى ظل إطار أوربى.

بينما يرى **آلن ريدنج** من **النيويورك تايمز** الأمريكية أن فرنسا حاولت دائما أن تبرز اختلافها، وتتمنى أن تضع نفسها فى موقع القائد فى أوروبا وبطريقة ما فى الأمم المتحدة، وذلك بهدف أن يعتبرها الآخرون مساوية للولايات المتحدة. ونجحت فرنسا فى بعض الأحيان بسبب غياب







* فرانسوا ليوتار
وزير الدفاع
*شارل ديجول
*ميتران

سياسة خارجية أمريكية . وبعيدا عن القرارات الجماعية فالحكومة الفرنسية تأخذ فى الممارسة قرارات من طرف واحد يمكن أن تؤثر على مصالحها سلبا وإيجابا.

ويقول **تانكمار فون مينشوش** من جريد فرانكفورت الجمين زينتونج frank furt allgemeine zeinting الألمانية أن فرنسا تجد صعوبة فى توديع دورها كقوة عظمى، ودورها الدولى خاصة فى أفريقيا. وعلى كل الحالات فالحكومة الفرنسية لاتستطيع التسليم بترك سياستها الخارجية التقليدية المعتمدة على النفوذ بسبب الاحساس الحالى بالانتخابات. فى نفس الوقت، وفى الواقع، هل نستطيع القول أن الحكومة تتابع طريقها الأوروبى مندمجة فيه بطريقة عاقلة؟؟. ففى داخل الاتحاد الأوروبى تسعى فرنسا للحصول على أفضل موقع ممكن، دون أن يكون لديها الطموح المساوى لهذا الموقع.

ويعلق **بول ويستير** من جريدة **الجارديان** Guardian البريطانية على الحضور الفرنسى فى أفريقيا وفى العالم الثالث بقوله أنه غامض لحد كاف. حيث أنهم فى انجلترا خصوصا قد وصلوا الى فكرة التدخل فى شئون الغير، لوصف التدخلات الفرنسية، خالعين عليها تعبير الاستعمارية الجديدة لفرنسا فى رواندة. إلا أنه يعترف بأن هناك إجماعا فيما يتصل بالمسائل الأوروبية.

هذه الاصوات الغربية التى تقيم الوضع الفرنسى على الساحة الدولية تكاد تتفق فيما بينها على مالايقربه السياسيون الفرنسيون ،أو على الأقل فهم لايعرفون به، فيما يتصل بالدور الذى تلعبه فرنسا اليوم على الساحة الدولية، خاصة فى ظل محدودية الإختيار التى أنحصرت إمكانياته فى الدبلوماسية والإقتصاد ، وذلك بفعل الإعتماد المتبادل وتطور التعقيدات الخاصة بالشئون الدولية حتى الولايات المتحدة ذاتها آخر القوى المتبقية لا تستطيع أن تتحرك إلا من خلال نظام التحالف المتعدد والذى يفترض دائما الحلول الوسط.

مع هذا فكل الدلائل تشير الى انحسار الدور الفرنسى فعلى سبيل المثال فإن قرار تسعير الفرنك الإفريقى والذى أعد قبل ١٩٩٣ يعتبر علامة واضحة لإرادة أصبح لايمكن تجنبها، وهى أن يتواءم الحضور الفرنسى فى افريقيا ، مع حقيقة جديدة وهى أن فرنسا لم تعد القوة الوحيدة فى القارة السوداء، كما كانت فى الماضى. حتى البنوك الرئيسية المدينة للجزائر هى أصلا يابانية وليست فرنسية فقط. ويمكننا القول أن السياسة الفرنسية ظلت حبيسة لعهودها السابقة، معتقدة أنها أقرب منها للقارة ولسكانها ولما تعانيه من مشاكل ، أكثر من أى طرف آخر، إلا أن هذه السياسة جلبت لفرنسا عداءات فى مراكز نفوذها القديمة، وأيضا من حلفائها الغربيين أنفسهم، ولعل مثال تعامل **شارل باسكوا** وزير الداخلية مع جبهة الإنقاذ على الأراضى الفرنسية مثال واضح، حيث **أنتقدت فرنسا علنا كلا من إنجلترا ، وألمانيا، وإيطاليا، والولايات المتحدة. بل ولم تفهم هذه الدول طبيعة الإتفاق الذى أتمته فرنسا مع النظام السودانى للقبض على الإرهابى كارلوس، وكيف تمتنع عن التعامل مع الإسلاميين فى الجزائر، وتعقد إتفاقات مع أسلاميين آخرين فى الخرطوم.**

ويختلف المحللون الدوليون على سلوك فرنسا الدولى هذا، فينتقد **فيليب روبينس** البريطانى المتخصص فى العالم العربى بالمعهد الملكى للشئون الدولية الموقف الاستعمارى الجديد لفرنسا، خاصة ماتمثل فى الاعتقالات، ومساندة العسكريين الجزائريين، ويعتقد أن الحكومة الفرنسية تتصرف بشكل هستيرى فى مواجهة المشكلة الجزائرية، بينما حيث الايطالية **باربارا سبينلى** باريس على تشددها فى مواجهة تهديدات المتطرفين الجزائريين.

الشئ المؤكد أن الولايات المتحدة تنظر الى الموقف الفرنسى بارتياح ، حيث يرغب الأمريكيون فى وضع أقدامهم فى الأسواق الأفريقية، والتى تحتكرها لحد ما الشركات الفرنسية، وتخبط السياسة الفرنسية فى القارة السوداء كفيل بتراجعها، ومن هنا يستطيع الأمريكيون ملأ الفراغ على الفور دون أن يبذلوامجهودا فى ذلك.

وتتطرق الأسبوعية البريطانية الايكونومست Economisl للموضوع فى مقال لها تحت عنوان :**«عقود وهدايا، وشمبانيا ودبلوماسية العضلات»**، أن باريس لايمكنها أن تظل طويلا **«قرية افريقية»**، وأن فرنسا تطالب بدور خاص فى افريقيا السوداء، ولاتتردد فى تأييد قادة لاينصح أحد بتأييدهم، وأحيانا مع عواقب تراجيدية، لاتراها إلا فيما بعد، كما حدث فى المأساة الرواندية، وتكشف المجلة عن أن هناك بعض رؤساء الدول الأفريقية مستمرون فى دعم الأحزاب الفرنسية الكبرى ماليا، وبالرغم أن ميتران يود أن يجعل من نفسه محامى الديمقراطية – تواصل المجلة– فقد عاون النظام الرواندى الفاسد . وتشرح المجلة أنه لو أنتخب **جاك شيراك** رئيسا فسوف تسمع الأفراح وترتفع الأنخاب فى أفريقيا. وترى جريدة **نيهون كيزوف شيمكن** Nihon keizov Shimkun اليابانية أن فرنسا أستطاعت أن تمحو حديثا إخفاقين، فهى غير قادرة على إيجاد حل ناجح فى البوسنة ، وأبعدت عن الشرق الأوسط بفعل الدبلوماسية الأمريكية، ولم يعد لها سوى القارة الأفريقية التى كانت تمتلك فيها عديدا من المستعمرات، لكى تستعرض قوتها السياسية. وتواصل الجريدة قائلة: إن موقف فرنسا فى مواجهة الأزمتين الأفريقتين الجزائرية والرواندية تشهد على قلق دولة فى طريقها لفقد أقدامها فى هذه القارة. وأن مايميز الأشكالات التى تقابلها اليوم فرنسا فى رواندة والجزائر هو انعزالها وسط العالم الغربى، والذى على النقيض منها، لايفاضل بين الأطراف. وترى الجريدة أن ميتران كان بالفعل مقتنعا حينما برر تدخل بلاده فى رواندا، وحينما أوضح ابعاد المأساة الإنسانية ولكن بعد اكتشاف المجتمع الدولى للمذابح التى أقترفتها القوات الحكومية ، أعطى هذا مصداقية لكل الانتقادات التى وجهت لفرنسا على أنها المسئولة عن هذه الفظائع. نفس الشئ تساعد فرنسا النظام فى الجزائر لتمنع صعود المتطرفين، بينما الدول الغربية الأخرى تدعو الى فتح الحوار بين النظام وكل القوى السياسية بما فيها الإسلاميين المعتدلين. (كان هذا بالطبع قبل الدعوة التى وجهها النظام فى الجزائر للإسلاميين للمشاركة فى الحوار الوطنى، وذلك بالإفراج عن مشايخ الجبهة، وباركتها الحكومة الفرنسية أخيرا، مع رفضها الدائم إقامة حوار فرنسى مع جبهة الإنقاذ الإسلامية.)

سياسة الحكومة الخارجية

على الرغم من مسئولية رئيس الدولة الدستورية عن السياسة الخارجية إلا أن تنفيذ هذه السياسة، ووضعها موضع التطبيق يتيح للحكومة وعلى رأسها بلادير أن يضع بصماته عليها، ويكسبها طابعا خاصا به، ويتحدد هذا الطابع فى البراجماتية، حيث أن السياسة الخارجية التى يتمنى بلادير فرضها لو أتيحت له الفرصة فى ذلك تختلف فى ظاهرها عن

فنانو باريس ومثقفوها ودعوا منى زعلوك

فى باريس التى قضت فيها منى زعلوك أكثر من ٩سنوات ، ودعت جمعية «وجوه مصر» الفنانة التشكيلية الراحلة بأمسية حضرها أكثر من خمسين شخصا من الفنانين والمثقفين من أصدقائها ، وعرض فى ختامها مقاطع من الفيلم الفرنسى الذى شاركت فى عمل الدوبلاج له باللغة العربية.

تحدثت فى وداع منى زعلوك كل من **جميل راتب** ، **وجورج البهجورى، وغالى شكرى، وعبد الرازق عكاشة وأحمد حسنى وآخرون**. فأهتم **جميل راتب** بالجانب الإنسانى فى هذه الفنانة وتحدث عن إهتمامها- إلى جانب فنها- بقضايا المرأة وهموم المواطن العادى، وأثار **البهجورى** ذكريات باريسية جمعته بمنى زعلوك ، وأوضح أنها كانت كالدينامو فى تبنى مشكلات أصدقائها ، وخلق علاقات حميمة بين ابناء الجالية المصرية فى فرنسا، وركز **غالى شكرى** على تبنيها لمشكلات خارج إطار اللوحات التى أبدعت فى رسمها، وألقى **عبد الرازق عكاشة** بقصيدة رثاء، وقرأ **أحمد حسنى** حديثا كان قد أجراه معها لإحدى الصحف العربية تحدثت فيه عن تجربة الهجرة وكيف أن مصر لاتغيب عن بالها، وأنها تذهب الى بلدها بشكل منتظم وتقيم المعارض فيها، كما تحدثت أيضا عن مراحل تطورها الفنى المختلفة. وكانت المفاجأة بالنسبة للكثير من الحاضرين هى عرض فيلم **«جنون العظمة»** الفرنسى الذى شاركت فى حواره بالعربية، حيث قامت بالآداء الصوتى لدور «**أليس سابريتش**» وكانت **منى زعلوك** قد بدأت حياتها الفنية بالمسرح فى مجال الإخراج.

الجدير بالإشارة أن المؤسسات الرسمية المصرية فى باريس لم تفكر حتى الآن على الأقل فى تكريم الفنانة الراحلة، على الرغم من أنها كانت حلقة الوصل **بين الفنانين المصرين والعرب، وأسست جمعية تهتم «بالحوار الفنى» بين الشمال والجنوب.** هذا وقد كانت منى زعلوك قد شاركت فى تأسيس جمعية **«وجوه مصر»** وهى جمعية أهلية يمولها ويديرها عدد من المثقفين المصريين فى باريس وتهتم بإقامة المعارض التشكيلية والندوات الثقافية والأمسيات الأدبية.

السياسة الخارجية الفرنسية الموروثة سواء عن الديجولية أو عن الإشتراكية وهى سياسة كانت تحافظ على بعض الإعتبارات الايديولوجية، أو تضع فى إعتبارها البحث عن التأثير النفسى. وعملية الفيروز نموذج للبراجماتيه التى تميز طابع بلادير الذى يرى أن الجوهر يحصل عليه بشرط التنفيذ. ويرى بعض المراقبين أن فن الوسيلة هو أهم التغيرات التى طرأت على الدبلوماسية الفرنسية ، وتتغير الوسيلة باستمرار تبعا لتغير الظروف الخارجية، ويؤكد المراقبون أن هذا التغيير موجود بالفعل حتى ولو لم يعلن عنه.

والنقطة الأساسية التى أستوعبها المشروع الحكومى فى تنفيذه للسياسة الخارجية ، تكمن فى أن **فرنسا ليس فى استطاعتها ، ولايمكن أن تؤثر فى مجرى الأحداث الدولية وحدها، حتى وإن كانت القوة العالمية الرابعة فى العالم اليوم.** ولهذا فعليها بالضرورة تطوير استراتيجية للتأثير أكثر من استراتيجية للقوة ، وذلك من خلال مجموع أكثر إتساعا متمثلا فى **الدول الصناعية السبع الكبرى ، وفى الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبى**، هذا إذا أرادت فعلا أن يكون لها تأثير على مسرح الأحداث الدولية. ولعل هذا مافهمه جيدا بلادير الذى أخذ موقفا حاسما فى مفاوضات الجات، وعرف أنه لولا مساندة ألمانيا بصفة خاصة، وأوروبا بصفة عامة، ماأستطاعت فرنسا كسب هذه المعركة الهامة ولهذا يعترف قائلا **«بأن الخيار الأوروبى لفرنسا لايمكن أن يوضع محل إتهام ، إذ ليس هناك طريق آخر غير بناء أوروبا الموحدة؟** ولهذا فبرجماتيه بلادير قادته الى تغيير بعض الشئ الاستراتيجية ، حيث يركز كثيرا على **المحور الفرنسى الألمانى** مع تأكيد على إرادة بناء الجيش الأوروبى والعملة الموحدة، مع استبعاده لأحلام بناء أوروبا فيدرالية ، لصالح بناء أوروبا القوميات التى تتكون من حلقات عديدة تشكل فرنسا فيها حلقة أولى، هذا لكى تحتفظ فرنسا بالقدرة على الفعل والحركة ، عندما تتابع جهودها فى الدفاع، وتحتفظ أيضا بحريتها على المناورة. ويقول أحد المقربين من بلادير «ينبغى دائما إيجاد طريقين ممكنين وذلك لايجاد سياسة» حتى تستطيع فرنسا أن توائم سياستها مع دول المعسكر الإشتراكى السابق، ولاتترك ألمانيا الموحدة وحدها لملأ الفراغ. بل وتعمل على دخول قوى أخرى وذلك لحفظ التوازنات فى أوروبا عام ٢٠٠٠.

هل نستطيع القول بأن فرنسا، قد اكتشفت فعليا عقم دبلوماسيتها العتيقة، وهى فى طريقتها اليوم لوضع سياسة خارجية أخرى تأخذ بعين الأعتبار التغيرات الدولية والمحلية، مما سينعكس أثره قريبا على علاقاتها الدولية؟

فى كل الأحوال لايمكننا الجزم، أو المجازفة للإجابة على مثل هذا السؤال بالإيجاب. فأمام فرنسا أشواط كبيرة حتى تصل لمثل هذا القناعة، إلا أن الشئ الذى لايمكن الشك فيه فهو أن كل من يستطيع فعلا التفكير فى مثل هذه الموضوعات الهامة، ويتخذ قرارات لها صفة الالزام والتنفيذ الفورى منشغل لأقصى درجة هذه الأيام وعلى مدى ثمانية شهور قادمة لاستعدادات الحملة الانتخابية الرئاسية القادمة.

حكايات من ألمانيا

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

الانتخابات الألمانية

تغيرت التوقعات كثيرا عن العام الماضى وعن ربيع هذا العام. الثقة بان تحل حكومة بقيادة الاجتماعيين الديمقراطيين محل حكومة **كول** تضاءلت. وأسهم حكومة كول ظلت ترتفع منذ ابريل حتى الآن. ويرجع الفضل الاول فى هذا تحديدا **للحزب الاجتماعى الديمقراطى** ذاته، الذى يكاد لم يترك سياسة حكومية الا وتبناها الى درجة تلاشى الفرق بينه وبين أحزاب الحكومة فى نظر الناخبين. كما أن حكومة المستشار كول وقيادات الاقتصاد قد سخرت كل ماتملك من امكانيات بارعة للايهام بأن الأزمة قد انتهت والازدهار على الأبواب. وتسهم معظم وسائل الاعلام فى توصيل هذه الأفكار للناخبين، وهم يتلقفون الابحاءات المتفائلة رغم تناقضها مع واقعهم الفعلى. ومع اقتراب **السادس عشر من أكتوبر** يوم انتخاب **البوندستاج** تتلاحق استطلاعات الرأى، والنتائج لم تعد تتأرجح الا قليلا، ولكن الصورة النهائية لن تتضح الا بعد اجراء الانتخابات، الآن فى المقدمة **الاتحادان المسيحى الديمقراطى** (حزب كول) والمسيحى الاجتماعى (بافاريا) ٤١٪ ثم يأتى **الحزب الاجتماعى الديمقراطى ٣٦٪ وبعده الخضر ٩٪ ثم حزب الاحرار ٦٪، وبعده حزب الاشتراكية الديمقراطية ٤٪** (البقية فى الجدول). وتختلف النتيجة بين الشرق والغرب حيث توجد فى الشرق أغلبية واضحة على يسار الاحزاب الحاكمة، ولكنها حتى الآن أغلبية حسابية فقط (٥٧٪) ولاتعنى إمكانية تحقيق تحالفات حاكمة بسبب العداء الأعمى الذى يواجه به حزب اليسار من المعارضين الاخرين.

الحزب	CDU/CSU	FD	SPD	BUE90/ GRUENE	PDS	Rep	
	الاتحادان المسيحيان	الاحرار	الاجتماعى الديمقراطى	الخضر	حزب الاشتراكية الديمقراطية	الجمهوريون	آخرون
	احزاب التحالف الحاكم حاليا		احتمال تحالف مقبل				
أغسطس ٩٤	41	6	36	9	4	2	2
يوليو ٩٤	39	6	35	8	5	3	4
الشرق	32	7	30	7	20	1	3
الغرب	41	6	37	8	1	3	4

نتائج السؤال التقليدى الذى تطرحه معاهد استطلاع الرأى على الناخبين:

من ستنتخب لو كانت الانتخابات الاسبوع القادم؟ (٢٨/٨/٩٤)

الشبح الذى أفسد الحفل

دخلت المعركة الانتخابية مرحلتها الاخيرة أو الساخنة ويصح أن نقول أيضا اقذر مراحلها حيث لاتقيم الاحزاب الكبيرة اعتبارا لحقيقة ولا لمعايير اخلاقية، ولا لعقل الناخبين. ويتذكر ملايين الناس فى شرق المانيا هذه الايام العبارة التى بدأ بها **ماركس وانجلز** بيانهما الشيوعى **«هناك شبح يحوم فى أوروبا، شبح الشيوعية..»** والتى كانوا قد قرأوها فى درس علم الاجتماع فى المدرسة عندما كان البيان الشيوعى احد مصادر معارفهم السياسية.

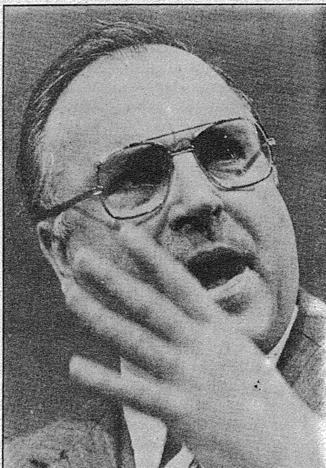
ولايوجد حزب حاكم أو معارض الا ويوجه النيران يوميا لحزب اليسار، حزب الاشتراكية الديمقراطية رغم أنه مازال يصارع ليضمن دخوله البوندستاج، ولايوجد نوع من السباب لم يوجه له، ولاتهمة لم تلصق به باعتباره **خليفة للحزب الاشتراكى الموحد** الذى يصفه اليمين بانه كان منظمة «اجرامية» ويبدو أن الحملات الهابطة ضد اليسار وضد **الاجتماعيين الديمقراطيين والخضر** تحدث اثرها المطلوب فى غرب المانيا المطعم لعشرات السنين بروح الحرب الباردة والخوف من كل ما يشبه اليسار.

ولكن سخرية التاريخ أن حلت لعنة ماركس أو تكاد بالسادة المنتصرين لتفسد عليهم لعبة الحكم التى أجادوا اداءها عبر عشرات السنين! والمعادلة السياسية التى قام عليها نظام الحكم فى المانيا الغربية هى حكم الحزبين ليجلس الثالث فى مقاعد المعارضة لسنوات أربع يحاول بعدها أن يحسن نسبته الانتخابية ليحل محل واحد من الاثنين المؤتلفين فى الحكم.

وكان نموذج الحكومة التى تشكلت منذ شهرين فى مقاطعة **«ساكسن انهالت»** من الاجتماعيين الديمقراطيين والخضر كحكومة اقلية، يساندها، أو حسب التعبير الالمانى «يصبر عليها» حزب اليسار، وبذلك ازيحت حكومة حزب المستشار كول عن الحكم فى المقاطعة، كان اشارة الهجوم الكبيرة من التحالف الحاكم على كل من الاجتماعيين الديمقراطيين ولكن خصوصا ضد حزب الاشتراكية الديمقراطية.

والمشكلة جديدة حقا.. اذ رغم بقاء حزب اليسار فى الاقلية فى البرلمانات لكن بوسعه ممارسة تأثير هام على مجرى الأمور فيها، فهو قادر على ترجيح كفة الميزان. عندما كان يقوم بهذه المهمة **حزب الاحرار** فى المانيا الغربية السابقة لم يفزع هذا احدا من معسكر المحافظين لأن الأحرار «من العائلة». أما أن يأتى **«جريجور جيزى»** ليقوم بهذه المسؤولية من منطلق حزب اشتراكى فى زمن هزيمة الاشتراكية.. هذا مالاتتحمله اعصاب الديمقراطية الالمانية.

وهكذا نسى معلمو الديمقراطية تربيتهم الحسنة وبدأوا حملة تهديد ووعيد تبرر التساؤل عن مدى ايمانهم «بدولة القانون» والديمقراطية وحق الشعب فى انتخاب نوابه بحرية. **فصدرت التهديدات بان المستثمرين لن يضعوا اموالهم فى مناطق يسند حكوماتها حزب الاشتراكية الديمقراطية»**. واعلن كول أن **الاجتماعيين الديمقراطيين قد «خانوا مبادءهم وخرقوا الإجماع الديمقراطى. وأدخل «شويبله» رئيس الكتلة البرلمانية للاتحاد** المسيحى فى البرلمان تعبير **«الفاشيين الحمر»** وطبعت مئات الألوف من الملصقات تحمل صورة جورب أحمر كدعاية ضد حزب اليسار فى الغرب. ولكن فى الشرق اخذوا هذا بروح ساخرة واصبح الكثيرون يثبتون جوارب حمراء، صغيرة فى عروة سترتهم.



هلموت كول

وحسب آخر التوقعات فان دخول حزب الاشتراكية الديمقراطية للبوندستاج سيجبر على تشكيل مايسمى بالتحالف الكبير (من الاتحاد المسيحى والاجتماعيين الديمقراطيين) أو تحالف ثلاثى من الاجتماعى والخضر والليبراليين لو نجح هؤلاء فى تجاوز نسبة الخمسة بالمائة.

ودخول حزب اليسار البوندستاج وارد جدا بغض النظر عن اقترابه من نسبة الخمسة بالمائة الضرورية لدخول البرلمان لانالدستور يتيح دخول البرلمان لاى حزب ينجح فى الحصول على اكثرية الاصوات فى ٣ دوائر انتخابية. ومن المتوقع أن يتحقق هذا فى **برلين** حيث حصل الحزب على ٤٠٪ من الاصوات فى انتخابات البرلمان الاوروبى فى ربيع هذا العام. ومن المعروف أن حزب الاشتراكية الديمقراطية وهو حزب جذوره وجمهوره فى شرق المانيا لكى يحصل على نسبة ٥٪ فى كل المانيا عليه أن يحقق ٢٠٪ أو أكثر فى شرق المانيا، وهذه النسبة حققها فى أكثر من معركة انتخابية خلال هذا العام.

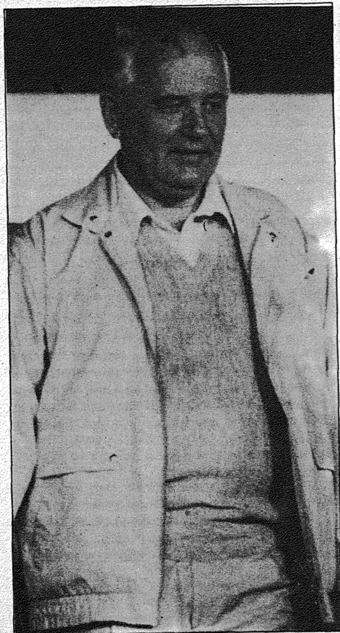
استطلاعات الرأى تبين أن ٧٣٪ من الالمان الشرقيين يعتبرون أن دخول هذا الحزب الى البوندستاج أمر مفيد للدفاع عن مصالحهم، وهو عمليا الحزب الالمانى الشرقى الوحيد سواء فى البوندستاج او فى برلمانات الولايات، لأن كل الاحزاب الاخرى قد ذابت فى كيانات الاحزاب الغربية واصبحت مراكزها وقياداتها غربية.

إن أهمية دخول حزب اليسار الى البوندستاج ترجع من ناحية الى تمثيله لمصالح الالمان الشرقيين خاصة فى غيبة أى طرف قانونى آخر يمثلهم

ويسهر على الا يتواصل خرق معاهدة الوحدة الالمانية فى غير صالح الطرف الأضعف. وهو يقدم من ناحية أخرى فرصة طرح بدائل لسياسات الاحزاب الغربية الكبيرة والتى تسير بوضوح فى اتجاه عسكرة **السياسات الخارجية ومواصلة اعتصار العالم الثالث اقتصاديا والتصفية التدريجية لما يسمونه الدولة الاجتماعية.**

تحت ضغط دعاية الاحزاب الحاكمة أعلن الاجتماعيون الديمقراطيون انهم لن يشكلوا الحكومة لو حدث أن اضطروا لاصوات كتلة الاشتراكيين الديمقراطيين . كذلك صدر مؤخرا تصريح مشابه عن الخضر. الالتزام بهذا الشرط يعنى عملها فى ظل نسب الاصوات المتوقعة الا يقوم سوى النوعين من الائتلاف اللذين أشرنا اليهما اعلاه: أما الاجتماعى الديمقراطى مع اتحاد المستشار كول، أو ائتلاف ثلاثى من الاجتماعيين الديمقراطيين والخضر، والليبراليين. وفى الحالة الأولى يكون حزب اوغست بيبل قد خسر نفسه، وفى الثانية يكون الخضر قد ذبلت مبادؤهم مما قد يعجل بانفجار داخلى..

«البيريسترويكا الثانية»



نجح جورباتشوف فى أن يستعيد اهتمام وسائل الاعلام الالمانية التى نسيته أو كادت. وجاء الترحيب به هذه المرة من ركن مظلم من تاريخ المجتمع الالمانى، من عتاة الاقطاع واحفادهم، الذين من وسطهم الاجتماعى نمت العسكرتارية الالمانية، وتجندت الحملات الدموية ضد بولندا وروسيا ثم بقية العالم. **الامين العام السابق للحزب الشيوعى السوفيتى قدم خدمة لاتقدر بثمن للاقطاعيين السابقين واعطاهم حجة لاستعادة الارض ونسى شعار الارض لمن يفلحها!!**

الذين اقلقهم كلام جورباتشوف هم بضعة ملايين من الناس الذين يحتاجون الارض ليزرعوها وليقيموا بيوتهم واعمالهم فوقها، ومنهم فلاحون اتوا الى هذه الارض لاجئين من بولندا بعد الحرب العالمية الثانية يخشون الآن ان يشردهم كلامه مرة اخرى.

والموضوع هو الاصلاح الزراعى الذى جرى فى شرق المانيا بعد الحرب العالمية الثانية من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٩ وكان من أهم التحولات الاجتماعية التى تحققت قبل العهد الاشتراكى، اذ جاء تحقيقا لهدف حددته معاهدة بوتسدام وهو القضاء **على الاسس الاقتصادية لعدوانية الدولة الالمانية بتأميم الاحتكارات الكبرى والملكيات الاقطاعية وممتلكات مجرمى الحرب.** بمقتضى هذا الاصلاح الزراعى حصل مئات الالوف من الفلاحين واسرهم على ارض، أى حصلوا على أساس مادى للوجود، وجزء كبير من منتفعى الاصلاح الزراعى فى مناطق شرق المانيا كانوا من سكان مناطق شليزيا التى اصبحت فى حوزة بولندا. بناء على طلب حكومتى المانيا الديمقراطية الاخيرتين (أى حكومة الاشتراكى مودرو وايضا حكومة المحافظ دى ميزير الذى وقع معاهدة الوحدة مع المانيا الغربية) وضع الاتحاد السوفيتى عدم المساس بالاصلاح الزراعى شرطا للموافقة على الوحدة الألمانية. وهذا الموقف معروف جدا. تثبته نصوص معاهدة الوحدة الألمانية، وتشهد عليه بروتوكولات المفاوضات التى ادت الى المعاهدة السداسية حول المانيا (المسماه معاهدة ٤+٢): الاتحاد السوفيتى، امريكا، بريطانيا، فرنسا والالمانيتين.

الآن خرج السيد جورباتشوف بتصريحات ادلى بها أمام أحد المؤرخين البريطانيين ليقول فيها **أن الابقاء على الاصلاح الزراعى لم يكن من موضوعات المفاوضات والاتحاد السوفيتى لم يضع أية شروط.**

معنى كلام جورباتشوف ببساطة هو **فتح الطريق لضغوط أحفاد الاقطاع السابق لاستعادة ملايين الهكتارات (نحو ١٠ مليون فدان)** من الاراضى الزراعية والغابات والقصور والمبانى التابعة للتعاونيات الزراعية التى تحولت الى شركات فى اطار القوانين الجديدة. مما يعنى تشريد فلاحى المانيا الشرقية للمرة الثانية كما قال السيد شتولبه رئيس وزراء مقاطعة براندنبورغ ، أو تعويض المالكين السابقين وهذا يعنى اقتطاع مالايقل عن ١٠٠ مليار مارك من الدخل القومى واعطائها لاحفاد اليونكر البروسيين.

وحقيقة لايمكن اتهام حكومة المستشار كول بالاحترام الشديد لمعاهدة الوحدة، خاصة وأن الطرف الذى تعاقد معها (جمهورية المانيا الديمقراطية السابقة) لم يعد له وجود. وبالفعل خرق كول حسب الوثائق المنشورة مالايقل عن ٥٦ بندا من المعاهدة. ولكن حكومته الآن همها الرئيسى هو أن تكسب الانتخابات،ولن يخدمها ابأى شكل. رغم تقديسها لمبدأ الملكية، أن تتهم الآن بنية تشريد مناطق سكان شاسعة أو دفع تعويضات فلكية يحلم بها أحفاد النبلاء الاقطاعيين ومجرمى الحرب النازيين الذين صادر الاحتلال السوفييتى املاكهم بين ١٩٤٥ و١٩٤٩. وبعد الفضيحة واعلان ممثلى الملاك السابقين أن الحكومة قد خدعت الرأى العام «بادعائها كذبا» أن شروطا دولية تحول دون استعادة املاكهم السابقة، نشرت الحكومة عرضا موثقا للموقف السوفيتى بخصوص هذه القضية . وكان رئيسا آخر وزارتين لالمانيا الديمقراطية قد اكدا ماكان معروفا عن الشرط السوفييتى، وقد اكدا كذلك، وهو الأهم الآن ، **أن موقف دولة المانيا الشرقية التى مثلاها، وهى احد طرفى معاهدة الوحدة الالمانية، كان يرفض أى مساس بالاصلاح الزراعى**. وقد صدرت تصريحات مشابهة عن أكثر من مسئول فى الخارجية السوفيتية ممن شاركوا فى المحادثات ومنهم من كلفه جورباتشوف بنفسه باتباع الخطة التفاوضية التى تتضمن الموقف الذى لايريد أن يتذكره جورباتشوف الآن.

السؤال هو لماذا؟

سألت الخبير الزراعى المعروف ونائب حزب الاشتراكية الديمقراطية فى برلمان مقاطعة ساكسونيا السيد **ديتليف فينرت عن مغزى هذا** التوقيت لتصريحات جورباتشوف فاجاب.. البوندستاج كان قد اقر بأغلبية أحزاب الاتحاد والاحرار حزمة **القوانين المسماة قوانين التسويات والتعويضات** ولكن البوندسرات (مجلس المقاطعات) ، حيث الاغلبية للاجتماعيين الديمقراطيين، اوقفها وكانت امكانية رفضها بالكامل قائمة. والقانون الذى يمثل خطوة ابعد على طريق تصفية التعاونيات الزراعية يمنع مزارعى شرق المانيا وبخاصة التعاونيات من شراء الاراضى والعقارات التى تشرف عليها هيئة الوصاية ومساحتها ٣ر٣ مليون هكتار (٢٥ر٨ مليون فدان)، وقبل ذلك **كانت المحكمة الدستورية قد رفضت سنة ١٩٩٢ طعن ورثة الملاك الاقطاعيين السابقين فى دستورية نص معاهدة الوحدة الالمانية على استحالة العودة عن الاصلاح الزراعى فى شرق المانيا**. ولكن بناء على شكوى جديدة رفعها الورثة أمام المحكمة الدستورية ينتظر أن يصدر حكم جديد فى ربيع عام ١٩٩٥. فى هذه اللحظة الزمنية بالضبط صدر تصريح جورباتشوف ومن الواضح أنه يضع نفسه بذلك فى خدمة من يريدون استعادة اراضيهم وعقاراتهم.

الامين العام السابق للحزب الشيوعى السوفيتى- كتبت عنه جريدة نويس دويتشلاند يوم ٨/٣١: **«باكاذيبه المكشوفة يقامر جورباتشوف بمبالغ كبيرة. ولايهم هنا أن كان قد تركهم يسيئون استخدامه او أنه يقبض مقابل ذلك.** » جورباتشوف بعد أن تعرض لانتقادات حادة ادلى بسلسلة من التصريحات المتناقضة ودلالتها فى النهاية أنه لم يضع الشرط لأنه كان موجودا قبل ذلك، مؤكدا أن الامر برمته «قضية المانية داخلية». وحالا ماتنبه زعيم سابق آخر هو شيفاردنادزه لوزن القضية فاصدر تصريحات عاجلة يساند فيها قضية الاقطاعيين العادلة.

وزير ألمانى يحذر من ألمانيا كمصدر للخطر النووى

حمل عدد سبتمبر من مجلة «اوراق السياسية الالمانية والعالمية» مادة متفجرة تستحق اهتمام كل العالم. ولكن مؤامرة صمت معبرة حاصرت ماجاء فى المجلة ولازالت تتعامى عنه. والقصة هى أن وزيرا المانيا نشر مقالا يحذر فيه الجيران والالمان أنفسهم من اتجاهات فى المانيا تسعى لامتلاك الاسلحة النووية ولكن أجهزة الاعلام التى تخصص زمنا طويلا للبرامج الاخبارية بما فيها توافه الامور لم تتعاط مع هذا الزعم أو الاتهام الخطير. «ويوشكا فيشر» وزير شئون البيئة فى حكومة مقاطعة هيسين هو من قادة حزب الخضر فى المانيا، ومن الذين كثيرا مايحصلون على المديح «لاعتدالهم».

ويطلق يوشكا فيشر فى كتاب سيصدر له فى الخريف تحذيرا صريحا من أن تصبح المانيا قوة نووية. وعنوان الكتاب joschka Fischer, Risiko Deutschland Krise und Zukunft der deutschen politik, Koeln iepcnheuet & witsch 1994

«المانيا كمصدر للخطر، أزمة ومستقبل السياسة الالمانية وقد نشر الفصل فى

Blaetter fucr dcutschbe und intcrnationale politik 994, page 108-1090، **ويقول أن المانيا بسبب ماضيها لاتصلح لأن تكون قوة عالمية. ويعبر فيشر بوضوح عن شكوكه العميقة تجاه ماتسعى الدوائر اليمينية لتحقيقه**

حسب قوله. وهو يوسع اتهامه مصرحا أن هذه الدوائر تسعى لاعادة النظر في الوحدة الأوروبية وتستهدف السير على طريق قومي مختلف. ويسمي ماتريده الدوائر اليمينية غليومية جديدة أو ماهو أسوأ من ذلك.

ويذكر فيشر بالجدال الحاد الذي دار قبل ربع قرن في المانيا حول الموقف من الاسلحة النووية: «المانيا الغربية لم تكن ابدا قوة نووية (وكان هذا موضع جدال حاد الى اقصى الدرجات في الدوائر المحافظة الى أن وقعت الحكومة الالمانية المكونة من الائتلاف الاشتراكي الديمقراطي- الليبرالي معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية في أكتوبر ١٩٦٩، واقرها البرلمان. هذا التخلي التعاقدي عن «السيادة النووية» يمكن جدا أن يصبح مرة أخرى موضوعا مركزيا لدى اليمين الالماني في مستقبل ليس بعيدا) وكانت من حيث السياسة الامنية دائما في علاقة تبعية للولايات المتحدة، لانها الوحيدة في اطار حلف الاطلنطي التي كان بمقدرها أن تلبي احتياج المانيا الغربية الامني ضد الاتحاد السوفييتي الذي كان القوة العظمى المعادية».

ويقر فيشر بأن البنية الاساسية للسياسة الخارجية الالمانية قد تغيرت بعد الوحدة الالمانية، وأن كانت استمرارية المصالح هي الغالبة. ويعرف الكاتب أهم المصالح الالمانية مقررا انها تقوم على أعمدة خمسة. اولها الرفض الحاسم لعودة القومية الالمانية وتقاليد الانفراد بالسير في طريق مختلف، والتمسك بوحدة المانيا مع الغرب، وثانيها هو استمرار التحالف الاطلنطي، وثالثها هو تعميق التكامل الاوروبي في اتجاه الغرب، ورابعها هو توسيع التكامل الاوروبي نحو الشرق، وخامسها دعم روسيا في طريقها نحو مستقبل سلمي وديمقراطي قائم على اقتصاديات السوق.

ويوجه فيشر اتهاما خطيرا لمعسكر اليمين في السياسة الالمانية بأنه يسعى من جديد لاتباع سياسة تقوم على استخدام القوة، سياسة دولة القوة، ويسميها «غليومية جديدة أو ما هو أسوأ من ذلك» (نسبة الى غليوم فيلهلم) الثاني قيصر وملك بروسيا (١٨٨٨-١٩١٨) والذي يتفق أهم المؤرخين على أن سياساته اسهمت في توتير الوضع الدولي واشتعال الحرب العالمية الأولى).

ويشرح الكاتب وجهة نظره القائلة بأن الاتحاد الاوروبي وحده، لا الدولة القومية الالمانية، هو القادر على الدفاع عن مصالح كونية. ويبرر فيشر تأكيده على التمسك بوحدة المانيا مع الغرب كأحد الثوابت الساسية بتفضيله بقاء العسكريين الالمان في أطار البنية العسكرية الغربية وتحت اشرافها على أن تكون الفرق العسكرية الالمانية تحت قيادة المانية صرفة.

ويكتب فيشر أن الصراع بين دول اوروبا على من تكون له الهيمنة، لن ينتهي الا باتباع المانيا سياسة شعارها «أوروبا أولا». ويطالب بان تتخذ القرارات الخاصة بالسياسات الخارجية والامنية والاقتصادية والنقدية في اطار الاتحاد الاوروبي. ولكنه يحذر في الوقت نفسه من استفحال البيروقراطية في بنية الاتحاد الاوروبي.

وينبه فيشر الى أن مصلحة المانيا المركزية تتطلب أن يستوعب الاتحاد الاوروبي دول وسط- شرق أوروبا الواقعة بين المانيا وروسيا كشرط للاستقرار في هذه البلدان والسلام فيما بينها. ويشير الى أن الحلفاء الاوروبيين الغربيين مترددون في فتح اتحادهم نحو الشرق بسبب خوفهم من أن يؤدي هذا الى ازدياد قوة المانيا في هذه المنطقة، بما يثير المخاوف من المنطقة، ويؤكد الكاتب على فقدان الاستقرار في منطقة وسط- شرق أوروبا لن يمثل مشكلة أمن خارجي فحسب، بل يمكن أن تكون له نتائج كارثية بالنسبة للسياسة الداخلية في المانيا بفعل ردود الفعل الشوفينية القومية المتوقعة.

ويكتب فيشر أن طابع السياسة الالمانية بعد الحرب العالمية الثانية كان مدنيا في غالبة وانه ليس من مصلحة المانيا الان بعد استعادة الوحدة أن تتخلى عن ذلك. ويوجه فيشر الكلام على ما يبدو إلى المتحكمين في الاقتصاد عندما يكتب أن «احوال المانيا واوروبا كانت افضل بكثير عندما اضطرت اجبارا لان يحل البنك الاتحادي في فرانكفورت الواقعة على نهر الماين مكان هيئة الاركان البروسية في برلين، عندما تم استبدال ابهة ومجد بروسيا العسكري بواسطة الثقافة العاقلة للمارك الالماني. وأن التركيز الاضطراري على التنمية المدنية «جعل الخاسرين الاثنين للحرب العالمية الثانية، المانيا واليابان، يصبحان من القوى الاقتصادية القيادية بعد الولايات المتحدة الامركية. ويقول أن الامريكيين يسعون لجذب المانيا الى الساحة العسكرية العالمية بسبب من متاعبهم الداخلية وحاجتهم لمن يقتسم معهم الاعباء. ويقول فيشر أن المانيا لاتصلح للسياسة العالمية. وأنه لايوجد اعتراض على مشاركة اكبر في الاعباء في المجال المدني. ولااعتراض على دورسياسي خارجي اكبر لالمانيا في المسائل المدنية، ولكن على المانيا ان تبتعد عن السياسة العالمية المعتمدة على الوسائل العسكرية. لان المانيا، على العكس من القوى الاوروبية العظمى القديمة فرنسا وبريطانيا العظمى ،لاتملك تقاليد في السياسة العالمية.

ويسجل فيشر توقعاته لسيناريو محتمل الحدوث تحصل بموجبه المانيا على السلاح النووي: والتطور المقبل لن يصعب توقعه: فهو يبدأ اليوم بشعار تحمل مسؤولية أكبر، ثم تقع اول عمليات عسكرية، ويسقط أول القتلى.. ويطالب الجنرالات بحريات اكبر، ويبدأ من جديد تمجيد ابطال الحرب، والتقاليد التي ظننا انها قد تم تجاوزها من قديم الزمان سيعاد اخراجها من نعوشها، وسيصبح مسموحا أن «يحتفل» الالمان القوميون بعودة (مبدأ) اسبقية السياسة الخارجية الذي اشتاقوا اليه، وبموازاة ذلك ستحصل المانيا على مقعد دائم في مجلس الامن التابع لهيئة الأمم المتحدة، والذي لايجلس فيه اليوم سوى قوى نووية كأعضاء دائمين. وبالتالي سيبدأ في المانيا النقاش حول السيادة «الكاملة» وهي تعني بالضبط السيادة النووية كما هو الحال في عالمنا الراهن. وهكذا ستؤدي خطوة الى أخرى، وستبدأ القوة العظمى الاقتصادية المانيا السير على طريق التحول الى قوة عظمى سياسية، وستصبح هيمنة دولة القوة المانيا في ظل الظروف المعاصرة- الهدف الكبير لمحاولات المراجعة القومية الالمانية في الحاضر في متناول اليد، ولكن هذا لن يجعل جيراننا الأوروبيين يطلقون صيحات الابتهاج،بل سيبث الخوف والشك لديهم وسيد فعهم للمقاومة بجهود مستترة الى هذا الحد أو ذلك. المتوقع أن يثير هذا الكتاب ضجة كبيرة، وليس بسبب الانتخابات وحدها. وانتقادات الخضر المتضمنه في الكتاب موجهة أيضا ضد شاربينغ رئيس الحزب الاجتماعي الديمقراطي والذي أعلن في زيارته الاخيرة للولايات المتحدة بانه اختلاف مع سياسة كول الخارجية.

ولكن هذا الكتاب الذي يعد محاولة أخرى يريد بها الخضر التميز عن الاجتماعيين الديمقراطيين وسط معركة انتخابية هدفهم وشعارهم فيها تشكيل حكم ائتلافي مع الاجتماعيين الديمقراطيين يغيب في مانشر منه أي انتقاد واضح للنهج العسكري في السياسة الخارجية لدول الغرب الأخرى، ولطبيعة الوحدة الاوروبية كشكل لتجمع احتكار بيكرس تقسيم العالم ويسعى لفرض شروطه غير العادلة على بلدان العالم الثالث. القسم المنشور من الكتاب على اهميته يعد خطوة للوراء بالنسبة لمواقف الخضر الكلاسيكية تجاه نهج عسكرة السياسة الخارجية الأوروبية وتجاه قضايا العالم الثالث.

اليسار الروسى يراجع التجربة (٣)

الحزب الشيوعى الروسى والوضع الدولى

أحمد الخميسى

رسالة موسكو

فى العاشر من ديسمبر ١٩٩٣ نشر **جينادى زيوجانوف**- سكرتير الحزب الشيوعى الروسى- فى جريدة برافدا وثيقة تعبر عن رأى الحزب فيما يتصل بالوضع الدولى الراهن ومايسمى النظام العالمى الجديد، وموقف الشيوعيين الروس منه ونظرا لأهمية تلك الوثيقة فإننا نضمها الى وثائق اليسار الروسى الجديرة بالتوقف عندها. ذلك أن رؤى اليسار الروسى فى ذلك المجال تتطابق الى حد كبير مع نظرات اليسار العربى خاصة بالنسبة للموقف من النظام العالمى الجديد وطبيعته. يقول **زيوجانوف**.. «إننا نعتبر أن وضع العلاقات الدولية يتحدد اليوم بالعوامل التالية:

- تعاظم مظاهر الأزمة العالمية فى جميع مجالات النشاط البشرى بدءا من الاقتصاد والسياسة وانتهاء بالثقافة والدين.

- انهيار التوازن الجيوبوليتكى الذى مثلت روسيا (الاتحاد السوفيتى) ضمانته التى تشكلت تاريخيا خلال القرون الثلاثة الأخيرة.

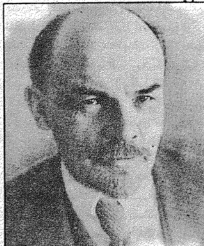
- الشروع فى التطبيق العملى لمخططات اقامة **«نظام عالمى جديد» يفرض فى واقع الامر ادخال نظام عالمى للدكتاتورية السياسية والاقتصادية والعسكرية للغرب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.**

-والتعاظم الملموس لمظاهر الأزمة العالمية فى المرحلة الراهنة مشروط فى المرحلة الراهنة بكون معدلات استنفاذ الموارد غير المتجددة، وتدمير البيئة الطبيعية، ونمو عدد السكان، والتمايز الاجتماعى، كل أولئك قد وصل فى اطار الآلية الاقتصادية الدولية القائمة الى مستوى أصبح يهدد فيه الحضارة البشرية بكارثة شاملة وتدمير الذات.

إن طريق التطور الذى سارت عليه الدول الغربية الغنية التى يسكنها **«المليار الذهبى» من المستهلكين شديدى الثراء** يعد وضعا غير مقبول بل ومستحيل بالنسبة للقسم الثانى من البشرية الذى يؤلف الأغلبية الساحقة، ولن يفضى السير على نفس الطريق- وتكرار نفس الدرب- إلا لمزيد من تعقيد الوضع ومزيد من الفقر، لأن المحيط الحيوى للأرض لن يحتمل - بكل بساطة- مثل هذا التوتر على صعيد الطاقة والتكنولوجيا.

ويستهلك الفرد الواحد الآن فى البلد

لينين



الأوروبى الغربى المتطور من موارد الأرض أكثر بعشرين مرة فى المتوسط مما يستهلكه الفرد الذى يعيش فى دولة نامية فيما يسمى العالم الثالث، **وبينما يحصل ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية على سبع الدخل العالمى فقط فإن الولايات المتحدة الأمريكية- حيث يعيش خمسة بالمئة فقط من تعداد سكان العالم- تحصل على مايقارب أربعين بالمئة من الخامات المستخرجة فى كوكبنا وتقذف الى البيئة بأكثر من نصف جميع نفايات الحضارة.**

واستنادا الى تقديرات خبراء الأمم المتحدة فإن مثل هذه العمليات للنمو الاقتصادى تولد مستوى من الرفاهية الاقتصادية والجبروت لم يسبق له نظير **«للأقلية الغنية»**، لكنها تؤدى فى الوقت ذاته الى بروز مختلف أنواع المخاطر والاختلالات، وطبقا لرأيهم فإن **«هذا النموذج للتطور ومايتوافق معه من طابع الانتاج والاستهلاك لايعتبران مستقرين.. بل إن المضى على هذا الطريق قد يؤدى بحضارتنا الانسانية للانهيار والتدهور.»**

ولاشك أن صحة هذه التنبؤات المثيرة للقلق ترغم الغرب على تحرك استراتيجى نشيط يتيح له تجاوز «منطقة الخطر» على حساب الآخرين دون أن يتنازل خلال ذلك عن شئ من الثراء الذى يعيشه أو أن يقلص من مستوى الاستهلاك الذى توصل اليه، وهو أمر مستحيل دون تغيير لموازين القوى الحالية.

وقد أصبحت الحلقة الأساسية فى تنفيذ تلك الاستراتيجية هى السيناريو الذى تم به تدمير الاتحاد السوفيتى، وازاحته من الساحة الدولية وعمليات الهدم اللاحقة للتوازن الجيوبوليتيكى الذى تشكل تاريخيا. وقد تمت هذه العملية على نحو لامثيل له من حيث اتساع نطاقه. وكانت تلك العملية فريدة أيضا من حيث القوى والوسائل التى أمكن بواسطتها التوصل للنتائج المنشودة. ولعل تلك هى المرة الأولى فى التاريخ الحديث التى تتمكن فيها دولة جبارة من تدمير خصم كفؤ لها من حيث القوة دونما نزاع مسلح. فقد تحقق التحول السياسى المبدئى- الذى كان يستلزم حربا عالمية النطاق منذ عدة عقود فقط- بمجرد تنظيم عملية تخريب أيديولوجية فى صفوف الخصم، والاستخدام الحاذق للتكنولوجيا الاجتماعية للكارثة «التى تحدث

بيطي وبفتور»، و«للحرب الأهلية المنخفضة الفعالية» داخل أراضي الخصم.

وهنا يبرز استنتاج هام ليفرض نفسه: فقد دخلت البشرية مرحلة جديدة من وجودها عندما وصلت للمرة الأولى الى مستوى علمي تكنولوجي يجعل القيام بالرقابة المركزية والشاملة على أهم الوظائف الحيوية للمجتمع **الدولي أمرا ممكنا، بحيث أصبح من الممكن السعي لبرمجة ايديولوجية، هادفة لشعوب ودول كاملة، مع تحكم حاذق ومتقن في العمليات السياسية الكبرى على نطاق كوني.**

إن زوال الاتحاد السوفيتي المستقر والجبار- الذي كان وريثاجيوبوليتكيا طبيعيا للامبراطورية الروسية- من الساحة الدولية قد شوه «مجال القوة» للعلاقات الدولية بشكل لايمكن تعويضه، كما أدى الى نسف توازن المصالح والقوى الذي تشكل خلال قرون طويلة. ذلك التوازن الذي أتاح المحافظة على سيرورة السياسة العالمية في مجرى التطور والارتقائي الخاضع للتكهن. وقد كانت الدولة الروسية الكبرى ضامنة للتوازن الدولي على الدوام، وهو مايؤكده بسطوع خاص التاريخ الممتد لقرون طويلة من الانضمام الطوعي للشعوب المتعددة الى روسيا بدءا من المولدافيين الى الجيورجيين وانتهاء بالتركمان والقرغيز. إن روسيا التي تعد من داخلها عالما كاملا معقدا ومتعدد الأوجه كانت تصون بحرص ذلك الثراء الداخلي الخاص بها ساعية- منطقيا- لاكساب العالم الخارجي تجانسا مماثلا، ولايعني ذلك بطبيعة الحال القبول المبسط لتاريخ السياسة الخارجية الروسية التي شهدت صفحات مختلفة بما فيها صفحات سلبية. لقد ترك القرن العشرون القاسي والخالي من الرحمة بصماته الحتمية على العلاقات الدولية، ولاشك أن التاريخ الدرامي المتناقض للاتحاد السوفيتي- وهو تاريخ بطولي ومأساوي في نفس الوقت- لايخضع هو الآخر لتفسير أو تأويل أحادي الدلالة، وأن كان من الواضح أن دور الاتحاد السوفيتي الجيوبوليتكي كان دورا بناء خلال عقود من الزمن. وبوسعنا أن نسأل لنتبين الطابع البناء لدور الاتحاد السوفيتي: **ماالذي حصلنا عليه نتيجة لسياسة البيروسترويكا وإعادة البناء؟ ونتيجة لانهيار الاتحاد؟** إن الاجابة كالتالي:

- فقدان البلاد عمليا لوضع الدولة العظمى ونشوء وضع التبعية للقوى الخارجية.

- ضياع جميع الحلفاء السابقين ووقف أو تقليص التعاون مع أغلبية شركائنا سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

- الانخفاض الحاد لمستوى أمن الدولة والأمن القومي في جميع المجالات الاكثر أهمية: العسكرية والسياسية والاقتصادية والايديولوجية.

- تفجير الاستقرار الاستراتيجي في **اقليم ضخم جغرافيا يمتد من البلطيق الى القوقاز ومن كيشينوف الى دوشنبيه في طاجكستان.**

وليست هذه الا البداية، فقد أثار انهيار الدولة الاتحادية أصداء مرعبة في جميع أنحاء العالم، ومن مظاهر ذلك: **الأزمة الخطيرة التي مر بها الخليج العربي، والحرب الأهلية في يوغسلافيا، والفوضى في أفغانستان، والتدخل في الصومال، والادعاءات التوسعية المستمرة لحلف الناتو، وتحول الامم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى تدريجيا الى أداة لسياسة الغرب الامبريالية والانتقاص الشديد من مصالح الدول النامية في العالم الثالث. تلك هي القائمة التي لم تكتمل بعد** لعواقب ذلك الانهيار، ولاداعي للحديث عن الدول السوفيتية السابقة الذي تتأجج في أراضيها حرائق النزاعات القومية بل وحروب كاملة واسعة النطاق في بعض الأحيان.

وفي نفس الوقت فقد ازداد دور الولايات المتحدة بشدة وصارت تدعى الهيمنة العالمية صراحة، وتعلن أن بلدان الاتحاد السوفيتي السابقة مناطق للمصالح أميركا الحيوية كما هو واضح من نموذج البلطيق، حتى أن الرئيس الأمريكي قام بتعيين «منسق» لحل الخلافات بين الجمهوريات السوفيتية السابقة، هذا في الوقت الذي تعمل فيه واشنطون بتعميق الانشقاقات بين روسيا واكرانيا وتقوم باملاء الشروط الأمريكية على روسيا لتصدير التكنولوجيا الروسية الراقية الى الخارج، وتفرض على موسكو معاهدات نزع الأسلحة لامكسب لروسيا من ورائها. وفي نفس الوقت تحث على كراهية الروس السافرة للقوميين في الأطراف البعيدة.

لقد بدأ العالم في تطبيق خطة معدة لأقامة **«نظام عالمي جديد»** ويعني ذلك في واقع الأمر أن القوى الخفية العالمية قد شرعت في الاستعداد للقيام باجراءات حازمة نحو تكوين نظام خشن مركزي للادارة القسرية لتطور الحضارة البشرية، وجدير **بالذكر أن مصطلح «النظام العالمي الجديد» ليس وليد أيامنا هذه، فقد أدخل الى الوعي الاجتماعي العالمي بعد حرب الخليج العربي مباشرة،** الحرب التي أظهرت للعالم كله أن الاتحاد السوفيتي أمسى «شريكا صغيرا» للولايات المتحدة في كافة المسائل الاستراتيجية في السياسة الدولية، وكانت مجزرة العراق رمزا **واضحا لموت العالم التقليدي ذي القطبين القائم على التوازن بين دولتين عظميين ورمز لبداية عصر جديد في السياسة الدولية، وقد اختير مصطلح «النظام العالمي الجديد» تحديدا لوصف هذا العصر بالذات، إلا أن ذلك المخطط قد تعثر الى حد ما بعد أن اصطدم بمشكلات عديدة مثل استقرار الصين التي** يعيش فيها مليار نسمة، والمقاومة البطولية لصربيا الصغيرة، وحرب الأنصار في الصومال، وحذر العالم الثالث، والأهم من كل ذلك تلك الحيوية غير المتوقعة للدولة الروسية التي ظلت سالمة في عاصفة الكوارث التي ابتلعت الاتحاد السوفيتي، وظلت كاملة مستعصية على التفتت رغم كافة الجهود التي بذلها ويبذلها الغرب وطابوره الخامس داخل البلاد.

وطبقاللمعلومات المتوفرة لدينا فإن الغرب يجري الآن دراسات لعدة صيغ لاستخدام روسيا في اقامة ذلك النظام العالمي الجديد. وأولى تلك **الصيغ العمل على جذب روسيا شيئا فشيئا لمدار السياسة الأمريكية وتحويلها الى ملحق لتصدير الخامات والعقول الى أمريكا** الأمر الذي سيتيح للأمريكيين امكانية البقاء خارج المنافسة مع المانيا واليابان والصين التي تكتسب ثقلا بسرعة متزايدة. ويتم التخطيط في هذه الحالة لفرض نظام حكم كوسموبوليتيكي داخل روسيا يعبر عن مصالح رأس المال العالمي والبرجوازية المحلية الكومبرادورية. وتكون الحلقة التالية من تلك الصيغة هي اجتذاب روسيا للقيام بوظائف الحليفة الصغيرة لتمسى شرطيا يؤمن تمرير النظام العالمي الجديد بالاعتماد على قدرات روسيا العسكرية والعلمية.

الصيغة الثانية التي سيلجأ اليها الغرب في حالة فشله في مخططه الأول القائم على «اشاعة الديمقراطية الغربية» في روسيا وانتصار مايسمى بالقوى المحافظة. هو العمل على شن **النزاعات المسلحة داخل أراضي الاتحاد السوفيتي السابق على امتداد الحدود الروسية مع الأجزاء المنفصلة عن روسيا وتتهيد**

أيادي روسيا بعلك النزاعات.

فما هي أهم الاستنتاجات التي يمكن لحزبنا أن يتوصل اليها من كل ذلك؟

أولا أنه لابد من أجراء تعديل جاد وحقيقي على نهج السياسة الخارجية لروسيا. ولنطلق على الأشياء أسماءها فالنهج الحالي للسياسة الخارجية الروسية الذي تمارسه مجموعة ضيقة من المسئولين باسم روسيا لايتفق مع المصالح القومية الحقيقية للشعب الروسي، وهو نهج لايرمي عمليا الا لمشاركة روسيا في انشاء النظام العالمي الجديد في الكرة الأرضية. وبذلك التفسير فقط يمكن فهم وادراك كافة الخطوات الملموسة التي تتخذها وزارة الخارجية الروسية التي تتناقض مع المصالح القومية الحقيقية لروسيا. وقد ترسخت تقاليد «تلك السياسة» منذ عهد إدوارد شفيرنادذه السيء الصيت.

ثانيا - لابد من ادراك أن هناك صيغتين مفترضتين فقط لتطور الوضع بشكل ميدني. إذ أن أحدا لم يترك لنا في واقع الأمر خيارا

ثالثا: فقد وضعونا أمام حلين اثنين قاسيين: إما الإذعان لسياسة املاء الشروط علينا من الخارج، وبالتالي فقدان وطننا، وضمائرنا وكرامتنا- وباختصار خيانة شعبنا بالكامل ومثلنا العليا ومقدساتنا وأجدادنا العظماء، وإما الشروع في مكافحة «بحر الشر» كما قال هاملت ذات مرة، الأمر الذي يعني فقط أن نستجمع قوانا وأن نشرع في بناء روسيا جديدة مستقلة وعظيمة مثلما حدث في تاريخنا أكثر من مرة.

وينبع من ذلك منطقيا استنتاج ثالث حتمي يقول بضرورة توفر استراتيجية ثابتة وواضحة وقابلة للتنفيذ العملي من أجل التغلب على الأزمة التي عمت بلادنا، ولاشك أن المذهب السياسي الخارجي لروسيا الجديدة لابد أن يكون أحد أهم مقومات تلك الاستراتيجية، ولايمكن أن يعتمد مذهب السياسة الخارجية الروسية إلا على فكرة المصلحة الوطنية. وبالمناسبة فإن الاستقرار الجيوبوليتيكي في العالم لابد أن يقوم فقط على ضمان توازن المصالح القومية لمختلف البلدان. ذلك أن الترابط الوثيق والتبعية المتبادلة لبلدان العالم المعاصر لن يسمحا لأحد بانتهاج سياسة تقوم على الأنانية القومية أو العدمية القومية أيضا. فمثل ذلك النوع من التطرف بشكلة الأول أو الثاني سيخل بتوازن القوى في العالم، ولابد. أن تشكل نظرية «البراجماتية القومية السلمية» أساسا للمذهب السياسي الخارجي الروسي، البراجماتية التي تفترض ممارسة الأنشطة السياسية الخارجية وفقا لمصالحنا وامكانياتنا.

وينبغي الاسترشاد في إطار ذلك المذهب أولا وقبل كل شئ بما يعود على روسيا بالنفع الاقتصادي والسياسي وتفادي الخطوات التي قد تحمل روسيا خسائر اقتصادية وسياسية. ومع ذلك فإن **هذه البراجماتيه لايمكن أن تتحول الى انعدام للمبدئية السياسية**، وعلى العكس فإنها يجب أن تقوم على قاعدة من الأخلاق الانسانية العامة وأصول الشرعية الدولية. وإن المذهب المقترح يجب أن يضم في رأينا المقومات المبدئية التالية:

- استمرارية السياسية الخارجية للبلاد، إذ لايمكن للمذهب الجديد أن ينشأ من فراغ ويجب أن يستوعب كل ماهو قيم وايجابي في النشاط الدولي لروسيا قبل الثورة والاتحاد السوفيتي على حد سواء.

- الاستقلالية غير المشروطة لروسيا في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية، الأمر الذي لايستبعد بالطبع التشاور مع أطراف معينة أخرى.

- الاعتماد على القوى الذاتية ولايستبعد ذلك بطبيعة الحال امكانية استخدام المساعدات الأجنبية في حدود معقولة وبشروط مقبولة.

- التخلي عن «الأدلجة» المفرطة للسياسة الخارجية الذي كان مميزا للعهد السوفيتي على وجه الخصوص، والتخلي عن الادعاءات الجيوبوليتيكية المرتبطة بذلك التأدلج- وعلى سبيل المثال فقد **كان السعي لتصرير أيديولوجية طريق التطور الاشتراكي «مهما كلف الأمر ينقلب الى خسائر سياسية ومادية في أحيان ليست بالقليلة»**، وفي نفس الوقت فإنه لاينبغي علينا أن نغض النظر عن حالة «الانغلاق الأيديولوجي» التي تمر بها السياسة الخارجية الروسية الحالية أيضا، وإن كان انغلاقا أيديولجيا ذا توجه معاكس علما بأنه انغلاق ذو طعم أجنبي،

- تطوير العلاقات السياسية الخارجية في جميع الاتجاهات، لأن لروسيا مصلحة في تنمية علاقاتها مع مختلف البلدان.

- الكفاية الدفاعية التي تفترض المحافظة على قدرة روسيا الدفاعية عند مستوى يضمن لها استخداما فعالا لقدراتها بمثابة أداة مرنة لسياساتنا الخارجية متعددة الأغراض وسريعة التحرك. وفي هذه الحالة يصبح من الضروري انتهاج سياسة تستبعد احتمالات توريط البلاد في مواجهة عسكرية مضنية على نطاق العالم.

- توجية النشاط السياسي الخارجي نحو توفير شروط خارجية ملائمة تضمن الامكانيات المثلى لتنمية البلاد على نحو ثابت ومستقر وتضمن تطوير الاقتصاد القومي ورفع مستوى معيشة الشعب.

إن مثل هذه المهمة- على صعيد السياسة الخارجية- تواجه حكومة أية دولة ذات سيادة؟ بغض النظر عن توجهها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن السياسة الخارجية لحكومة روسيا الحالية تتجاهل هذه المهمة. وعلى سبيل المثال فإن الانسحاب المتعجل الأشبة بالهروب للقوات الروسية من أوروبا الشرقية ودول البلطيق- والذي لاعلاقة له بالحد الأدنى من مصالحنا الوطنية- قد انقلب ليس فقط الى خسارة استراتيجية بل والى خسائر مادية ضخمة تعد بعشرات المليارات من الدولارات الأمريكية.. ولم يتم بعد تحديد الحجم الكامل لتلك الخسائر الهائلة. لكن أعباء تلك الخسائر تقع على كاهل المواطن الروسي العادي. **كما أن الخسائر التي أسفر عنها انضمام روسيا الى العقوبات التي فرضها الغرب عبر الهيئات الدولية على يوغسلافيا والعراق وليبيا خسائر ضخمة أيضا. وقد تحمل اقتصادنا بسبب ذلك خسارة لاتقل عن ١٨ مليار دولار أمريكي.**

إن الحرص على عزة الدولة والمحافظة على وضعها الجيوبوليتيكي وتدعيمه يعتبر شرطا ضروريا لوجودها بغض النظر عن طبيعة القرار السياسي المتخذ، وينبغي على النشاط السياسي الخارجي لروسيا في أراضي الاتحاد السوفيتي السابق أن يتجه الى استعادة الدولة الواحدة التي يجب أن تكون اتحادا متجددا للشعوب الشقيقة تكون أبوابه مفتوحة للانضمام الطوعي لكافة الراغبين في العيش بسلام في البيت المشترك. إن انهيار الدولة الاتحادية والسباق المهووس وراء بيانات السيادة القومية لم يجلبا الخير على شعب من شعوب المنطقة. واتضحت النتائج الملموسة لانهيار الاتحاد السوفيتي في الكوارث الاقتصادية والاجتماعية والانخفاض الحاد لمستوى معيشة الشعوب. والنزاعات القومية واقتتال الأخوة ووقوع الضحايا البشرية الجسيمة والخراب المادي والملايين من اللاجئين، تبدو عملية تمزيق الروابط الوثيقة بين الشعوب التي عاشت في أسرة واحدة خلال قرون طويلة أمرا مخالفا لطبائع الأمور على

خلفية عمليات التكامل التى تجرى فى العالم (أوربا الغربية والبلدان العربية وعدد من البلدان الأخرى) والمشروطة بمتطلبات موضوعية للتقدم الاجتماعى.

ومن الطبيعى أن **استعادة الدولة الموحدة** يجب أن يتم على أساس جديد مبدئيا وهو أساس طوعى صرف يضمن المساواة الفعلية لجميع الشعوب المنضمة للاتحاد ويضمن امكانيات تطبيق الأمانى القومية المشروعة لتلك الشعوب بأكمل قدر ممكن . وفى هذا المجال فإننا نرى أنه لاداعى لتحديد الأشكال الملموسة لوجود وأداء ذلك الاتحاد مسبقا، فقد تكون العلاقات فيدرالية أو كونفيدرالية أو أن تتخذ لنفسها صيغة أخرى تؤلف مابين صيغ متعددة. ويجب أن يعود حل مثل هذه القضايا الى الشعوب نفسها التى أعربت عن رغبتها فى التقارب المتبادل، كما لايجوز فى رأينا أيضا تعجيل عملية بعث الاتحاد بصورة مصطنعة، فلابد لتلك العملية من أن تتطور تطورا طبيعيا، **ولكن المهمة الأولية للسياسة الروسية الآن تكمن فى استعادة الصلات الاقتصادية بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتى**، وهى العلاقات التى دمرت من جراء اتفاق محمية «بيلافوجسكايا» حينما اتفق الرؤساء الروسى والأكرانى والبيلاروسى على انشاء اتحاد ثلاثى بدلا من الاتحاد السوفيتى أواخر ١٩٩١.

وفى نفس الوقت فإننا نعتبر أن من واجب روسيا ومن حقها أيضا الاعتناء بمصالح السكان الروس والناطقين بالروسية الذين وجدوا أنفسهم- دون ارادتهم- خارج حدود روسيا. وعامة يجب بناء جميع علاقات روسيا مع الجمهوريات السوفيتية السابقة فى اطار الحوار السياسى الودى فقط وعلى أساس المعاهدات الثنائية والمتعددة الأطراف. أما النزاعات الاقليمية ماوراء القوقاز وفى آسيا الوسطى ومنطقة الدنيستروب فى مولدوفا فإننا نرى أن على روسيا بل وواجب عليها أن تشارك فى حلها باستخدام الوسائل السياسية السلمية فى الغالب. وفى نفس الوقت فإنه لاينبغى علينا أن نساعد الحكام القوميين المفلسين الذين يريدون البقاء فى الحكم على حساب دماء الجنود الروس، وفى إطار سياستنا مع الجمهوريات السوفيتية السابقة فإن علاقة روسيا بالغرب- فى ذلك المضمار- تكتسب أهمية مبدئية بمراعاة دور الغرب فى العالم المعاصر. ويبدو لنا أن دوائر غربية معينة ووسائل الاعلام التى تسيطر عليها تلك الدوائر تشوه عمدا موقف قوى اليسار والقوى الوطنية الروسية ازاء هذه المسألة راسمة سيناريوهات أشبه بيوم القيامة لتطور الأحداث فى حالة وصول القوى الوطنية الروسية للحكم، أما فى واقع الأمر فإن اليسار والوطنيين الروس لايبحثون عن مجابهة مع الغرب، وليس ثمة لدينا أى تحامل على الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا. وفرنسا وأى بلد آخر. كما أننا نقدر منجزات الحضارة الغربية تقديرا عاليا ونقف مع الاستيعاب المبدع لكل ماهو نافع وقيم فى اطار هذه الحضارة، إلا أن أية علاقات بين الدول هى شارع ذى اتجاهين، وتتوقف طبيعتها مباشرة على موقف كل من الطرفين وليس طرف واحد فحسب ونحن لانستطيع أن نغمض أعيننا عن أن النظام العالمى الجديد الذى تفرضه الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون ينتقص موضوعيا من المصالح الجذرية لروسيا شأنهاشأن العديد من الدول الأخرى، وأود الاشارةبهذا الصدد الى اقتناعنا بأنه من المشكوك فيه أنه سيتسنى الحفاظ على الوضع الحالى للعالم ذى القطب الواحد الأمريكى لزمن طويل. . وحتى إذا لم تستطع روسيا استعادة وضعها كدولة عظمى فإن الفراغ الذى نشأ فى الساحة الدولية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتى سيمتلأ حتما.

ويلاحظ فى ذلك المجال التزايد المستمر **للوزن السياسى والاقتصادى لدولة الصين الضخمة، علما بأنهالاتظهر ميلا للامتثال للنهج الأمريكى. وتتمتع الهند بطاقات استراتيجية كبيرة ستعرض نفسها أكثر فأكثر بمرور الوقت، كما أن روسيا هى الأخرى ستستنهض قدراتهاإن عاجلا أم آجلا بالقدر الكامل،** ونحن نؤمن بذلك ايمانا راسخا ونثق فى أن صوت بلادنا سيدوى من جديد فى المجتمع الدولى. ولهذا فإن المراهنة على تأمين هيمنة غربية وخاصة أمريكية فى شئون العالم هى مراهنة باطلة لا أساس لها من الصحة كما هو اضح. وكلما أدركت العواصم الغربية ذلك بصورة أسرع **كلما تحسن المناخ السياسى فى كرتنا الأرضية.** ولايمكن للتدخل السافر فى شئوننا الداخلية والاهانات التى تمس القومية الروسية الا أن تثير الرفض الحاد لدى جميع أبناء روسيا الشرفاء، ويتولد انطباع بأن النهج الحالى للدول الغربية يرمى لمنع قيام روسيا المستقلة القوية عموما وحتى بغض النظر عن التوجه السياسى والاقتصادى والاجتماعى لتطورها.

ويجب على صناع السياسة الغربية أن يدركوا مدى الخطورة- سواء على الصعيد الأقليمى أو العالمى- لمحاولات الانتقاص وتجاهل المصالح القومية العميقة لدولة كبرى هى روسيا. ناهيك عن محاولات تجزئتها وتقسيمها.

وتنوه جميع القوى ذات التفكير الوطنى فى روسيا بقلق الى أن حلف الناتو لايواصل وجوده فحسب- بعد زوال الاتحاد السوفيتى وحلف وارسو- بل ويوسع من نشاطه، وهو أمر لايسع روسيا المستقلة الا أن تعارضه ساعية بذلك للتغلب على نفسية «الاحلاف المتجابهة» . ونحن نرى أنه من الضرورى ايلاء أكبر قدر من الاهتمام لتعاون روسيا مع دول أوروبا الشرقية التى ظلت خلال فترة طويلة ولاسيما فى العقود الاخيرة مرتبطة ببلادنا فى ميادين مختلفة ، إن الحفاظ على تلك الروابط وتطويرها أمر يستجيب لمصالح روسيا ودول شرق أوربا على حد سواء. وتعير قوى اليسار والقوى الوطنية الروسية أهمية خاصة لتنمية العلاقات مع أهم أطراف العلاقات الدولية وهما: الصين والهند . ذلك أن هذه العلاقات التى تمتد بتقاليدها الطيبة الى تاريخ طويل قادرة على أن تقوم بدور عامل استقرار جبار فى الساحة الدولية، وقادرة على ممارسة تأثير ملائم فى الوضع الدولى.

وفى اعتقادنا فإنه ينبغى على روسيا أيضا أن تمارس سياسة نشيطة فى العالم الثالث من خلال ممارسة التعاون بمختلف أشكاله مع الدول النامية فى الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. **وعلى روسيا أيضا أن تؤيد مطالب الدول النامية الخاصة بإعادة النظر فى العلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة باتجاه توفير أكبر قسط من العدالة** والتغلب على تجربة التبادل التجارى الاستعمارى الجديد غير المتكافئ. لأن ذلك سيوفر مناخا سياسيا دوليا أكثر ملاءمة، كما أن ذلك يتفق مع المصالح الخاصة لروسيا نفسها.

وتنتهى الوثيقة عند هذا الحد، وفى **اعتقادنا أنها تلقى الضوء**- علاوة على ماسبق- على موقف الحزب الشيوعى الروسى من الوضع الدولى الراهن، والعلاقات الدولية التى تتشكل تحت مظلة النظام العالمى الجديد، وربما تكون الملامح العامة لمواقف الحزب الشيوعى الروسى قد اتضحت بمايكفى بتلك الوثائق، الأمر الذى يتيح لنا امكانية الانتقال لاستعراض مواقف الأحزاب الأخرى اليسارية فى روسيا.

كتب



«الأهالى».. بين المطرقة والسندان

د. عواطف عبد الرحمن

كانت البداية اختيار اسم الصحيفة التى قرر حزب التجمع اصدارها بناء على القانون رقم ٤٠ الصادر فى ٢ يوليو ١٩٧٧ والذى ينص فى مادته الـ ١٥ على: «لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين ١و٢ من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة». وعندما استقر الرأى على أختيار اسم «الأهالى» الذى اقترحه «محمد عوده»، كان لابد أن يعرف القراء لماذا تم اختيار هذا الاسم بالتحديد وهل له دلالة خاصة فى تاريخ اليسار المصرى او تاريخ الصحافة المصرية».

ومن هنا نبدأ: فالأهالى الأولى صدرت اثناء ثورة ١٩١٩ أصدرها فرح انطون، حيث ضربت المثل كصحيفة وطنية وثورية من الطراز الأول، ولم ترحمها سلطات الاحتلال فحاصرتها بقرارات المصادرة والتعطيل ثم عطلتها تماما، ولكنها عاودت الصدور بعد مرور فترة الستة أشهر، وقامت بدورها فى تعبئة الرأى العام ضد «لجنة ملنر». واستمرت فى نشر المقالات التى تطالب بالاستقلال وجلاء القوات البريطانية عن مصر الى أن نجحت فى تحقيق المقاطعة التامه بين الشعب المصرى واللجنة البريطانية.

بدأت «الاهالى» المعاصرة على أيدى الأحفاد الذين قرأوا تاريخ الوطن وأستوعبوا دروسه واستلهموا من ملاحم البطولة والتضحيات المتواليةالتى قدمها أبناؤه جيلا بعد جيل، استلهموا تلك البصيرة الواعية واليقين المتوهج دوما الذى حملهم الى خندق الصناع الحقيقيين لتاريخ هذا الوطن وامجاده واستمراريته، خندق المعطائين الشرفاء من كافة الطبقات والكادحين الفقراء ملح الارض وسر ديمومتها. لقد أرادوا باختيار هذا الاسم أن يودعوا فى ذاكرة الأمة أنبل مايليق بانتمائهم لهذا الوطن ومايجعلهم جديرين بأن يحملوا لقب مصريين.

حقبة من تاريخ الوطن

لقد قدم «حسين عبد الرازق» فى محاولة غير مسبوقة احدى الحلقات الناصعة فى تاريخ صحافة المعارضة فى مصر من خلال هذا السفر الضخم الذى ضم ثلاثة عشر فصلا و٤٣ وثيقة شغلت مايقرب من ٨٠٠ صفحه والذى **يؤرخ فيه لحقبة كاملة شملت الوطن وقياداته والشعب وتضحياته ومهنة الصحافة بمعاناتها والتزامها واليسار المصرى بانتصاراته القليلة وانكساراته وهزائمه المتكرره واصراره واستبسال الكثيرين ممن ينتمون اليه على مواصلة العطاء رغم ضآلة الحصاد.**

فلم يقتصر هذا الكتاب الهام على رصد تجربة الاهالى كصحيفة حزبيه معارضة صدرت فى نهاية السبعينيات من هذا القرن بل حرص الكاتب على أن ينتج لنا من خلال الرصد الدقيق والأمين **اطلالة بانوراميه على اليسار المصرى من الداخل..** حالات المد والجزر، والتفاوت بين رؤى الأجيال المختلفة، والعلاقات الانسانية بكل دفئها وصدقها، وأيضا بالشوائب البشرية التى لاتخلو منها أى علاقة انسانية مثل الغيره والتعالى والانانية وغيرها من كوامن النفس البشرية التى لاتظهر إلا فى المحكات والتجارب فتبدو كالبثور فوق سطح النسيج الانسانى النبيل.

حسين عبد الرازق



صحيفة تحت الحصار

تمثلت فى مصر الفتاة ثم الاشتراكية وصحف الاخوان المسلمين وصحف اليسار المصرى (الجماهيرية- الضمير- الملايين)

إن التأريخ لصحيفة مصرية معارضة ليس جديدا فى تاريخ الصحافة المصرية فلقد قدم الكثير من الباحثين الاعلاميين بعض الدراسات الاكاديمية الجادة التى تناولت بعض الصحف المصرية التى تبوأت مواقع الصداره فى معارضة الاحتلال البريطانى مثل **«المؤيد» للشيخ على يوسف و«اللواء» لمصطفى كامل و«الاخبار» لأمين الرافعى** وأيضا الصحف التى واجهت بشجاعة مؤامرات السراى وتحالفها مع الاحتلال وأحزاب الأقليه مثل **«البلاغ» و«روز اليوسف» و«الجهاد»** ومجموعة صحف **«سلامه موسى»** التى استبسلت فى مواجهة طغيان **«اسماعيل صدقى»** فى الثلاثينات. وأن كانت هذه الدراسات قد اغفلت الكثير من صحف المعارضة الأخرى وعليها مسئولية أساسية فى استكمال هذا النقص. فالواقع أن تاريخ الصحافة المصرية يشير الى العديد من اصحاب البطولات فى مجال الكلمة المكتوبة من خلال الصحف والتى تبدأ بأول صحيفة شعبية صدرت فى عهد **«الخديو اسماعيل» وهى «نزهة الافكار» لعثمان جلال (١٨٦٩)** وأغلقت بعد العدد الثانى لأن المناخ السائد آنذاك لم يحتمل صدور صحيفة لم تخرج من عباءة الحاكم. كذلك مجموعة الصحف التى اصدرها يعقوب صنوع **«والمعروف «بابو نضارة»** والسلسلة المضيئة من الصحف التى مهدت للثورة العرابية وكانت لسان حالها واستطاعت أن تنال رواجا شعبيا منقطع النظير وهى **«التنكيت والتبكيت» و«الطائف» للنديم و«المفيد» و«السفير» و«النجاح» لحسن الشمسى «القسطاط» لعبد الغنى المدنى** كل هذه الصحف لم تنل بعد حقها من الدراسة!!.

هذا وقد شهدت الفترة الحزبية الثانية التى بدأت بصدور صحيفة **السياسة (أكتوبر ١٩٢٢)** لسان حال الاحرار الدستوريين الصحف التى كانت تتبادل المواقع حسب وجود احزابها فى السلطة أو المعارضة، فكانت السياسة فى مواجهة الصحف الموالية للوفد **«البلاغ» و«كوكب الشرق»**) وكانت الصحف الوفدية فى مواجهة الصحف الموالية للاحتلال والقصر **(المقطم- الاتحاد- الشعب)** والتزمت صحيفة **الاخبار** بموقف المعارضة الدائم إذ كانت على يسار الوفد. وفى فترة **اسماعيل صدقى** وقعت جميع الصحف الوفدية فى مواجهته كما شهدت فترة الأربعينات صحف قوى المعارضة الجديدة التى

تحديات الخارج والداخل

إن الجديد فى هذه المحاولة انها أول تجربة للتأريخ لصحيفة يسارية حزبية علنيه يقدمها أحد المشاركين فى صنعها ، بل أحد الذين تحملوا عبء الإعداد لإصدارها ثم مسئولية اصدارها ، مع كتيبة مقاتلة من المناضلين المخضرمين والصحفيين الشبان فى مواجهة متصلة وشجاعة لتحديات الواقع، التى تمثلت فى **ضغوط السلطة السياسية وافتراءاتها ومطاردات وتلفيقات الاجهزة الامنية وحملات التشهير والافتراء من جانب الصحف الحكومية**


اسماعيل صدقى
تعطيل الصحف المعارضة للاحتلال

ورؤساء تحريرها وايضا الحملات الظالمة من بعض رموز اليسار الموالى للحكومة والاخطر من ذلك كله عدم رضاء جماهيرها واعتبارها انها لم تكن يساريه بالقدر الكافى ولم تهتم بنشر مشاكل وهموم قواعدها الجماهيرية والحزبية..!!

هذه التجربة الفريدة والشاقة والمليئة بالدروس والعبر مدرسة بحق لفصائل اليسار المصرى على اختلاف توجهاتها أن نعتز بها اولا وان نتعلم منها ثانيا وأن نتأمل ما حفلت به من قدرة على المواجهة والصلابة وايضا من اخفاق وتعثر ووضوح رؤية احيانا وتشوش وارتباك احيانا أخرى.. انها تجربة تداخلت خيوطها الموضوعية والذاتية وارتفعت الى مستوى التحديات التى واجهتها فى كثير من الاحيان وارتبكت وتراجعت **تحت وطأة الضربات التى جاءتها من الداخل. لقد كانت (الاهالى) أقوى فى مواجهة التحديات الخارجة التى فرضتها ظروف وحكام المرحلة ولكن انهكتها نقاط الضعف والثقوب الداخلية والتى لاتزال قائمة حتى الآن.**

لقد عرض **«حسين عبد الرازق»** فى ثلاثة فصول تجربة الاهالى فى فترة أصدارها الاول عام ١٩٧٨ (٣١ عددا) وابرز مايمكن استخلاصه فى هذا الصدد تلك الملحمه المتعددة الفصول من المواجهه الفذة التى خاضتها الاهالى مع النظام الساداتى ورموزه حيث تصدت لكافة القضايا الكفيلة بتعرية وفضح حقيقة النظام الحاكم وممارساته ومؤامراته وتحالفاته المريبة ضد الوطن وعلى الأخص ثورة يوليو وانجازات العصر الناصرى.

ويرجع الفضل الاساسى فى ذلك الى المجموعة المخلصه من المناضلين بالكلمه الذين صمدوا وثابروا وواجهوا بشجاعة كافة التحديات والصعوبات والمؤامرات وعزفوا معا سيمفونية رائعة من العمل الجماعى بلغت أوج تألقها فى دفاع المحامين الشرفاء الذين مثلوا كافة الاتجاهات الفكرية والسياسة دافعوا عن الاهالى وعن الدستور وعن الفهم الصحيح للقانون والديمقراطية ومصلحة الوطن ولعل ابرز ماجاء فى دفاعهم ماشار اليه **«د. يحيى الجمل»** عن اصول الماده ١٩٩ التى حوكمت بها الاهالى وعن تاريخ دخولها التشريع المصرى فقال ..ولقد ولدت عام ١٩٣١ وهى سنة معروفة فى الحياه الدستورية والحياة الديمقراطية والبرلمانية

والسياسية. فى عام ٣١ كان الدستور معطلا، وكانت مصر تحكم بالحديد والنار يحكمها من قال فى شأنه حافظ ابراهيم فى قصيدة لم تنشر وقتها:

اللهم احى ضميره ليذوقها
غصصا لتسقى نفسه الالام
دعا عليك الله فى محرابه
والشيخ والقسيس والحاخام

وكان يقصد بذلك **اسماعيل صدقى** الذى سخر مصر كلها لخدمة **الملك فؤاد** وهو الذى ادخل هذا النص الذى لم يطبق إلا اضطرارا وفى فترات اقل مايقال عنها انها لم تكن فترات نور وطمأنينة واستقرار فى هذا البلد.).

والواقع أن الصلة وأوجه التشابه بين فترة اسماعيل صدقى وفترة السادات متعددة وخاصة فى علاقة كل منهما بالصحافة الوطنية وتسخيرها للقانون كأداة لخدمة السلطة واغراضها ضد إراده الشعب ومصالحه.

اما فى فترة الإصدار الثانية للاهالى (مايو ١٩٨٢) فمن الملاحظ الاختفاء النسبى للاساليب البوليسية والمطاردات والحرب النفسية واشكال الحصار التى تعرضت لها الصحيفة فى فترة الإصدار الاول، ولكن المشكلة كانت فى الحزب وعلاقته بالصحيفة مضافا اليها العوائق الذاتية الاخرى التى تمثلت فى نقص الكوادر الصحفية المدربه والمؤهله والواعية والقادرة على الصمود والمثابرة.

التقدم.. والفساد

ويفاجئنا الكاتب بقدر غير متوقع من المعلومات عن النشره الداخلية لحزب التجمع والتى تعرف بأسم «**التقدم**» وكيف تم تطويرها بعد إغلاق الأهالى (الإصدار الأول) بحيث أصبحت أهم مجله دوريه سياسية فى مصر تنافس اعرق المجلات السياسية المصرية مثل **روز اليوسف والمصور وآخر ساعة**، وذلك رغم الحصار الامنى والاعلامى وضآله الامكانيات الفنية والمادية. وقد صدر منها ٨٦ عددا فى الفترة من نوفمبر ١٩٧٨- مايو ١٩٨٢ وقد اعتمدت هذه النشرة التى تميزت بالطابع الخبرى على عدد كبير من الصحفيين الذين تطوعوا بتزويدها بكثير من الاخبار الهامة المتنوعة والتى كانت سلاحها الرئيسى فى مواجهاتها للسلطة وفى كشفها عن مواقع الفساد. ولعل من ابرز مآثرها حملتها ضد صفقة **التليفونات** التى تمت تحت اشراف رئيس الوزراء آنذاك (**مصطفى خليل**)... وكان لابد أن تنال هذه النشرة التى ازعجت السلطة عقابها الرادع الذى تمثل فى تجريده بوليسية قامت باقتحام المقر المركزى للحزب ومصادرة الآلات المتواضعة التى استخدمت فى طباعتها ومع ذلك لم تتوقف التقدم وظهر العدد ٢١ بعد أقل من اسبوع من مصادرة العدد السابق وذلك بفضل (**عزيزة**) الماكينة البدائية لطبع الاستنسل التى قام بتصنيعها بعض الرفاق الحزبيين القدامى استلهاما من خبرة التنظيمات السرية.

لقد اعاد هذا الاصدار الجسور على التصدى للسلطة بمتاريسها واجهزتها الامنية واسلحتها القانونية التى استخدمت فى غير موضعها، اقول اعاد الى الذاكرة المعركة المجيدة التى خاضتها الصحف الوفدية. صحف **سلامة موسى** فى مواجهتها البطولية لحكم اليد الحديدية (**اسماعيل صدقى**) فى الثلاثينيات عندما الغى رخص نحو مائة صحيفة وكانت قرارات التعطيل تتوالى كالسيل المنهمر. وقد خاض الصحفيون فى هذه الفترة معارك شرسة ضد الحكومة والادارة والبوليس. وعلى الرغم مما لاقت الصحافة المصرية من صنوف الارهاب والتعطيل والانذارى، فإنها لم تتعاون مع النظام بل ساهمت فى كشف حقيقته وتعبئة الرأى العام ضده وشاركت مع سائر القوى الوطنية فى معركة القضاء على حكم **اسماعيل صدقى**. ولعل ابرز مايذكر فى هذا المجال قيام أصحاب الصحف المصادره باستئجار الصحف التى لم تلغ رخصها واستخدامها فى شن الحملات ضد طغيان صدقى وحكومته مما أفقده صوابة ودفعه الى الغاء دستور ١٩٢٣ وأعلان دستور جديد هو دستور ١٩٣٠ الذى تضمن المزيد من القيود ضد حرية الصحافة فضلا عن اصدار قانون جديد للمطبوعات وابتداع جرائم جديدة للنشر.

الوثائق

لقد حاول «**حسين عبد الرازق**» جاهدا أن يعرض من خلال كم هائل من التأصيل، الانجازات والاحباطات التى صاحبت ميلاد الاهالى الاول والثانى وظهور التقدم كبديل مرحلى. ولاشك أن اعتماد الكاتب على الذاكرة وحدها فى انجاز هذا العمل أمر مستبعد وذلك لسببين:

أولهما، القصور الطبيعى للذاكره الانسانية **وثانيهما**، تحذير المؤرخين والمشتغلين بالتأريخ من الاعتماد فقط على الشهادات الواقعية المستقاه من الاشخاص المعاصرين والمشاركين فى صناعة الاحداث إذ سينصحوننا بضرورة توخى الحذر عند التعامل مع هذه الشهادات وضروره تعزيزها بكل ماهو متاح من الوثائق والمخطوطات.

وتشير الهوامش التى شغلت حيزا كبيرا فى الكتاب الى استعانة الكاتب بارشيف الحزب فى أكثر من موضع، **وهنا يجدر توجيه التحيه الى الحزب لاهتمامه بهذا الجانب الذى يمثل الماده الخام لاى دراسة تاريخية تتم مستقبلا عن الحزب وانشطته واسهاماته وممارساته**- إذ من المعروف أن أغلب الهيئات الرسمية وغير الرسمية تفتقر الى وجود أرشيف او بنك للمعلومات التى تسجل انشطة وممارسات هذه الهيئات باعتبارها جزءا من التاريخ العام للشعب المصرى فى كافة قطاعاته السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.. وقد تسبب هذا القصور فى استحالة اجراء الدراسات الاساسية فى مجالات التاريخ الاجتماعى والسياسى والاعلامى بسبب غياب الوثائق والمستندات التى تورخ وترصد بامانة ماحدث.

وتبرز امامنا اربعة محاور رئيسية دارت حولها فصول الكتاب ووثائقه ويمكن تلخيصها على النحو التالى.





أنور السادات
وحسنى مبارك
اختلاف المواجهة

١- قضايا واحداث ومعارك وتحديات المرحلة.
٢- علاقة الصحيفة مع السلطة السياسية.
٣- علاقة الصحيفة مع الحزب.
٤- التحديات المهنية الخاصة باصدار صحيفة حزبية مقروءة ومؤثرة فى الرأى العام وذات خط سياسى واضح وملتزم.

ويضاف الى ماسبق العديد من المحاور الفرعيه التى شملت موقف الكاتب ووجهه نظره فى الاحداث والصحيفة والسلطة والحزب والرفاق وزملاء المهنة.

التعذيب.. الفساد.. الطبقات الشعبية

ولعل اهم القضايا التى اولاها الكاتب عناية خاصة على امتداد صفحات الكتاب والتى لاتزال مستمرة ومثارة بشدة على الصعيدين السياسى والاجتماعى **قضية التعذيب فى المعتقلات واستمرار قانون الطوارئ**. ويورد الكاتب رأيه الذى يشاركه فيه الكثيرون فى قضية التعذيب فيرى: انها تكاد تكون قاسما مشتركا فى كافة الأنظمة العربية المعاصرة بل واجزاء أخرى من العالم ويوجه نقدا مرا **للقوى التقدمية التى انساقت فى تبرير هذه الجريمة او السكوت عليها عند ماموورست ضد قوى رجعيه او مغايرة لها فى الرأى وعندما حان دور القوى التقدمية لتدفع الثمن لم ينفعها الاستنكار والادانة.**

وقد عانت مصر من التعذيب فى العهد الملكى وفى ظل ثوره يوليو سواء فى العهد الناصرى او الساداتى او عهد مبارك واستشهد الكاتب بماقاله **«بشير حاج على»** المناضل الشيوعى الجزائرى الذى تعرض لتعذيب مميت اثناء اعتقاله فى رساله بعث بها الى الرئيس **بومدين** («لن ينتهى التعذيب عمليا الا فى ظل نظام لايستغل فيه الانسان اخاه ولكنى اعتقد أن المسئولين يجب أن يوضعوا امام مسئولياتهم لكى لايستطيع شخص منهم غدا أن يقول كنت أجهل»).

لذلك اهتم الكاتب أن يشير بالتفصيل الى أهم القضايا والموضوعات التى نشرت بالأعداد المصادره من الاهالى فى اصدارها الاول والتى لم يقدر للقارئ أن يطلع عليها، ولعل أهمها فى رأيى المقال التاريخى الذى نشرفى العدد ٢٢ وهو آخر عدد قدر للقراء أن يطلعوا عليه وتضمن روايه **خالد محيى الدين** لقصه الضباط الاحرار وثورة يوليو والتى اعتبرت بمثابة رد على اكذوبة كبيرة ادعاها السادات **بأنه مؤسس تنظيم الضباط الاحرار وليس جمال عبد الناصر**- وأنه تنازل عن القيادة لجمال عبد الناصر. وقد تصدر هذا المقال سطران كتبا بالخط يقولان (أن كتابة التاريخ مسئولية وهى دين فى اعناق معاصريه والعارفين بوقائعه وعدما يستحق هذا الدين الاداء فانه يجب أن يؤدى صحيحا وكاملا) وقد قرر السادات اثر نشر هذا الموضوع اغلاق الاهالى الى الابد كما صرح لمعاونيه.

ومن أهم **قضايا الفساد** التى تصدت الاهالى لمعالجتها قضية **عصمت السادات** التى تميزت الاهالى فى تناولها بمنهج واسلوب مختلف سواء من الناحية السياسية او الصحفية وحازت بعضها على شعبية وانتشار غير مسبوق. فقد انتهزت هذه المناسبة كى تؤكد على أن جذور الفساد لاترتبط بفرد بل تتجاوز شخص عصمت السادات الى منهج وسياسات سيطرت على الحياه فى مصر خلال حقبة السادات وأرتبطت بسياسة الانفتاح وفتح الباب أمام المضاربين والسماسرة والمهربين وتجار السوق السوداء وتجار المخدرات وتجار السلاح وسائر الأنشطة الطفيلية.

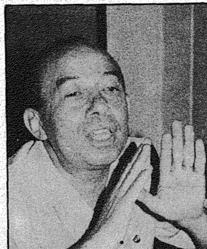
ولاشك أن شجره الفساد فى مصر التى ازدهرت فى الثمانينات وحصدنا ثمارها المرة فى التسعينات هى المسئول الاول عن إفراز ورعاية مايسمى بالارهاب. وتتميز الاهالى بأنها نبهت الى كل ذلك مبكرا منذ اوائل الثمانينات.

والى جانب قضايا الديمقراطية التى حرص الكاتب على ابراز اهتمام الاهالى بها، اشار ايضا الى اهتمام الاهالى **بقضايا الطبقة العامله والفلاحين والموظفين.** كذلك منحت الاهالى اهتماما خاصا لقضية **كامب ديفيد والتطبيع مع اسرائيل** كما خاضت الاهالى **معركة انتخابات مجلس الشعب عام ١٩٨٤** من خلال الافتتاحيات والخبطات الصحفية والتحقيقات والدراسات الميدانية والكاريكاتير، وابتدعت تجربة جديدة فى الصحافة المصرية المعاصرة باصدار عدد خاص صدر فى اليوم السابق للانتخابات جمع بين الصحافة والمنشور والافيش.

ومن الواضح أن قضية استغلال الجامعة تشغل موقعا متقدما من اهتمامات الكاتب إذ حرص على طرحها من خلال تناوله للموضوع الذى نشرته الاهالى حول **حصول جمال السادات** على بكالوريوس الهندسة بالغش وقد اشار الى تفاصيل الجلسة التى خصصها مجلس الشعب لمناقشة هذه القضية وموقف التأييد المثير للخجل الذى تبناه اعضاء الحزب الوطنى بمجلس الشعب ومعظمهم من اساتذة الجامعات، وقد ختمه الكاتب بمجموعة من التساؤلات حول استقلال الجامعة الذى لن يتحقق الا بتطبيق صحيح القانون والتصدى للانحراف. وقد كشفت هذه الحملة عن **معالم طريق الانحدار الذى سارت فيه الجامعة المصرية حتى وصل الحال الى مانحن عليه الآن حيث أصبحت الجامعة مجرد مؤسسة تنفيذية فى خدمة الحزب الحاكم تراعى مصالحه مهما تعارضت مع كافة التقاليد العلمية التى ارساها الرواد العظام ومتجاهله النصوص الدستورية التى تؤكد استقلال الجامعة كأعرق مؤسسة علمية وفكرية فى مصر والعالم العربى.**

وفى الوقت الذى حرص المؤلف على أن يكشف مدى تواطؤ النيابة وتقاعسها فى تسجيل وقائع التعذيب واسماء الضباط المتهمين بالتعذيب لم ينس أن يشير الى نزاهة القضاء المصرى سواء فى مواقفه من قضايا اليسار المصري او تنظيم الجهاد الاسلامى وقد اورد بالتفصيل حيثيات الحكم فى قضية التحريض والتنظيمات المعروفة باسم ١٨، ١٩ يناير ١٩٧٧ برئاسة **المستشار حكيم منير صليب** التى تعد صفعة على وجه

حسين عبد الرازق
تجربة مسبوقة فى تاريخ اليسار والصحافة



النظام السياسى إذ استنكرت تماما وجود شبهة تحريض على المظاهرات وارجعتها الى الاسباب الحقيقية التى اشعلتها وهى ارتفاع الاسعار وسوء الظروف المعيشية.

السادات.. ومبارك

ومن الامور التى استرعت انتباهى ان العلاقة بين الاهالى والسلطة قد اتخذت طابع المواجهة الحادة والمستمرة بسبب الحملات الصحفية التى كانت تشنها الاهالى لكشف ممارسات السلطة وفساد الحزب الحاكم خصوصا فى اصدارها الاول خلال الحقبة الساداتية. وكانت السلطة ترد على حملات الاهالى بحملات امنية وصحفية ومطاردات قضائية لم تتوقف الا باغتيال السادات فى اكتوبر ١٩٨١ . هذا فيما لوحظ أن اساليب المواجهة بين السلطة والاهالى قد اختلفت الى حد كبير فى الحقبة التالية أى خلال فترة الاصدار الثانية والمستمرة حتى الآن. اختفت تماما المطاردات القضائية وثورات الحملات الامنية واستمرت الحملات الصحفية من جانب كتاب الحكومة بالصحف القومية مع استخدام الضغوط الودية والتحايلات غير المباشرة التى تحقق اهداف الحكومة دون إسالة دماء.

ومن ابرز الامثلة على ذلك ماأشار اليه المؤلف بشأن الأزمة التى حدثت عقب نشر الاهالى للتحقيق الخاص بكشف دور **كمال حسن على** رئيس الوزراء، فى حماية البنك العربى الافريقى وتدخل **احمد بهاء الدين** لدى **خالد محيى الدين** لتنبيهه الى الحملة التى ستقوم بها صحف الحكومة للدفاع عن رئيس الوزراء، مما دفع **خالد محيى الدين** الى التدخل لمنع استمرار الاهالى فى النشر حول الموضوع وتقديم **حسين عبد الرازق** استقالته من رئاسة تحرير الاهالى ثم رجوعه عنها، وقد أثبتت الاحداث فيما بعد صحه موقف الاهالى (التى كانت تملك الادلة الموثقة) خصوصا بعد خروج **كمال حسن على** من الوزارة وقيام الشعب بحملة صحفية ناجحة ضد ممارسات البنك العربى الافريقى انتهت بإقالة رئيس مجلس ادارته مما افقد الاهالى نصرا صحفيا مؤكدا كسبته جريدة **الشعب!!**

شباب الصحافة

لقد ركز المؤلف جل اهتمامه لرصد الانجازات التى حققتها **الاهالى** من خلال الجهد الدءوب الذى بذله نخبة من الصحفيين الشبان بإستبسال ملحوظ، اذ كانوا يواجهون ترسانات السلطة امنيا وقانونيا واعلاميا والتى تمثلت فى ملاحقات المباحث ونيابة أمن الدولة ، فضلا عن بلاغات استعداء السلطة التى دأب على نشرها كتاب الحكومة فى الصحف الرسمية، وامتناع المصادر عن تزويدهم بالمعلومات والاخبار، ومع ذلك استطاعوا أن يوجهوا ضربات موجعة الى رؤوس الفساد والمزورين ولصوص الوطن وايضا للاقلام المأجورة على دورها التاريخى فى الدفاع عن الانحراف والفساد السلطوى. **ولكن ذلك لم يحل دون تسجيل المؤلف للملاحظة الهامة التى اشار فيها الى وجود ظاهرة غريبة فى الاجيال الجديدة من الصحفيين الشبان وهى ظاهرة رفض أى نظام يحمل قدرا من الالتزام ازاء العمل بالاضافة الى العجلة البالغة وعدم احترام خبرة وتجربة الاجيال السابقة عليهم وان كان قد استدرك مشيرا الى انها ظاهرة محدوده**

وقد اثيرت قضية العلاقة بين رئيس تحرير الاهالى والمحررين فى أكثر من موضع ولم يوضح لنا **«حسين عبد الرازق»** اسباب عدم نجاحه فى خلق جبهة موحده متفاهمة من المحررين داخل الاهالى. وقد كان يعزو اسباب عدم رضائهم الى تحريض بعض اعضاء الامانة العامة للحزب ومجلس ادارة الصحيفة وهذا فى رأيى غير كاف فى توضيح اسباب عدم نجاح علاقات العمل داخل الاهالى خصوصا وان هذه المشكلة ظلت مستمره بعد ترك **«حسين عبد الرازق»** لرئاسة تحرير الاهالى. وكذلك لوحظ فى التقارير الدورية التى كان يقدمها المؤلف للمناقشة أمام اللجنة المركزية للحزب وكان يحرص على استيفائها للجوانب المالية والادارية والاولويات والتوجهات السياسية الصحفية والانجازات التى حققتها الاهالى .. وقد خلت من آراء المحررين. وعملا بالمنهج الذى التزم به حسين عبد الرازق فى هذا الكتاب ، **كنت اتمنى أن ينشر تقرير اللجنة التى قامت بالتحقيق فى شكاوى محررى الاهالى ورده على هذا التقرير لأن الفائدة من استخلاص جوهر هذين التقريرين تتجاوز بما لايقاس مراعاة العلاقات الشخصية خصوصا وانها كانت ستكشف اتجاهات التفكير ورموز ودلالات الواقع المجتمعى والواقع** المهنى فى اذهان الاجيال الجديدة من الصحفيين الشبان. لذلك تتزايد اهميتها فى مساعدتنا على وضع تصور استراتيجى افضل لعلاقات العمل فى الصحف الحزبية نتجاوز به الكثير من السلبيات التى يحفل بها العمل الصحفى عموما سواء فى اطار علاقة الزملاء ببعضهم او علاقاتهم برؤسائهم او علاقاتهم بالسلطة.


خالد محى الدين قصة الضباط الاحرار

أزمة اليسار المصرى

ورغم الجهد والنجاح الذى حققته الاهالى وتمثل فى حملاتها الجادة لكشف مساوئ السلطة وحواراتها الناجحه مع رموز المعارضة من كافة الاتجاهات السياسية وتحقيقاتها المستمرة عن المعتقلين من التيار الاسلامى والتيارات الاخرى ومعاناه اسرهم وتخصيص باب بعنوان بريد المعتقلين. ورغم التقدير الذى نالته الاهالى من جانب الباحثين الجادين فى المؤسسات الصحفية الحكومية- الا أن ذلك لم يحل دون نشوب العديد من المعارك داخل الحزب بخصوص الاهالى، والذى فجر الكثير من الصراعات التى كشفت عن **أزمة اليسار المصرى ونقاط الضعف البنيوية التى يعانى منها بقدر ماكشفت ايضا عن الجوانب الايجابية فى بعض ممارسات هذا اليسار** والتى تجلت كأوضح ماتكون فى امرين اساسيين. **اولهما** الاستمرارية فى مناقشة اداء الاهالى من جانب اعضاء اللجنة المركزية والامانة العامه والحرص على اشراك امناء المحافظات وهيئة تحرير الاهالى وذلك بصورة دوريه لم

تنقطع خلال الست سنوات عمر رئاسة تحرير حسين عبد الرازق لصحيفة الاهالى.

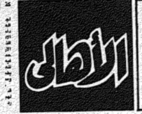
وثانيهما حرص رئيس التحرير على نشر مناقشات اللجنة المركزية التى كانت تدور حول الأهالى. وللأسف أن **هذا التقليد الديمقراطى غير المسبوق فى الصحافة الحزبية قد اختفى من الاهالى فى** الفترات اللاحقه.

ورغم الاحتفاء والترحيب الذى قوبل به التقرير المقدم من مجلس تحرير الاهالى فى دوره يناير ١٩٨٢ الا أن دورة ابريل ١٩٨٣ كشفت عن وجود حمله شعواء فى صفوف الحزب ضد الاهالى، حيث برز بوضوح رفض البعض لفكره استقلال الجهاز التحريرى للأهالى وطالبوا بضروره إخضاعها للمكاتب والهيئات الحزبية ، وأثيرت قضية هويه الاهالى وهل هى مجرد صحيفة تقدمية أو صحيفة حزب يسارى ولمن تتوجه؟ وماذا تريد :فضح وادانه ممارسات الحكومة أم قيادة حركة الجماهير...؟

والواقع أن هذه التساؤلات الهامة ظلت مطروحه طوال فترة الست سنوات ، واستنزفت الكثير من الجهد والوقت من عمر الحزب والاهالى معا، ودفعتهم للدخول فى دوامة من اللجان وتقاريرها وجلسات الاستماع.. **رغم أن مشكلات الاهالى كانت واضحة لدى اللجنة المركزية والحلول ايضا كانت شديدة الوضوح ، ولكن قياده الحزب كانت تحاول التحايل على الموقف وتأجيله بأستخدام الاسلوب الحكومى المعروف وهو احاله الموضوع الى لجان.**

وقد برزت خمس قضايا اساسية دار حولها النقاش فى دائره الحوار التى خصصتها الامانة العامة للحزب لمناقشة الاهالى.

اولا: مدى تعبير الجريدة عن الخط السياسى للحزب. وهذا يستلزم أن يكون للحزب خط سياسى واضح وخط جبهوى محدد ومواقف سياسية تعلن فى الوقت الملائم والمواكب للأحداث . وهناك اتجاهان برزا من خلال المناقشات حول كيفية تجسيد الاهالى لخط الحزب أولهما يرى ضرورة تشكيل مجلس تحرير الاهالى من مختلف الفصائل التى يتكون منها الحزب بغض النظر عن مراعاه الكفاءة المهنية بالنسبة للعمل الصحفى: ويرى الاتجاه الثانى أن تشكيل مجلس تحرير قادر ومتمكن مهنيا بغض النظر عن انتماء اعضائه السياسى أهم للصحفية كى تعبر عن كل الاتجاهات من ناحية وتواجه التحدى الخاص



بضرورة أن تكون صحيفة مقروء، ومؤثرة فى الرأى العام المصرى.

ثانيا: وجود منهجين مختلفين بشأن الهوية الصحفية للاهالى منهج يعتبرها صحيفة جماهيرية تعتمد على الاساليب الصحفية الحديثة من حيث اعطاء الاولويه للخبر والتحقيق والصوره والعمود والكاريكاتير. والثانى يطالب بصحيفة تعليميه اكاديمية اقرب الى المجلات المتخصصة تعتمد على المقالات والدراسات وشرح النظرية والتعليق على الاحداث ورفض هذا المنهج الاساليب الصحفية الخبرية اذ يعتبرها إثارة ديماجوجية.

وقد أعتمدت الصحيفة على المنهج الاول مع مراعاة الجوانب الثقافية والفكرية فلم تسلم من الاتهام بأنها صحيفة سطحية وخفيفة من جانب بعض التيارات الحزبية وايضا اتهمتها القواعد الجماهيرية بأنها تتوجه أصلا الى النخبة المثقفة ولاتراعى المستوى الثقافى لدى البسطاء من قرائها!.

ثالثا: دور الاهالى فى نشر النشاط الحزبى المركزى والمحلى وهنا تثار قضية ان يعبر النشر عن نشاط ونضال حقيقى ولايكون بديلا للنشاط الحزبى.

رابعا: طبيعة العلاقة التنظيمية بين الاهالى والحزب وهل تعبر الاهالى عن الخط السياسى للحزب أم تعبر عن فصيل واحد وتتجاهل الفصائل الاخرى.

خامسا: الاوضاع والقضايا المالية والادارية والموقف من الاعلانات وتأثير ذلك على الاداء الصحفى للاهالى. وتثار هنا قضايا احتجاج بعض امناء المحافظات واعضاء الامانة العامة على نشر اعلانات لشركات توظيف الاموال وبعض رموز الفساد لمالها من تداعيات خطيرة على مصداقية الصحيفة لدى قرائها. ومن الملفت للنظر والجدير بالاهتمام أن **امناء المحافظات وابناء الاعلام بها قد عبروا عن ارائهم بوضوح وبلا مجامله أو (حذلقة نظرية) حول ازمه العلاقة بين الحزب والاهالى وأجمعوا على أن الأزمة ليست ازمة الاهالى فقط بل هى فى الاساس أزمة الحزب فلايكن أن تكون الصحيفة قويه ومؤثرة لدى الجماهير بينما يفتقد الحزب هذا التأثير** لأنه فى الواقع حزب النخبة االمثقفة ويتوجه خطابه بالاساس اليها اكثر مما يتوجه الى الجماهير وأن المشكلة هى كيف يترجم الخطاب الاعلامى للحزب خطابه السياسى ، وأن الصحيفة لم تقدم اعلاما جيدا عن الحزب كما أن الاعلانات عن شركات توظيف الأموال والقوى المعادية للمصالح الجماهيرية تعد نقطة ضعف بارزه فى اداء الصحيفة كما أجمع امناء المحافظات على أن الاهالى قد قامت بدور ايجابى لايمكن انكاره لصالح الوطن والكادحين بصورة عامه وأكدوا أن الصحيفة تحتاج الى تعزيز مادى وبشرى وانها لو منحت أمكانيات افضل فلاشك انها يمكن أن تقوم بدور أفضل من التنظيم الحزبى ذاته . ولكن ركزوا على أن الخطاب السياسى والصحفى للجريدة يتوجه الى المثقفين وليس للقارئ العادى.

وقد لخص رئيس تحرير الاهالى وجهه نظره فى أزمة الاهالى والتى عرضها امام اللجنة المركزية فى ثمانى نقاط تمثلت فى نقص الكوادر ومأساة المقر ووجود مشكلات تنظيمية بين جهاز التحرير وبعض أجهزة الحزب وضعف التخطيط الادارى والمؤسسى للصحفية والخلاف بين الادارة والتحرير وعدم وضوح موقف قيادة الحزب من صحيفة الاهالى.

جيلان ومفهومان

وفى رأيى أن **الصراع الاساسى داخل الحزب بالنسبة للاهالى كان يدور بين جيلين من اليسار وعقليتين ومفهومين. جيل المنظرين من القدامى والمخضرمين الذى يمتلك الخبرة السياسة والرؤية الاستراتيجية** التى يغلب عليها الطابع الدوجماتيقى. ولم يتح لاغلب المنتمين لهذا الجيل فرصه العمل الصحفى الا فى اطار التنظيمات السريه ويريد اخضاع الجريدة بالكامل لرؤية الامانة العامة واللجنة المركزية وله تحفظات هامه على ممارسات الاهالى واداءها الصحفى ولكن

لاتخلو هذه التحفظات من الطابع الذاتى بل والشخصى.

وجيل اليساريين الممارسين الذين **يمتلكون خبرة معاصرة فى العمل الصحفى العلنى وتتسم رؤيتهم للواقع بالطابع الراديكالى الجذرى يتطلعون الى خلق صحيفة معارضة بالمعنى المتكامل والصحيح عمليا ونظريا، وان كانت يشوب بعض ممارساتهم طابع الحده فى بعض الاحيان.** وقد أدت ممارساتهم الى تحقيق قدر كبير من النجاح للصحيفة ساعدت عليه ظروف موضوعيه هى المناخ السياسى العام والقدره على العمل الجماعى الموحد ووضوح خط الحزب اى تحديد ماذا يريد الحزب فى هذه المرحله بالذات وقد يبرز هذا بوضوح فى فترة السادات والعامين الاولين من حكم مبارك.ولكن عندما تغيرت الظروف الموضوعية وطرح الواقع أجندة جديدة للاولويات (ليست جديدة تماما) لأن بوادرها كانت مطروحه فى الفترة السابقة ولم يستطع الحزب تحديد ماذا يريد بوضوح. انعكس ذلك على البناء الداخلى للصحيفة فظهرت السلبيات التى انحصرت فى ظهور عدم التجانس الفكرى والسياسى بين اعضاء مجلس الادارة والمحررين وبين قياده الصحيفة واتساع الفجوة بين رؤية التيار الأول من المخضرمين وبين قيادة الاهالى. وقد تم **استثمار بعض السلبيات والصغائر بصورة غير لائقة مثل صدفة تواجد عائلة واحدة من الصحفيين اللامعين علي رأس الصحيفة مما اعطى الفرصة للبعض لاعلاء شأن التناقضات الثانوية بحيث أصبحت ذات طابع عدائى وغطت على المشكلات الرئيسية التى كان من المتوقع أن تواجهها الامانة العامة واللجنة المركزية بقدر اكبر من سعة الافق والموضوعية وادارك الفرق بين الاساسى والثانوى فى جوانب الصراع** لأن تغليب العوامل الثانوية ادى الى ضياع الاساسى والجوهرى مثل التركيز على المسائل التنظيمية وعائليه القياده على حساب مدى وضوح الخط السياسى . ورغم أهمية الجوانب التنظيمية التى كانت تخفى فى طياتها اسبابا شخصيه الا أن العامل الحاسم هو ضرورة تحديد الخط السياسى بوضوح.

لقد تراوحت الانتقادات التى وجهت للاهالى خلال رئاسة تحرير حسين عبد الرازق مابين افتقادها للغة المشتركة مع الجماهير وتركيزها على النخبة المثقفة، وانها لاتعرض الايجابيات فى الحياة المصرية المعاصرة بصورة كافية- وانها لاتعبر عن التنوع القائم فى فصائل اليسار المصرى بل تعبر عن فصيل واحد، وانها لاتهتم بالريف اهتماما كافيا، ولاتهتم بمايليق بقضايا النساء، والشباب والاطفال، والفلاحين.. ومن ايجابيات الاهالى اهتمامها بقضايا التعليم والاقتصاد والشئون العربية والكاريكاتير السياسى الذى ازدهر على صفحاتها بصورة مؤثرة فى الرأى العام. من المآخذ سيطرة اسماء قليلة على الكتابة فى الاهالى وانتقاد التنوع والروح الجبهوية او التجمعية.

والسؤال هو: الى أى مدى ترجمت الاهالى الخط السياسى للتجمع....؟ وهل نجحت الاهالى فى أن تصبح جريدة مقروءة ومؤثرة لها دور فى قياده الرأى العام المصرى؟

لقد اختلف الحزبيون والمسئولون عن تحرير الاهالى فى تشخيص الازمه واسبابها، ارجعها البعض لعدم وضوح الخط السياسى للحزب ووجود فجوة بين رؤية الحزب وممارسة القائمين على رئاسة تحرير الاهالى. وارجعها البعض الآخر الى اسباب شخصية (عائلية القيادة) او تضخم العامل الذاتى لدى المثقفين والصحفيين على وجه الخصوص.. وللأسف فوجود بعض اقارب لرئيس التحرير فى الاهالى رغم كفاءتهم وألمعيتهم وجديتهم كانت مطعنا ونقطةضعف ومشجب علقت عليه كافة السلبيات الآخرى

بعد ذهاب **حسين عبد الرازق** افتقدت الاهالى نغمة النقد الجذرى للسياسات الحكومية. ويرجع ذلك فى الاساس -من وجهة نظرى- الى عدة أسباب اولها واخطرها تغير الخط السياسى للحزب أو مهادنته للحكومة فى كثير من القضايا المحورية بسبب تغير المناخ العام وظهور تحديات جديدة. وثانيا استمرار تركة السلبيات التى صاحبت الاهالى منذ ظهورها وابرزها عدم وجود فريق عمل متجانس فكريا ومؤهل مهنيا ويمتلك الرؤية السياسية والادوات الصحفية والاهم يمتلك الرغبة والقدرة على العمل الجماعى وثالثا عدم وجود اطار مؤسسى تنظيمى مستقل للصحيفة يتمثل فى وجود مقر لائق وجهاز ادارى له اختصاصات واضحه ومحددة وجهاز تحريرى ملائم وأن يكون التنسيق والتعاون بينهما على درجة رفيعة من الوضوح.

غرائب وتناقضات النفس البشرية

ان هذا الكتاب يحوى تجربة ثرية بكافة المقاييس العلمية والسياسية فهو يحوى **رصدا امينا موثقا وتحليلا جادا لحقبة هامة من تاريخ اليسار المصرى فى اطار تجربة شاملة تشغل موقع القلب منها ولكنها أشمل بكثير من مجرد التأريخ لصحيفة أو مجموعة من البشر شاركوا فى العمل الوطنى من خلال مايجيدونه وهو الكتابة او العمل الصحفى.**

ولكن ماهالنى وأثار قلقى هو هذا الكم من الممارسات التى قام بها البعض داخل حزب التجمع ولايمكن تصنيفها تحت أى عنوان فكرى او اخلاقى أو سياسى لانها تفتقر الى أهم المعايير التى تؤهلها لهذا التصنيف ويمكن فقط وضعها فى خانة **غرائب وتناقضات النفس البشرية** والتى استعصت حتى الآن على علماء النفس والاجتماع لكشف كافة كوامنها وخفاياها.. ومما يمنح النفس بعض العزاء ان كافة التجارب السياسية والحزبية التى أعلنت انتماءها لجموع الفقراء والكادحين لم تخل من هذه السلبيات التى ترجع اغلبها الى عوامل ذاتية مما اهدر الكثير من تضحيات ونضال الالاف من الشرفاء الجادين الذين افنوا حياتهم من أجل اعلاء قيم العدل والخير والحق والجمال.

وسوف اختتم تعليقى بالكلمات التى استهل بها **حسين عبد الرازق** ملحمته التى شهدت أصدق لحظات عطائه هو ورفاق رحلته لمهنته ولحزبه ولوطنه والتى عرض من خلالها الوقائع والملابسات التى احاطت بتجربة الاهالى خلال ٦ سنوات زاخرة بالعديد من الانجازات المهنية والوطنية ، حيث حاول ان **يتجاوز خلالها ذاته البشرية بكل مايحويه من نقاط ضعف ومرارة ولقدم لنا وللمكتبة العربية وللاجيال الجديدة من الصحفيين تجربة لفترة غير مسبوقة فى تاريخ اليسار وتاريخ الصحافة المصرية قال:** «واننى سأطوى هذه الصفحة بحلوها ومرها بانتصاراتها وهزائمها بالصواب والخطأ فيها وابدأ رحلة جديدة على نفس الطريق- الذى اخترته واختاره الالاف بل عشرات الالاف منذ سنوات طويلة.. طريق اليسار.. طريق الاشتراكية والعدل.. طريق الحق والحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان».

أرشيف اليسار

سعد الساعى الكادر الواعى

ولست صاحب هذه التسمية، فصاحبها الشاعر الرفيق فؤاد حداد. كانا صديقين وبين جمهرة السجناء نشأت بينهما ثنائية حميمة، عشق الشعر، هدوء التعامل، رقة المشاعر. ولعل فؤاد بحث عما يميز سعدا فوجد شيئين «العضلات» و«الوعى».. واختار الأخير.

... فى صيف ١٩٥١ كنت ألح بلهفة- لاأدرى سر حماسها- على البحث عن مسئول.. فالمسئول سافر، وانقطع الاتصال.. أخيرا ابلغونى بالموعد: السابعة وعشر دقائق صباحا على مشاية كوبرى طلخا.. والمسئول هو الرفيق **«فهد»** وسوف يعرفك هو.

تشاجرت مع أمى بعد أن استرابت فى خروجى المبكر فى الاجازة، وأكد لها حدسها اننى ذاهب لموعد حزبى، وعلى مشاية كوبرى طلخا وفى السابعة وعشر دقائق بالضبط أندفعت نحوى قاطرة تجرى بسرعة مذهلة.. رجل مفتول العضلات، بل هو كتلة من العضلات، يرتدى شورت والعرق يغطى كل جسمه. فرمل. توقف. هدأت أنفاسه على الفور وكأنه لم يكن يجرى. اهلا يارفيق.

بدأنا فى التعارف. تمشينا. جلسنا فى ظل جميزة فى طلخا. قدمت له تقريرا عن مجموعة الخلايا التى أعمل معها. تدفق نثرا وشعرا وحماسا بما ملأنى إعجابا بهذا الفهد.

من خلال جلستنا تعرفت على ملامحه، هو إذن إبن عم عبد **اللطيف الساعى**، ذلك المدرس العجوز، رأيته دوما يتهادى

د. رفعت السعيد

سعد الساعى



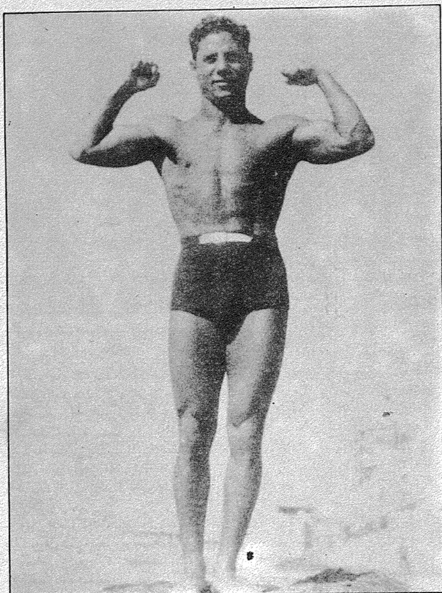
بجلابية بيضاء وطاقية مثلها ومنشة مجتازا ميدان سيدى البباع بالمنصورة ليختار موقعا مميزا على باب محل المكوجى ثم يلتف حوله الكثيرون ليستمعوا الى ذات النغمات التى تمزج فى براعة بسيطة ومستعصية بين السياسة والأدب والحكاية. وبين الشعر والنثر. وكنت أنتهز زيارتى للصديقين **حسن وعبده عباس** لاندس معهما فى حلقة المريدين.

هو إذن شقيق تلك الفتاة الجميلة «روحيه» الوحيدة التى كانت تنساب فى شوارع الحى دون أن تتجاسر عين للارتفاع نحوها. فهى إبنة الرجل المهيب عم عبد اللطيف.

وبعد أن انتهى الاجتماع، طلبت موعدا آخر. رجوت ألا يكون مبكرا، قال: الخامسة وعشر دقائق. بعد فترة فسر لى سر الدقائق العشر الزائدة، البيت كله ليس فيه أى ساعة، ولا راديو، وهو يضبط مواعيده على راديو الجيران المفتوح دوما، وعندما يسمع دقات الساعة فى الراديو، ينزل، يجرى ليقطع المسافة المحسوبة فى عشر دقائق.

****

الاسم : سعد عبد اللطيف الساعى
الاسم الحركى: فهد
المهنة: مدرس- محترف ثورى
تاريخ الميلاد: ١٥ أبريل ١٩٢٥
تاريخ الوفاة: ١٤ يونيه ١٩٩٤



الاسرة جاءت من قرية بطره القريبة. والفتى عانى معها كل معاناة طالب فقير. الأب مدرس وفدى مشاغب، فقد وظيفته الحكومية فى تصادمات الوفد مع الطاغية صدقى، وعندما جاء الوفديون نسوه، واضطر للعمل فى مدارس خاصة بأجر زهيد. حكى لى القصة بمرارة مريرة وقال بعدها مالم أنسه أبدا: **«الافيال تتصارع والعشب يتكسر»** كان يقولها ضاحكا، مؤكدا أنه أبدا لم ولن يتكسر.

ثم يردد أبيات شعر لعبد الله النديم، صمم أن أحفظها وان اتقن نطقها..

صلينا ياهموم لقد علمنا
بأنا الصلب صلبا لايلينا
لناجلد على جلد يقينا
اذا زاد البلا زدنا يقينا.

ويحتاج **سعد** كى يصل الى الجامعة لمعجزة، ويحقق المعجزة بنجاحه فى مسابقة اللغة العربية الذى يؤهله للحصول على مجانية طوال سنوات الدراسة. ويتراكم الابناء فى الاسكندرية حيث اعتاد طلبة المنصورة أن يتلقوا دراستهم الجامعية. وتسافر معهم **«روحية»** تترك مدرستها لتمكن اخوتها من الدراسة. وينال **سعد** ليسانس الآداب عام ١٩٤٩ ويحصل على جيد جيدا بمرتبة الشرف، ويرشح لبعثة فى الخارج، لكن العمل النضالى يحتاجه، فيترك كل أحلام المستقبل (دكتوراه- استاذ جامعى) ليكتفى بأحلام حزبه وشعبه.

لكنه كان يمتلك حلما خاصا.. أن يصبح بطل العالم فى الملاكمه. منذ ١٩٤٦ حصل على لقب بطل مصر فى وزن خفيف المتوسط وامتلك حلم بطولة العالم. لكن صعوبة الحياة ، وانغماسه فى النضال اليومى المرير وتلاحق فترات السجن وضعف الامكانيات لم تمكنه من تحقيق أمنيته.



سعد يستمع الى الفنان الكبير سيف وانلى



المرحوم الوالد عبد اللطيف الساعي

لكن حبه للملاكمة ظل يلاحقه ، وجسده العبقري العضلات ، قوته الهرقليه يواصلان إلحاحهما. ذات يوم توجه الى حى بحرى بالاسكندرية لشراء سمك، وفى طريق عودته وجد ناد رياضى به مباراة ملاكمة، ترك السمك جانبا واعتلى الحلبة متحديا الملاكمين واحدا بعد الآخر، وبعد أن تغلب على الجميع تذكر أكلة السمك.

وفى المنصورة كان ضيفا دائما على حلبة الملاكمة فى نادى البحراوى يدرب ويستعرض دون منافس حقيقى. وكانت الملاكمة سلاحا له فى معاركه الدائمة مع البوليس. وعندما كنا نقوم بمهام حزبية (جمع توقيعات على نداء السلام- توزيع منشورات- كتابة على الجدران) كانت تعليماته لنا، عندما يظهر البوليس إهرب، ويستحسن أن تضربه قبل أن تهرب. كان يحكم قبضته لتصبح قطعة من صخر، ثم يشير بها الى نهاية الفك قائلا: واحدة هنا فى الجو (أى الفك).

ولعل هذه التعليمات قد أفادت بعض الرفاق الملاكمين مثل **عبده عباس وعبد الفتاح موافى وعادل شراكى**، فكانوا يطبقون التعليمات :«واحدة فى الجو» ثم يهربون».

أما أنا فقد كنت الضحية. ذات يوم كنت مع مجموعة نجمع توقيعات على ميثاق استكهولم للسلام.. على مدخل القهوة أطل **عم مصطفى** المخبر وهو بنيان ضخم يرتدى البالطو ويمسك عصاته التقليدية، بإشارة منى هرب الرفاق حاملين أوراق التوقيعات، ثم استجمعت قبضتى و.. واحدة فى الجو. وأحسست أن يدى قد تهشمت أما البنيان الواقف أمامى فقد أطبق على عنقى، ولولا بعض من الاحترام لابى لأجهز على، لكننى تلقيت مايكفينى من لكمات.

وكالعادة كانت نقطة الالتقاء، بيت عم عبد اللطيف (حيث نلتقى، ونخبئ أوراقنا، وترك مواعيدنا) وذهبت الى هناك مهشما، وضحك عم عبد اللطيف طويلا، أما سعد فقد كان يغلى ولم يفلت المخبر من قبضته فقد ناله يوما وأذاقه مذاق: «واحدة فى الجو».

***

وفى عام ١٩٥١ فصل سعد من المدرسة التى كان يعمل بها. فما كان لمدرسة أرستقراطية كمدرسة «**سان مارك**» أن تحتمل مدرسا مشاغبا، ولايكف عن النضال ولا عن الحديث عن آرائه.

وتفرغ سعد للنضال.

وفى ١٩٥٣ يعتقل وحتى ١٩٥٦ يظل يرتحل بين معتقلات عدة: المنيا - بنى سويف.. وغيرهما ثم يستقر فى أبى زعبل.

يفرج عنه ليأتى العدوان الثلاثى. وينسى آلام الخصومة مع الحكم ، وعذابات المعتقل ويلبس الكاكى ويحمل رشاشا ليحمى الوطن الذى أحب.

ولايمضى سوى وقت قليل لايكفى كى يحقق أيا من أحلامه ليقبض عليه من جديد فى مطلع ١٩٥٩ ليبقى فى سجون العذاب والتعذيب حتى ١٩٦٤.

... وفى السجن كان وحشا فى مواجهة زبانية التعذيب، وحنونا كأم رقيقة مع رفاقه. ففى سجن أبو زعبل حيث كانوا يفرضون على كل معتقل مقطوعية لتكسير الحجر ونقله كان يسرع بتكسير ونقل مقطوعيته ثم يلاحق الضعفاء من المعتقلين (**د. لويس عوض وأمثاله**) لينجز لهم مقطوعيتهم. وكثيرا ماتعرض للتعذيب بسبب ذلك.

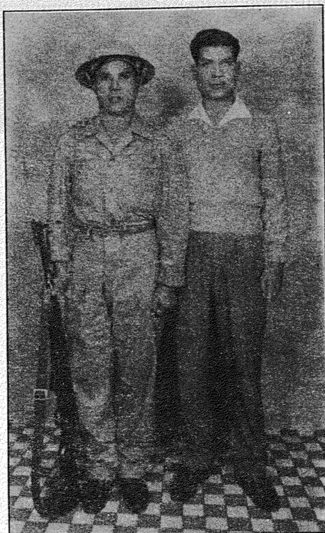
وكان سعد واحدا من المناضلين المتكاملين.. فكثيرا ماخاض غمار العمل الجماهيرى، وهو مهيج وقائد مظاهرات من الطراز الأول. وقد شهدته شوارع الاسكندرية محمولا دوما على الاعناق قائدا لمظاهراتها فى ٤٦ و٤٧ و٥٠ و١٩٥١.

وقد روى لى كيف كانت الاسكندرية تموج بمظاهرات صاخبة عام ١٩٤٧ مساندة لإضراب ضباط البوليس، وفى تلك الاثناء كان أحد الرفاق وإسمه «**سعد فريد**» مقبوضا عليه، واعتلى سعد أحدى المظاهرات وصك الهتاف الذى رددته الاسكندرية كلها «**الشعب يريد.. سعد فريد**» . وكان منظما ذا كفاءة عالية ، فعندما تولى مسئوليتنا فى صيف ١٩٥١ نجح فى تنظيمنا فى قوة عمل لاتهدأ، لم يترك لنا أية مساحة من الوقت بلاعمل. تثقيف لايتوقف . كتابة على الجدران جمع للتوقيعات تجنيد . وحتى التربية البدنية والجرى كان يفرضهما كجزء من تكوين الكادر.

وكان سعد أيضا قادرا على العطاء.

سعد مع زوجته وولديه شهدى وحنان





سعد الساعي بملابس الجيش الشعبي سنة ١٩٥٦ مع فاروق الساعي

الفكري، كان محاضرا متميزا، وقدم العديد من الاسهامات منها ترجمته لكتاب «الدورة الاقتصادية».

والحماس الدافق لايتوقف. ليجر معه الاسرة كلها فمحمد الاخ الاصغر يعتقل هو أيضا أما روحية التي تزوجت من مناضل هارب لم تكن تعرف في البداية سوى إسمه السري (ابراهيم خلاف) فقد خاضت مع زوجات وأمهات المعتقلين والسجناء الشيوعيين معارك عديدة وقبض عليها أكثر من مره.

***

وكان سعد شاعرا

وفي أول مايو ١٩٥٦، وأثناء إضراب عن الطعام في معتقل ابو زعبل بدأ ملحمة طويلة يبعث ببعض منها سرا الى عم عبد اللطيف.

البسمة السكرى تشع بها الملامح والعيون.

وسنابل الآمال ترسمها القصائد والفنون.

والأغنيات تهز جدران المنافي والسجون

ورفاقنا في نشوة النصر المظفر يضحكون

....

....

نحن الوريث لمجد أحمس يوم رد الغاصبين

أسد يزمجر في فلول من جيوش المعتدين

حمل اللواء وخلفه سارت جموع الزارعين

....

....

وعلى ربى المنصورة الغناء تخطر كالغزال

فوق الضفاف الشاعرات تطير من سكر الدلال

وأتى صلاح الدين يزأر وقد تسربل بالهلال.

.. وتمضى الملحمة طويلة لتكمل قرابة الستمائة بيت لكن أغلبها يفقد في السجن.

وكانت رسائله من السجن تمتلئ شجاعة وتفاؤلا.. وفي رسالة الى عم عبد اللطيف مؤرخة في ١٥-٨-١٩٦٣.

«أن أياما مشرقة.. بالأمل تنتظر بلادنا رغم أحلك أيام الشقاء، والإرهاب والقسوة، **لأننا تنظر الى الظروف التي تمر بها بلادنا نظرة موضوعية، تسمو فوق الآلام الذاتية والضربات الطائشة.**

وكانت رسائل عم عبد اللطيف الجوابية موجهة الى كل المسجونين وليس الى سعد وحده، ويجرى تداولها من يد الى يد، حتى أن بعض الضباط كانوا يتداولونها إعجابا باسلوبها وشجاعة كاتبها وصدق بصيرته.

وعندما يفرج عن «**ابراهيم خلاف**» زوج روحية يبعث اليه عم عبد اللطيف برساله من المنصوره.. «وعلى العموم فقد بدأنا أول الطريق، وسنسير في سبيل تحقيق الهدف بمعونه الله وتوفيقه الى نهايته. وسترون مصر ناهضة والشرق وقد نفض الغبار عن نفسه، ورفع رأسه، ومزق قيده.

وسيحقق الله لكم كل ماكنتم تحبون لوطنكم العزيز وتنشدون لابنائه فاطمئنوا، وأبشروا فإنه معكم ولن يبخسكم جهادكم. والوطن شكور ذكور، لاينسى إحسان المحسنين ولاتضحية المضحين، فلا تهنوا ولاتحزنوا فأنتم الأعلون، والله معكم وهو هاديكم وحاديكم».

ولكن قرار الحل يهبط على الجميع كالصاعقة.

بقيت الدموع طويلا في عين عم عبد اللطيف، نظرة عتاب قاسية وصامته ظلت معلقة فيهما حتى غادرنا. توقف عن دردشاته الشيقة، ربما عزوفا، وربما لاننا لم نعد نستحقها، أو لم يعد ثمة مبرر لها.

اما سعد فقد كان تائها، كطفل فقد أباه وأمه. فجأة تخلت عنه كل أحلامه، حتى الصغيرة منها، وانزوى وكأنه كان يعيش فقط من أجل شئ واحد. فإذا فقده، فقد مذاق الحياة كلها.

حتى الجسد الهرقلي التكوين إنزوى هو أيضا ليلاحقه مرض إثر مرض، وكارثة إثر أخرى.

وتكون الخاتمة عندما يفقد أبنه الوحيد «شهدي».

ولم يبق ثمة مبرر للبقاء.

ويترجل الفارس الذي حلم يوما أن يتربع على عرش العالم.



فن

حول فيلم «خلطبيطة» لمدحت السباعى

أفلام «المقاولات» السياسية!



أحمد يوسف

جاء حين من الدهر كانت خلاله السينما المصرية كلما أرادت أن تصنع فيلما تجاريا سهلا، لجأت الى تلك التوليفة التقليدية التى تجمع بين **الميلودراما والكوميديا والرقص والغناء**، وظلت طويلا على تلك الحال حتى تحولت بعد نصف قرن الى توليفه من نوع آخر، أكثر بريقا ولمعانا، فى أفلام تتألف من مزيج مختلط- ويااللعجب- من **السياسة والرمز والفانتازيا** (هكذا يقولون)، فكأنها بذلك تضرب عشرة عصافير بحجر واحد، حين تلغو قليلا باسم الوطن والوطنية، وتصطنع كثيرا من الغموض المفتعل، وتشطح بعيدا فى تهاويم الخيال الجامح، ثم تنثر فوق هذا الخليط عشرات النكات اللفظية، فتجد من يكتب عنها فى الصحافة الفنية مشيدا بالجرأة والابداع والعبقرية، لكنها فى الحقيقة لم تبتعد الا خطوات قليلة- ربما الى الخلف أحيانا- عن تقاليد السينما التجارية، وإن كانت تخفى هذه المرة حقيقة سعيها الى اقتناص بعض الأموال من جيوب المشاهدين- والمنتجين بالطبع- وراء دعاوى الجدية الزائفة.

يصدمك فيلم «**خلطبيطة**» **لمدحت السباعى** بهذه الحقيقة التى أصبحت جزءا من قوانين صناعة أفلام متواضعة داخل البناء المتداعى داخل «سوق» – ولانقول «صناعة»- السينما المصرية، فها هو شاب خليجى يدعى **عبد الله الكاتب**، يعن له أن يصنع بأمواله فيلما يغزو به السوق منتجا وممثلا، ويكتب فى مقدمة فيلمه اهداء لروح أبيه الراحل الذى يتمنى لو كان مايزال على قيد الحياة لكى يراه على الشاشة بشحمه ولحمه، فيبحث له صانع الأفلام **مدحت السباعى**- مؤلفا ومخرجا- فى جعبته عن وسيلة سريعة للانتهاء على عجل من هذه «**المقاولة**»، فلايجد إلا «**خلطبيطة**»، مؤلفة من بعض فتات الأفلام المصرية القديمة، يعيد فيها صياغة بعض المشاهد السينمائية الشهيرة بأسلوب تهريجى ساخر كان **مدحت السباعى** قد جربه منذ فترة قصيرة فى برنامج تليفزيونى «رمضانى» تحت اسم «**المخرج عاوز كده**»، لكنه اليوم مضطر الى أن يبحث عن خيط واحد يربط بين هذه المشاهد المتناثرة المختلطة، فيتفتق ذهنه عن اقتباس تلك «التيمة» الشهيرة للانسان الذى يجد نفسه فجأة مطاردا من قوى مجهولة، وقد يعود البعض بهذه الفكرة الى رواية «**المحاكمة**» **لفرانز كافكا**، لكنها أقرب كثيرا الى فيلم «**سمك لبن تمر هندى**» **لرأفت الميهى**، لكنك على أيه حال **لن تجد فى «خلطبيطة» العمق الذى يسرى فى الرواية أو الفيلم ويثير لديك الكثير من القلق والتساؤل**، فكل مايبقى هنا من فكرة المطاردة الغامضة هو الانتقال العشوائى من مشهد الى مشهد، لكنه سوف يفسح للمنتج- الذى يحلم بأن يكون ممثلا كوميديا- مشهدا يمثل فيه دور المحامى الذى لايتعاطف مع موكله، فيطالب فى ساحة المحكمة بأقصى العقوبة على المتهم

المطارد (**محمود عبد العزيز**)، فلا ينال المتنج فى المشهد من النجم الشهير الذى يؤدى دور الإنسان المظلوم وقد فاض به الكيل، الا بعض صفعات غليظة على القفا والاصداغ المكتنزة (!!).

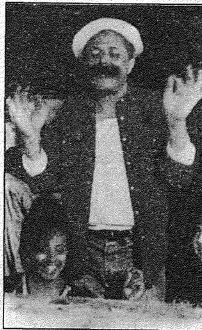
بين التهريج الساخر والرمز السافر

فى كاريكاتورية صارخة يبدأ الفيلم وينتهى، بعد سلسلة طويلة من «النمر» التى تغرق فى السخرية الفجة، مصورا ذلك البطل المسالم الوديع **حسان ضرغام النمر** وهو يعيش حياته اليومية الرتيبة، وحيدا راضيا بالكفاف، لايعكر عليه صفو حياته أحيانا إلا مطاردة زميلته فى العمل الموظفة العانس نرجس (**ماجدة زكى**) التى تسعى للايقاع به فى حبائلها وإن اختفت وراء قناع من الأخلاق والفضيلة والشرف، لكنه يجد نفسه فجأة- وعلى نحو مفزع- مطاردا من أناس مجهولين، يبدو أنهم يعرفون عنه كل شئ، يستدعونه بين الحين والآخر لاستجوابه عن حادثة تافهة، وهى حضوره حفلا أقامه أحد أصدقائه، بمناسبة «سبوع» طفلة وختانه، ويظل المحقق المراوغ (**أحمد توفيق**) يطارد البطل بالاستفهام حول مغزى الجمع بين السبوع والختان فى حفل واحد، (هل ترى لذلك أى مغزى سوى أن يقول لك الفيلم على نحو مباشر أنه سبب تافه للمطارده، وإن كانت النتيجة أنك تسخر من «الحدوته» كلها، وربما كان من الأفضل لها أن تترك السبب غامضا مبهما؟)، لكن البطل من ناحية أخرى سوف يظل يسألهم سؤالا واحدا دون أن يجد إجابته أبدا: «تهمتى إيه؟».

أرجو أن تصدق أن تلك هى القصة كلها التى لم يستطع الفيلم أن يطورها فى دراما متماسكة، فمرة بعد مرة سوف يعود الرجال المجهولون بالبطل الى التحقيق، وهو أيضا يحاول الهرب دون جدوى، يلجأ فى ذلك الى جارته الراقصة زيزى(**منى السعيد**) التى تصحبه الى الموالد والأفراح متنكرا، ليغتنم الفيلم الفرصة لتقديم مزيد من مشاهد الرقص والغناء، واقتراب الكاميرا من الأرداف والصدر (!)، لكن البطل يلجأ أيضا الى الشرطة، التى تقول أنها لاتعرف حقيقة هذه المؤسسة المجهولة، بل أنها تزعم أنها تستنكر إلقاء التهم على **حسان ضرغام النمر**، وإن كانت تتخذ نفس الاجراءات التى تجعل البطل فى نظرها مطاردا محاصرا، بل إنها تتركه عن عمد يواجه مصيره المجهول تحت دعوى الرغبة فى اتخاذه طعما لاصطياد من يطاردونه، لكن الفيلم يتحول فجأة الى مصادفة مفتعلة يلقى فيها أحد رجال السياسة مصرعه على يد بعض الارهابيين فيجد حسان نفسه متهما بالجريمة لتصوره الحكومة فى هيئة الارهابى السفاح، بينما تصنع منه المعارضة بطلا شعبيا، لكنهما- الحكومة والمعارضة- لايغيران موقفهما بعد أن تتبين لهما حقيقة حسان الطيب المسالم، فيظل مطاردا الى الأبد، لينتهى الفيلم وهو يمضى فى طريق تتكاثر فيه المدافع المدوية كلما تقدم فى مسيره، لكنه لايصاب بجرح واحد، ويظل صامدا متقدما فى طريقه وقد وضع إصبعيه فى أذنيه بينما تدوى فى ظلام قاعة العرض أغنية **سيد درويش** الشهيرة من أوبريت «شهر زاد»: «**أنا المصرى كريم العنصرين، بنيت المجد بين الاهرامين، جدودى أنشأوا العلم العجيب، ومجرى النيل فى الوادى الخصيب، لهم فى الدنيا آلاف السنين، ويفنى الكون وهما موجودين**».

لم تكن تلك الأغنية على أية حال هى المفتاح الوحيد الذى يمكنك به أن تفهم بعضا من دعاوى الدفاع عن «الانسان المصرى» التى يحتشد بها فيلم «**خلطبيطة**»، ففى مشهد مسرحى يقف حسان أمام المحقق، (وقد يستدعى ذلك الى ذاكرتك مشهدا مماثلا فى «سمك لبن تمر هندى»)، ليتحدث عن نفسه فى خطبة انشائية وقد تحولت حواف الصورة الى الضبابية لتضفى احساسا باللازمن: «أنا اللى رويت بدمى ودمعى كل حبة زرع خضرا على شط النيل، انا اللى حطيت طوبة على طوبة وبنيت فى كل ناحية بيت وقصر وجامع وكنيسة، أنا اللى وحدت بالله وقلت يارب وقت ماكانت كل الدنيا لاتعرف ملة ولادين، وأنا اللى وقت الجبناء ماهربوا غرزت رجليا فى الأرض ووقفت أدافع بصدرى وقلبى عن كل حبة رمل، أنا اللى ياما اتحبست واتخرست واتظلمت واتقهرت، بس استحملت وصبرت لحد ما كل الظلمة ماعدوا وأنا اللى بقيت».

ناهيك أيضا عن أغنية **سيد حجاب** التى تدور فى فلك «رص» الكلمات متشابهة الحروف غريبة الألفاظ لكنها تدور أيضا حول نفس المعنى الذى يتحدث بالكثير من السذاجة المصطنعة عن واقع «الانسان المصرى» الذى تطحنه الظروف: «**الزمان تلاكيكو، بس ليه تكاتيكه، تكتشف تساليكه، تبقى وادفريكيكو، دقى ياترومبيطه.. الظروف بلا قافية ليه جابتنى الكافية، انعدمت العافية، وأنا نبقى صافية، ماشى جنب الحيطة**»



النجومية تسحق «الانسان المصرى»

من هذه المباشرة التى تضع لك الرمز فى شكل معادلة رياضية يصير فيها حسان معادلا- كما يزعم الفيلم- لذلك المفهوم الغامض لمايسمى «**الانسان المصرى**»، بالمعنى المطلق الذى يخرج من دائرة الزمان والمكان ليصبح أقرب الى المفهوم الأزلى الأبدى، ينتقل الفيلم الى مجموعة من «النمر» التى يمكنك أن تقدم أو تؤخر- أو حتى تحذف- بعضها دون أن يؤثر ذلك على الفيلم، (اللهم أن تنتج هذه النمر- فى عددها وزمن عرضها- تعبئة شريط الفيديو المطلوب تسليمه الى المنتج الذى يحلم بأن يصير ممثلا ينافس **عادل إمام** كما قال هو بنفسه فى بعض مجلات الصحافة الفنية؟

ومن الحق القول أن بعضا من هذه **النمر** التى تعتمد على المحاكاة الساخرة (ذات التقاليد العريقة فى فنون الأداء) يمكن عرضها فلا تفقد طرافتها- على طريقة البرنامج التليفزيونى «المخرج عاوز كده»- مثل مشهد الموظفة المتحفظة نرجس التى تحوم

حول البطل فتزوره فى الليل وقد وضعت على وجهها مساحيق جعلتها أقرب الى الغانية المحترفة، لكنها تحاصره بالحديث عن شرفها الذى ضاع وتطالبه بأن يصلح ماأفسده، وهو الذى لم يفعل أكثر من تهنئتها بعيد ميلادها واهدائه لها زهرة النرجس، أو مثل ذلك المشهد الذى يصرخ فيه جاره بأنه سوف يقف الى جانبه عند القبض عليه، بينما الجار العجوز الهزيل يجد نفسه محمولا مثل ريشة فى مهب الريح ليلقى به الرجال المجهولون الى بئر السلم، أو مشهد محاكاة البرنامج التليفزيونى الشهير الذى يطلق عليه الفيلم «فتح عينك تأكل ملبن»)هناك مشهد ساخر مماثل فى فيلم «الحب فى فى الثلاجة»)، وفيه يحصل المواطن بعد الاجابة على أسئلة تافهة على جائزة «السيخ الذهبى».

لكن ماذا يمكنك أن تقول عن تلك السخرية التى طالت كل شئ، بدءا من المشاجرات النسائية التقليدية بين نرجس وزيزى حول الزواج من حسان، الذى يصبح هنا رمزا للرجل الذى تفترسه المرأة، ومرورا بالهجاء الذى يطال الحكومة والمعارضة والمتطرفين والمعتدلين، وانتهاء بتحويل الفيلم الى خليط مشوش فى الزمان والمكان، ينتقل من الزمان المعاصر الى الأربعينات دون أى منطق فنى أو درامى، ويستطرد فى مزيد من «النمر» التى تفتقد أية علاقة بين سابقتها ولاحقتها، بل بينها وبين الفيلم كله، مثل مشهد قارئة «البخت» بالكومبيوتر التى تقابل حسان فى الصحراء، فيحاول أن يلعب «الأتارى» ليهزم الكومبيوتر لعله يغير مصير المهزوم دون جدوى، ومثل مشهد مستشفى المجانين الذى يجمع بين أسواره المرضى والأطباء معا- مجموعة من مختلى العقول الذين تضحك عليهم ولاتتعاطف معهم.

ومن تلك النقطة الأخيرة يمكنك أن تضع يدك على السبب الحقيقى وراء التشوش والاضطراب اللذين سادا الفيلم كله، فإذا كان الفيلم يتحدث عن «الانسان المصرى» الذى يلخص فلسفته بأنه «**أحسن لنا نموت من الضحك بدل مانموت من الغم**»، ويحكى عن أمتثاله بأنه «كل الحكومات من محمد على لحد النهاردة عمرى ماقلت كلمة فى حق أى حاكم، ودايما باأقول إن كل حاجة عال. يكونوا افتكروا إنى باتريق وأنا باأقول كده؟ طيب ماأنا لازم أقول كده». لكننا لانرى هذا «الانسان المصرى» المزعوم - بمعناه الرمزى أو المطلق إن جاز التعبير- إلا مجسدا فى صورة النجم **محمود عبد العزيز**، الذى احتل كل المشاهد بخفة ظلة وميله الدائم الى «الفرسكة» التى قد لاتخلو من طرافة لكنها أيضا قد تقع فى الكاريكاتورية السطحية. على النقيض، لن تجد لهذا البطل- أو بالأحرى النجم- امتدادا فى أية شخصية أخرى يمكنك أن تشعر معها بالتعاطف لأنها تعانى الانسحاق الذى يعانى منه البطل. (كل الشخصيات الآخرى ليست فى الحقيقة إلا مجموعة من «السنيدة» التى تستخدم كوسيلة للتهريج، **مثل علاء ولى الدين ومحمد الصاوى**، اللذين يؤديان دورى المجنونين دون أن يكون لذلك أية أهمية درامية). فهل يمكنك بعد ذلك كله أن تصدق ولو للحظة واحدة، أن الفيلم يسعى لاقناعك بعدالة وواقعية قضيته، بقدر استغلاله لهذه القضية من أجل صنع فيلم يستعرض فيه النجم مواهبه، وبقدر مايستعرض فيه المؤلف المخرج قدرته على السخرية من المشاهد التقليدية فى السينما المصرية؟

مأزق السخرية من الجماهير

الأهم هو الإجابة على السؤال إذا ماكان **هذا الخليط المضطرب المصطنع اصطناعا** ينتمى حقا الى مايطلق عليه نقاد الصحافة الفنية «**الفانتازيا**» وهو الذى يخلو من أى منطق درامى أو فنى، بينما الفانتازيا الحقيقية- بدءا من سذاجة وطفولة «**ساحر أوز**» وعشرات الأفلام الأمريكية المعاصرة التى تعتمد على تقنيات الخدع السينمائية شديدة الابهار- وانتهاء بعمق وجدية أفلام سياسية مثل «**سحر البرجوازية الخفى**» و«**مستشفى بريطانيا**» وعشرات غيرهما- هذه الفانتازيا الحقيقية تملك المنطق المتماسك الذى يضع شطحات الخيال فى بناء فنى متكامل فيضفى عليها احساسا شديد الواقعية والمصداقية، أو قد يضع شذرات الواقع العبثى جنبا الى جنب لتدرك كيف أنه يحتم عليك أن تغيره بعد أن تحول الى كابوس يجثم فوق الصدور ولتقارن ذلك بالنهاية الفاترة الزائفة فى «**خلطبيطة**» التى تدعوك الى أن تدع الأمور على حالها طالما أن «المصرى كريم العنصرين» سوف يبقى على أية حال خالدا أبد الدهر (٢) لأن المصريين «يفنى الكون وهماموجودين» بل الأخطر هو ذلك المونولوج الذى يتحدث فيه حسان ملخصا قضيته كلها: «**الظالم هايفضل ظالم، والمظلوم هايفضل مظلوم. القسمة دى مش هاتتغير أبدا. وأنا عليا ألعب دور المظلوم**». (هكذا!). فلماذا إذن يجب عليك أن تتعاطف مع ذلك «الانسان المصرى» الذى لابد له أبدا أن يلعب دور المظلوم؟.

هل تسمى إذن ماتراه فى «**خلطبيطة**» نوعا حقيقيا من الرمز الذى يلتف إلتفافا حول مايريد أن يقوله الفنان دون أن يصرح به، فيلجأ الى التلميح حذرا من الرقابة ونواهيها؟ إن هذا الاستخدام للرمز كان ومايزال أمرا مشروعا منذ لجأ الفنان فى كل زمان ومكان الى المراوغة والمداورة مع السلطة التى تقبض بيدها الحديدية على حرية الابداع، حتى أن الفنان قد يضع على لسان الحيوانات- كما فى «**كليلة ودمنة**»- رأيه فى عالم الواقع والسياسة، وقد يكون استخدام الرمز أكثر مشروعية- من الناحية الجمالية- إذا ماأراد الفنان أن يجعل هذا الرمز تعبيرا أكثر حدة وكثافة ونفاذا عن المعنى الذى يرمى إليه، لكن «الرمز السياسى» فى الكثير من أفلامنا المعاصرة أصبح هو الوسيلة «الذكية» المضمونة التى يلجأ اليها الفنان السينمائى لاسباغ الجدية على موضوع فنى هزيل، حتى أن **الرمز فى «خلطبيطة» قد أصبح بعضا من «التوابل» السينمائية التى تغرق المتفرجين بمحاولة فك الرموز وحل المعادلات**».

ولتنظر الى الرمز السياسى فى فيلم مصرى تقليدى لايخلو من خفة المعالجة لكنه يتميز بالذكاء مثل «**شمشون ولبلب**» (**١٩٥٢**) والذى يعرض عن طريق التلميح لا التصريح للصراع العربى الاسرائيلى، مما جعل سلطات الرقابة تعيد «دبلجة الحوار فتحذف اسم «شمشون» من فوق شريط الصوت لتضع بدلا منه أسم «عنتر» (٢). ولتنظر أيضا الى الرمز فى فيلم «**البداية**» (**١٩٨٦**) الذى يكاد أن يصبح دراسة نظرية نموذجية لنشأة المجتمعات وتطور الأفكار السياسية.

ولتقارن ذلك بالرمز فى أفلام مثل «**الدرجة الثالثة**» و«**الحب فى الثلاجة**» و«**يامهلبية يا**» **وأخيرا فى** «**خلطبيطة**»، وهى الأفلام التى يبدو أنها تبدأ من نوايا صناعها بالدفاع عن البسطاء الذين يعانون فى حياتهم اليومية، تلك الحياة التى تسلبها السلطة منهم بخبث ودهاء. هذه هى الفكرة النبيلة التى يبدو أنها تنحاز لصالح الجماهير، لكنك تراها فى النهاية- من



خلال استخدام الرمز الفج، والوقوع فى أسر الكتابة لنجم معين- وقد وقعت فى مأزق تشويه الجماهير نفسها.

فهل ترى قدم «خلطبيطة» دفاعا صادقا بليغا عن هؤلاء البسطاء، المستذلين المهانين، أم أنه كان فى النهاية مجرد **«مقاولة» تم فيها استغلال هؤلاء البسطاء أنفسهم، لبيعهم لأصحاب الأموال النفطية فى شرائط السينما والفيديو، مغلفين بورق من «السيلوفان» الملون الذى يطلقون عليه أحيانا الرمز، وأحيانا أخرى**

الفانتازيا؟

وهل ترى يؤمن صناع الأفلام حـ تـا بالسينما المصرية، عندما يدافعون عنها فى الندوات والمؤتمرات بكلمات بليغة رنانة، لكنها لاتخفى نظرتهم لها على أنها مجرد وسيلة للرزق، ربما يبحثون عن وسيلة غيرها إذا ماضاقت بهم السبل، فينفقون ماكسبوه من أموال السينما فى افتتاح محلات بيع الملابس و«الكشرى»؟

وهل تراهم يؤمنون حقا بمايسمونه «الانسان المصرى»، الذى يسخرون منه فى أفلامهم سخرية مريرة، ويهجونه هجاء مقذعا، ثم يربتون عليه فى مواساة زائفة، قائلين له أنه يكفيه كونه «كريم العنصرين»، وينتهون به الى أن الظالم سوف يظل ظالما، والمظلوم سوف يظل مظلوما، والتقسيمة دى مش هاتتغير أبدا؟.

ربما كان من الأفضل، بعد ذلك كله، أن ترفع السينما التجارية يدها عن هذا «الانسان المصرى»، وتعود الى توليفتها التقليدية الساذجة، فهناك فقط يمكنها أن تلعب وتلهو كما يحلو لها، دون أن تستغل البسطاء، وتعبث بالتاريخ.

حصاد قليل وأسئلة دون إجابة!

فى الحادى عشر من سبتمبر انتهت وقائع الدورة السادسة لمهرجان القاهرة الدولى للمسرح التجريبى بحفل ختامى فى محكى القلعة حيث أعلنت كل من لجنة الحكام ولجنة

فريدة النقاش



مشهد من مسرحية
صور منسبة

النقاد نتائجها بعد أن شاهدوا مايزيد على الخمسين عرضا، سواء تلك التى دخلت فى المسابقة أو عرضت على هامشها. وواكبت العروض كما هى العادة كل عام مجموعة من المحاضرات والندوات التى دارت حول التجريب على «المأثور الشعبى»، بالاضافة إلى ورش العمل التى نظمها مسرحيون مرموقون رغم أن ضيف المهرجان الرئيسى المسرحى الأسبانى «فرناندو أرابال» قد اعتذر عن الحضور فى اللحظة الأخيرة وكان هناك أكثر من ستمائة ضيف من مختلف دول العالم وهو تقريبا المتوسط (الذى تستضيفه القاهرة فى أيام المهرجان كل عام) حيث يقيمون فى الفنادق الفاخرة، وإن كان تواكب المهرجان مع مؤتمر الأمم المتحدة «للسكان والتنمية» قد أدي لبعض الصعوبات فى تسكين الضيوف مما حدا بالفرقة التونسية للاحتجاج لأنها أقامت فى فندق عائم- بالرغم من أنه أيضا خمس نجوم.. ويقال أن تكلفة المهرجان تجاوزت هذا العام المليون ونصف المليون من الجنيهات.

وللدورة السادسة على التوالى يطرح السؤال الأصلى نفسه لماذا اشترط التجريب بالرغم من أن غالبية عروض الدورات الست كانت عروضا تقليدية وكان التجريب نادرا للغاية ، لكن السؤال بهذه الطريقة يأتى متأخرا جدا لأن منظمة اليونسكو قررت رعاية المهرجان بدءا من العام القادم باعتباره المهرجان التجريبى الوحيد فى العالم.

وللدورة السادسة يخرج المسرح المصرى بدون جوائز وكأنما يأتى المهرجان كل عام ليسلط الضوء على مأساته. ووصف المأساة ليس من قبيل المبالغة لأن المسرح المصرى ظاهرة ثقافية اجتماعية أصيلة فى المنطقة العربية إذ أن عمره قارب المائة وخمسين عاما.. وتمتد فرقه بطول البلاد وعرضها من الاسكندرية لأسوان ولديه مؤلفون وممثلون وفنيون تأسسوا جميعا فى تراثه الممتد.. ولكنه عاجز عجزا يكاد أن يكون مزمنا بعد أن وقع فى قبضة الثقافة الاستهلاكية من جهة ، وحاصرته الرقابة من جهة أخرى. ويعرف كل القائمين على الثقافة فى مصر هذه الحقائق. لكن أحد لايتحرك فى اتجاه فتح الطريق لمسرح جديد.. «والمهرجان لايفرض شعارا وإلا كان يسقط منطقه ، وهو الإيمان بحرية التعبير، إننا نستقبل كافة التجارب، ولانلزم المبدعين بشعار.. هكذا يقول رئيس المهرجان الدكتور فوزى فهمى لكن حرية التعبير التى تتوفر فى عروض المهرجان محجوبة عن المسرح المصرى.. وكم من العروض الجميلة

البشرة سقطت ضحية الرقابة.

بل إن منظمى المهرجان خضعوا هذاالعام بشكل ضمنى للابتزاز الذى تمارسه جماعات الإسلام السياسى ومارسوا الرقابة على عدد من العروض الأجنبية مثل عرض المجر «صورمنسية» وعرض «الأرجنتين «أحباب»، وقد فاز الأول بجائزة الاخراج وأحسن ممثل فى نظر النقاد، وفاز الثانى بجائز أفضل عرض فى نظر المحكمين وأفضل تقنية فى نظر النقاد.

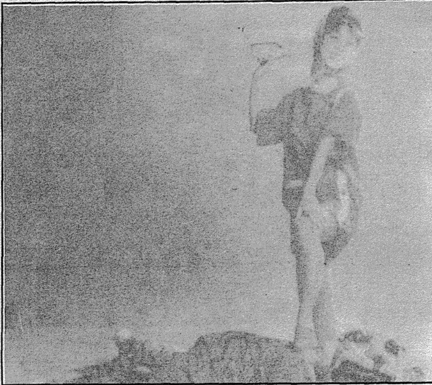
كان الطابع الغالب على عروض هذا العام هو التعبير بالجسد والرقص الحديث حيث تراجعت فى أفضل العروض مساحة الكلام، وكان الميل لاقلاق المتفرجين غلابا فى العروض التجريبية القليلة التى ينطبق عليها هذا القول:

«منذ البداية يطالعنا حدث غير متوقع مدهش فمع رفع الستار وكأننا نتفتح على عالم لم نكن نعرفه بيد أننا نتعرف عليه من جديد، عالم ينبثق منه ماهو أساسى ، حيث الأحداث والحركات تتوالى بسرعة، دون زيادات دون تردد، وكل واقعة مفاجأة، منذ البداية الموقف متوتر بسيط والصورة عنيفة وديناميكية..» كانت هذه هى الكلمات المصاحبة لعرض مسرحية فرناندو أرابال «المهندس وإمبراطور آشور» الذى قدم على خشبة مسرح مونبارناس فى باريس سنة ١٩٦٧ وينطبق هذا القول بحذافيره على عرض اليابان «معمار الليل» الذى منحه النقاد جائزة أفضل عرض، كما ينطبق على عرض البحرين «الكمامة» الذى منحه المحكمون جائزة أفضل إخراج.

أما العروض التقليدية فقد توفر لعدد منها ممثلون مدرسون وبارعون كان ماقدموه درسا ثمينا للكيفية التى يرعى بها الممثل جسده وصوته حتى لايترهل، وكان أبرز الأمثلة عرض «شهر فى الريف» الذى قدمته روسيا والعرض الإيطالى «البحث عن كلمات حقيقية» والعرض السورى «الآلية» والأداء البليغ بدون كلمات للفنان المصرى «حسن عبد الحميد» فى «كونشرتو» والذى جعل لجنة النقاد تمنحه شهادة تقدير بقى أن المهرجان لم يصل فى أى دورة من دوراته لجمهور المسرح بل ظل محصورا فى إطار المسرحيين من فنانين ودارسين وهو ما يمكن الاستغناء عنه بتنظيم ورشات عمل وعروض فيديو للباحثين والمسرحيين مع مواصلة إصدار الكتب التى تقدمها أكاديمية الفنون كل عام وقد ترجمت أثنى عشر كتابا هذا العام.كأثمن مابقى من المهرجان ومايكسبه المسرح المصرى. إنها إطلالة حقيقية على العالم ومواكبة لأحدث ماوصلت إليه فنون المسرح ونظرياته على أن تتخلص من بعض أخطاء الترجمة والعجلة فى المراجعة والتصحيح.. ولو أن أولوياتنا الثقافية مرتبة ترتيبا حقيقيا بهدف النهوض بالمسرح كفن جميل يرتقى بالانسان وتسهم فى عملية التنوير لوضع المخططون حال المسرح المصرى على جدول الأعمال، ولتساءلوا بجدية كيف يمكن أن يقوم مهرجان تجريبى حيث يكون على الفنان أن يرتاد مناطق غير مألوفة فى بلد تكبله كل هذه المحرمات الثقافية والسياسية؟

وهو سؤال سوف تدلنا الإجابة عليه على المظهرية وروح الدعاية التى تحرك النشاط الثقافى..

عبر المثقفون المصريون الذين حضروا حفل الافتتاح عن تضامن حار مع كوبا حين صفقوا لعدة دقائق متواصلة لعضو لجنة التحكيم الكوبية وكان هذا التصفيق نسمة رطبة تعكس المزاج التقدمى الرافض للعدوان الأمريكى والهيمنة.





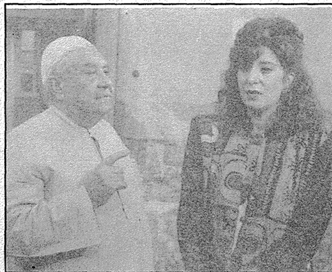
أيام المنيرة.. بين الجد والهزل

ماجدة موريس

عندما نقرأ اسم «أيام المنيرة» نتذكر «ليالى الحلمية» فتلك الاسماء المعبقة بالتاريخ والجغرافيا والسياسة أكبر من أن تنسى. وإذا كان هناك من رصد حكاية الحلمية اولا، ثم تبعه ثان ليقدم رحلته مع «المنيرة» فكان مهده وصباه، فإننا ننتظر آخرين يتحدثون ويقدمون لنا شهادات كثيرة عن حياتهم من خلال الأرض والمكان والبلد. فأجمل الحكايات الشخصية هى الحكايات التى يتقاسمها الناس جميعا أو يشعرون بأنها تخصهم من خلال أسلوب الحكى أو التناول، ولعلنا نذكر بين عشرات الاعمال الفنية التى تتالت على ذاكرتنا نماذج أكثر التصاقا بها من غيرها، مثل القرية بأهلها وعلاقاتها **(الارض)**، ومدينة الاسكندرية فى زمن غابر ماتزال تتنفظ بروائحه فى **(اسكندرية ليه)**، ومسلسل **(النوه)** والذى يقدم وجها آخر للاسكندرية وفى **(الحلمية)** تختزل ملامح الحى فى مكان أثير هو **(قهوة زينهم السماحى)** ، لكنها لاتختزل ملامح علاقات البشر وانما تستعرضها لأنها القاسم المشترك مع الأماكن الاخرى، كذلك نجح الفيلم التليفزيونى **(حكايات الغريب)** فى طرح ملامح مدينة السويس وأيام انتصارها عام ١٩٧٣ ، وبعده ، وذلك الطريق الصحراوى المؤدى اليها..

اقول هذا بمناسبة الحديث عن **(أيام المنيرة)** التى انتهى عرضها على شاشة القناة الأولى بعد ٣٧ حلقة كاملة (بعد الاختصار)، والتى يؤرخ فيها كاتب الرواية الاصلية **محمد جلال** لحياته ومسيرته فى حى المنيرة فى مرحلة متقدمة من العمر، تماثل المرحلة التى يعيشها منذ سنوات والتى شهدت احداثا هامة فى عمر الوطن.. ومنها **أغتيال السادات** وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين الذين جمعهم- برغم اختلافهم -فى سلة الاعتقال، وتصاعد النشاط المحموم لجماعات التطرف الدينى التى أطلق السادات لها حرية النمو فاغتالته وأنطلقت تمارس الوصاية على المجتمع..

يبدأ المسلسل بهذه البداية الدرامية القوية التى من الممكن اعتبارها بداية نموذجية ، وتحيط به مظاهر عديدة ترشحه ليكون عملا قويا وهاما يأخذ مجراه فى منظومة الاعمال التى تطرح على المشاهد رؤية شاملة وواعية لاساليب عمل جماعات التطرف فى التسلل للآخرين واختراقهم، واغتيال كل «قيم الاسلام» من أجل امتلاك القوة والنفوذ، بما فيها استحلال حياة الآخرين ونقودهم وممتلكاتهم، وطبع دفاتر التبرعات باسم بناء المساجد بينما توجه لشراء السلاح اللازم لصراعات مع بعضهم ومع الحكومة الخ..



ابراهيم سكر ولياء الأمير.. أب ينصح ابنته بالبعد عن الآفاق الذى تحبه



حسن حسنى فى دور الشيخ على زهرة مع حسين الشربينى فى دور عريان الدمنهورى الثرى المشبوه

ومن عمل الجماعات التى تحيط نفسها بالسرية الى العمل العلنى، يطرح المسلسل اساليب جماعة الاخوان المسلمين فى التحالف مع الاحزاب الاخرى من أجل الوصول الى منبر تفتقده، وتأييدها الواضح لاعمال جماعات التطرف ورفض ادانتها علنا.

ولا أبالغ إذا قلت أن (أيام المنيرة) يقدم أشمل ماقدمه مسلسل تليفزيونى فى كشف وتعرية الارهاب والمزايدة بأسم الدين، ومن خلال كاتب سيناريو جديد، يقدم نفسه لأول مرة هو **أنور عبد المغيث** الذى يكشف عن وعى فائق ومعرفة واسعة بدقائق موضوعه ومقدره على إقامة بناء درامى.. صحيح أن العنصرين الأولين أكثر قوة من الثالث، أى اقامة البناء الدرامى المحكم، لكن مع مؤلف جديد على دراما التليفزيون يصبح الامر مكسبا مؤكدا. ففى عالم هذه الشاشة الصغيرة المسيطرة على الملايين يصبح موضوع الوعى والمضمون الفكرى للعمل الدرامى شديد الاهمية والخطورة. وليس هناك من يستطيع معالجة أثر برامج التليفزيون التى تصب فى دوائر التخلف إلا دراما التليفزيون التى تصب فى دوائر الوعى وهذا واحد منها.

غير أن **«أيام المنيرة»** كانت سيئة الحظ بالمقارنة بـ **«ليالى الحلمية»** و**(العائلة)** و**(هالة والدراويش)**، فمع وضوحها الشديد وقوة بنائها الفكرى، جاء إخراجها مهلهلا معبرا عن نكسة وضعف مستوى أخراجى لايليق بأسم **وفيق وجدى** المخرج الذى قدم من قبل اعمالا تتميز بقدر عال من الطموح ومن الاجتهاد فى التنفيذ والاهتمام بأداء الممثل مثل **(الكهف والوهم والحب)** و**(زمن الحلم الضائع)** و**(الوعد الحق)** و**(بنت سيادة الوزير)**. **وفيق وجدى** هنا يتراجع وسط ظروف تبدو لنا جيدة لتقدمه ، وسخاء انتاجى كبير وفريق جيد من الممثلين والممثلات ، واهتمام اعلامى تحضيرى يمهد للعمل، بل واهتمام خاص من وزير الاعلام **صفوت الشريف** الذى اوقف قرار الرقابة بجزر معظم ماجاء حول التطرف والارهاب.. ومع هذا كله لايعيب المسلسل الاهداف المفترضة لأن الاعمال لاتصيب أهدافها بالنيات أو الافكار القوية وحدها، وإنما باعتبارها اعمالا محسوبة على قواعد معروفة. ومعلنة وأولها كونها جماعية وليست فردية، متسقة وليست متنافرة. لكن **(أيام المنيرة)** بدا أمامنا وكأن الفريق يخاصم بعضه، ويعمل سد خانة .

بل إن المشاهد لايمكنه تجاوز عقبتين وضعهما المخرج بنفسه أمام المشاهد بسوء أختياره لشخصيتين رئيسيتين ظهرا طوال الحلقات وجسدهما الممثل **أحمد ماهر** المسرحى القدير وذو الادوار التاريخية المتميزة والذى حوله المخرج - وقبل هو ذلك- الى طالب جامعى يقفز فى الاتوبيس حتى لا يركب سيارة حبيبته الطالبة.. أما **مادلين طبر** الممثلة اللبنانية ذات الوجه الجميل فقد ساهمت بنشاط وهمة فى إخراجنا عن الاندماج والتجاوب مع جزء كبير من العمل بسبب لهجتها المكسورة المفضوحة، وإصرارها على افتعال مظاهر طفولية اعتقدت انها تلائم دور بنت الجامعة المتفتحة . وهناك سوء اختيار لكثيرين غيرهما من الابطال. وغير ذلك ترك المخرج ممثلين يمثلون براحتهم، بل ويمرحون فى مشاهد جادة وهامة، الاحساس مختلف بينهم والرؤية لأهمية مايلفظونه مختلفة عندما يظهر **محمود ياسين** يتزن المشهد ويأخذ رمح الجدية، والعصبية، وعندما تظهر **بوسى** يأخذ المشهد طابع الاتزان حتى مع محاولة السيدة **مادلين** ادعاء **الخفة**، وممارسة الممثل القدير **حسن حسنى** لدور وهمى.

وغير الاداء هناك هذا التساهل الرهيب فى تقديم مشاهد رديئة وانكار فن المونتاج ، واتاحة الفرصة للغثاثة لتأخذ راحتها فى اجزاء درامية لا داعى لها مثل تلك التى تخص «الإضحاك» الذى اعتقد صناع المسلسل انهم يقدمونه للمشاهد بأسلوب المسرح التجارى بتقديم قصة الصحفية الغاضبة الجبارة **صفية ابو النجا** التى يخشاها الجميع.

وفى حياتها الخاصة يظهر لها زوج مسخرة، قزم بالنسبة لها، لاعب كره معتوه اسمه **(صبرى الحافى)** يطارد زوجته ومعها امرأة أخرى تعمل كومبارس الخ.. عك درامى ليس له مثيل ووقت ضائع على اموال التليفزيون وعلينا وايقاع مذبذب وكأن المخرج كان نائما طوال تصوير الحلقات.. فهل صحيح أنه من الممكن أن ينام مخرج - أو أى واحد منا- لمدة سنة كاملة استغرقها تصوير العمل؟

وكيف خرجت المنيرة على هذا النحو- قبيحها اغتال جميلها- برغم ترسانة الموظفين والفنيين والرقابيين التى يمتلكها قطاع الانتاج أم أن الامر مقصود..



محمود يس فى دور الصحفى سمير عبد الكريم الذى يحارب الارهاب، ومعه فتوح احمد فى دور جودة السائق



اسماعيل محمود فى دور المهدى عبد الله الارهابى الذى سبقه آخرون فسعى الى امتلاك السلاح..

التخبط المتبجح

د. عبد العظيم أنيس

ضحكت- وشر البلية ما يضحك- وأنا أقرأ فى العدد الماضى من «اليسار» الكلمة الجيدة للاستاذ الدكتور **سمير حنا** «التخبط المنتظم» والتى يستعرض فيها تخبط مواقف وتصرفات حكومتنا السنية فى ميادين التعليم والصحة والاعلام والاقتصاد.. الخ، لكنه تخبط منتظم وكأن هناك قوة مغنطيسية هائلة تنجذب اليها القرارات والسياسات. قوة تحدد فى نهاية الأمر المسارات والاتجاهات. ويتساءل الكاتب : هل هذه القوة هى البنك الدولى؟ هل هى صندوق النقد؟ أم هل سلطات توجه الاثنين معا؟ الله أعلم!

لكن الدكتور **سمير حنا** أغفل- كرما منه لاشك- ناحية فى هذا التخبط جديرة بتنويه خاص.. فكل أجهزة إعلامنا تردد على مسامعنا آناء الليل وأطراف النهار أننا أعظم شعب فى العالم، وأن حكامنا هم أعظم حكام فى العالم، وأنه ليس فى الإمكان أبدع مما كان! فإذا تحدث البعض عن الفساد الذى يضرب فى أجهزة الحكم وأقارب المسئولين قيل أنه موجود أيضا فى أعظم بلاد العالم، أى عند **«ماما أمريكا»**. وإذا تحدث البعض عن بيع القطاع العام للإجانب والصهاينة قيل إنه تيار عالمى وأنه سيؤدى الى خير عظيم فى المستقبل (الذى لايأتى أبدا). وإذا تحدث البعض عن خضوع حكامنا لأوامر ونواهى صندوق النقد والبنك الدولى (ومن يقف وراء الاثنين) قيل إن هذا ليس خضوعا لكنه حوار ليس إلا، **وحكومة مصر عصمتها فى يدها!**

وفى الوقت الذى تشتد فيه أزمة البطالة والغلاء الفاحش على الطبقات الشعبية والوسطى، ويطرد فيه فقراء الفلاحين وصغارهم من الاراضى التى يزرعونها منذ ثورة يوليو، وتتدهور فيه أحوال الطبقة العاملة والطبقة الوسطى فى معظمها فتنحدر بسرعة الى مستوى الطبقات الشعبية، وتتسع أحزمة الفقر حول المدن فيما يسمى المناطق العشوائية، وتصفنا فيه التقارير الدولية عن التنمية البشرية بأننا فى قاع التخلف، وتهزم فيه فرقنا الرياضية الوطنية فى كرة القدم وكرة السلة وغيرها.. **فى هذا الوقت بالذات الذى لايوجد فيه مبرر جاد للفخار لا فى اقتصادنا ولا سياستنا ولا إعلامنا** تصدع أجهزة الاعلام وبرامج التلفزيون والاذاعة أدمغتنا بأناشيد **«المصريين أهم»، «وعظيمة يامصر»، «ومصر أم الدنيا».. الخ**

والمفروض أن نتواضع إذا كنا حقا قد أنجزنا شيئا فلا نتحدث عن أنفسنا وإنما نترك للآخرين أن يحكموا علينا، فما بالك ومصر فى أحلك أيامها!.

لكن الاغرب من كل ذلك برنامج فى القناة الثانية شاهدته لأول مرة بعد عودتى من الخارج واسمه **«رسالة ماسبيرو»** يذاع حوالى الساعة الحادية عشرة والنصف مساء. ودعك من أنه برنامج سخيف غث ملئ بالتفاهات التى تجيدها بعض مذيعات التليفزيون، إنما الغريب هو مدخل هذا البرنامج. لقد تعودنا أن يكون مدخل البرنامج قطعة موسيقية مناسبة أو مجموعة من المشاهد لها علاقة بالبرنامج. أما التجديد هذه المرة فهو **صورة لوزير الاعلام السيد صفوت الشريف وكلمة له فيها أن مصر دولة عظمى!**

وإذا صدمك هذا الكلام كما صدمنى أول وهلة فإن الوزير سارع الى التوضيح بأننا وإن لم نكن دولة عظمى فى الاقتصاد، إلا أننا دولة عظمى بإعلامنا وتاريخنا وثقافتنا ومثقفينا!

هل فقد وزير الاعلام توازنه بهذا الكلام الذى يدفع العالم الى الضحك علينا ومنا. إن العالم يعرف تعريفا واحدا للدولة العظمى يتمثل فى قوة اقتصادها وقوتها الحربية وأسلحتها، أما دولة عظمى بالاعلام والتاريخ فهو أمر جديد علينا وعلى الناس أجمعين.

ومع ذلك فهل هذا الإعلام الذى يديره السيد **صفوت الشريف** ويخصص أكثر من نصف نشرة أخباره كل يوم لاستعراض لقاءات وتصريحات وزيارات حكامنا، والذى ليس فيه مجال لسماع وجهات نظر الاحزاب المعارضة، هل هذا إعلام دولة عظمى؟

ثم ألم نصل إلى درجة السماجة فى التفاخر بتاريخنا وحضارتنا ذات السبعة آلاف سنة؟ إن الناس يضحكون علنا أحيانا وفى أكمامهم أحيانا أخرى وهم **يسمعون هذا** الكلام، تماما كما كانوا يضحكون على **صدام حسين** وهو يتحدث عن وراثته **لحضارة بابل وشريعة حمورابى وعن أم المعارك!** ويتذكرون بالطبع المثل المصرى القديم **«القرعة تتباهى بشعر بنت أختها».**

أما مثقفونا الذين يتحدث عنهم وزير الاعلام فهم نوعان.. نوع أجاد المداهنة والنفاق فأصبحوا من الكتاب المنتظمين فى صحف الدولة أو المتحدثين المنتظمين فى أجهزة التلفزيون والراديو، على الرغم من ضحالة مايكتبون أو يقولون. أما النوع الثانى الذى نأى بنفسه عن هذا السبيل فهو إما منزو فى ركن من الاركان أو هو محاصر من قبل أجهزة الاعلام، ألم يسمع وزير الاعلام عن شاعرنا الكبير **«عفيفى مطر»** الذى عذب تعذيبا وحشيا فى غرف أجهزة الأمن المصرية؟.

ولقد تدهورت أحوال وزارة الثقافة فى بلادنا، ليس فقط نتيجة تدهور ميزانيتها وسوء تنظيمها والصراعات القائمة داخلها، وإنما لأنها أولا فقدت البوصلة الوطنية الديمقراطية التى كانت توجهها فى الفترة الناصرية و تحولت طموحاتها الى مجرد محاكاة الغرب وإن لم تستطع تحقيق ذلك، وآخر مثل لذلك فضيحة تنظيم **«مهرجان المسرح التجريبى»** الاخيرة.

فكيف بالله نتفاخر بأننا دولة عظمى ونحن محكومون بقوانين الطوارئ طوال حكم **الرئيس مبارك؟** وكيف بالله نردد هذا بينما **سجوننا ومعتقلاتنا مملوءة بعشرات الالاف من شبابنا الذين ضلوا الطريق فى مناخ الانفتاح والطفيلية والظلم الاجتماعى؟** وكيف يدعى وزير الاعلام هذا بينما **أفضل مثقفينا** ممنوعون عن كل **أجهزة إعلام الدولة؟ إن العالم كله سوف يضحك عندما يسمع كلام الوزير وسوف يبتسم المثقفون العرب** ابتسامة حزينة **على ماوصلت اليه مصر فى ظل إعلامها.. لكن كثيرين سوف يتذكرون كلمة أبى الطيب المتنبى:**

وكم ذا بمصر من المضحكات
ولكنه ضحك كالبكاء.



«المتأسلمون» العرب والصهاينة والحكام

تغلغلت منذ السبعينات مفاهيم مغايرة لما كان قبلها، لاتخدم سوى الأمريكان والصهاينة.. وهذه بعض الأمثلة.

* الخلط بين الوطنية والقومية لمحو المفهوم الأول وتصغير الثاني. وتمزيق العرب الى كتل وأقليات متنازعة- الفراعنة فى مصر والفينيقية فى الشام والبابلية فى العراق- وهذا هو الجزء الأول فى السيناريو الصهيونى، أما الثانى فهو اشعال النزاعات الداخلية مثل نزاع الجنوب فى السودان والبربر فى المغرب العربى والأكراد فى الشام والعراق.. الخ

* والغريب أنه فى بداية السبعينات شن علماء المتأسلمين هجوما منظما على صفحات الجرائد الحكومية، بأن من ينادى بالقومية فهو عدو للاسلام! وتصدى لهم د. محمد أحمد خلف الله وعدد قليل من المفكرين، ولكنهم سرعان ماتراجعوا لضيق امكانية النشر أمام جحافل الظلامية المدعومين من السلطة والرئيس السادات وقتها. وهكذا اتحد المتأسلمون واللوبى الصهيونى فى الحكم لابعاد مصر عن محيطها العربى..

* وحاول بعض الكتاب تصوير دول الخليج والسعودية على أنها دول العلم والمال وجنة الله فى الأرض، وجعل بعض المتأسلمين أنفسهم مدافعين عن الأسرة الحاكمة بالسعودية لأن بها أماكن مقدسة. ووصل الأمر الى اغلاق صحيفة مصرية لنشرها خبرا أغضب حكام السعودية، وشراء اذاعة مونت كارلو.. ومنذ غزو صدام حسين للكويت وأصبح كل هم كتاب السلطة الدفاع عن دول الخليج ولو أدى ذلك لابادة شعب العراق! ورغم انكشاف مصادر تمويل الارهاب، ودعم السعودية للمتأسلمين، مازال هؤلاء الكتاب يفتحون النار على كل من ينتقد حكام السعودية والخليج.

* وبمجرد توقيع اتفاق غزة- أريحا، تراوحت الدول العربية بين انهاء المقاطعة سرا لاسرائيل خوفا من رد فعل الشارع لديها، أو - كما حدث فى مصر- الدخول فى سباق عدو بين الوزارات لاقامة مشاريع مشتركة مع الصهاينة.

وأصبح المسك بعروبته وايمانه كالقابض على الجمر. ولامفر من العمل المتواصل لتحجيم مثلث الخطر «المتأسلمون العرب والصهاينة والحكام»

غريب الشيخ
إمام جمعية الشبان المسلمين
الأسكندرية - شارع البحر

حرب المياه

فى ملف مسلسل الاختراقات التفاوضية منذ اتفاق أو سلو نهاية بالحكم الذاتى المحدود.. تشغلنى أمور منها.. لماذا المسارعة المغربية فى تطبيع العلاقات مع اسرائيل.. وتتحرك تونس فى نفس المسلك مستقبلا.. وهما بعيدان عن لب الصراع شكلا ومضمونا..

ألم ينظروا للنبرة التهديدية لبلد شقيق هو لبنان بحجة الأمن الشمالى الاسرائيلى... وكل شئ هادئ حول اسرائيل باستثناء الحدود اللبنانية.. أم أن الهدف تعجيل طبخة السلام الذى لايعطى للحكم الفلسطينى اتخاذ قرار استضافة رئيسة وزراء باكستان بنازير بوتو. نعم يمكن أن نجنح للسلام.. لكن ليس بضعف أو بسياسة المنتصر والمهزوم أو الخوف من الهمجية

الملك الحسن (الثانى)



الصهيونية والتى تمثل مزيجا من العنصرية والنازية والفاشية.. هناك حق عربى يجب أن يعود.. وصدقونى أن الشعوب لاترحم من يفرط فى حقوقها أو يتهاون فى دماء أبنائها مهما طال الزمن..

ومع غمرة الحكم الذاتى المحدود لعرفات.. لم ينظر أحد لدور اسرائيل نحو خريطة الماء.. وكما حدث مع الدور الأردنى بتخفيض بعض ديونه بعشرات الملايين تخلى عن الموقف العربى.. والمياه بإقادة الاردن تجئ فى بؤرة الحلم الصهيونى حيث محدودية المياه الاسرائيلية.. واليهود يحرصون على انجاز اتفاق المياه قبل مايسمى التنازل عن الأرض العربية.. ومنذ مشروع (هرتزل) عام ١٩٠٣ واسرائيل تنظر لمياه نهر النيل.. وبادر السادات بالاعلان خلال اتفاقية كامب ديفيد عن توصيل جزء من مياه نهر النيل الى اسرائيل من خلال ترعة السلام وذلك فى عام ١٩٧٩.. وبعد ذلك جزء من الصفقة المهداة لاسرائيل..

ثم هل ننسى التعاون الاسرائيلى الاثيوبى على تنفيذ عشرات المشروعات المائية.. ماذا يقصد منها؟ ومصر حصتها من مياه نهر النيل نحو ٥٥ مليار متر مكعب.. وهناك المشاريع التركية على نهر الفرات..

هنا الأمن المائى من النيل للفرات يقع فى دائرة الخطر الاسرائيلية فالدولة اليهودية التى ينشدها زعماء الصهيونية وأقطابها منذ القدم هى دولة مائية امتدادها من النيل للفرات وقالها بن جوريون عام ١٩٥٥ بقوله (أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى ضوئها يتوقف مصير اسرائيل.. وأن لم ننجح فى هذه المعركة فاننا لن نكون فى فلسطين)..

وهكذا بالموقف الاردنى أصبحت روافد نهر الاردن تحت السيطرة الاسرائيلية.. ومن ملك زمام المياه ملك الحياة والوجود..

يحيى السيد النجار- دمياط شارع الخزاوى


بنازير بوتو

سموم وتطبيع وتمزق

يكاد رأسى ينفجر لعدم معرفة سر التحولات التى تحدث لكتابات فتحى غانم فى روز اليوسف، وسموم مؤرخ أكتوبر عبد العظيم رمضان وعبقرى الأهرام أنيس منصور.. وهذا الحماس الزائد للتطبيع، وللهجوم على ثورة يوليو رغبة فى استئصال جزء من تاريخ الوطن وتمزيق أوصاله وكل هذا يؤدى لضياع الشباب وفقدانهم الهوية والانتماء.

سيد عبد الراضى عبد الرحيم
قنا

**أمام بعض الكتابات يصبح والجهل نورن؛ ولهذا أنصحك بالابتعاد عن هذه السموم حفاظا على صحتك..

المحرر

الفساد: فرقعات السقوط وتجاهل أسبابه

على فترات محسوبة تقوم الحكومة بفرقعة اعلامية عن سقوط فاسد أو فاسدة، بدءا من عصمت السادات وتوفيق عبد الحى للمرأة الحديدية وأشرف السعد ولوسى أرتين والريان وجورج حكيم.. فرقعات عبيطة


لوسى أرتين

لكنها مدروسة، يتنافس فيها الجنرالات والسياسيون، «يفقعوا كام حنك» عن الاتفاقيات الدولية لتسليم الهاربين وعن عيون الشرطة الساهرة والأمن المستتب وكفاءة الأجهزة...و...و...

الشئ الوحيد الذى لايتحدثون عنه هو: أين كانوا؟ وكيف حدث هذا؟ ومن سهل الهرب والتهريب؟ وكيف؟ ومامصير الملايين المهربة؟ وماذنب ملايين الكادحين المنتجين الذين ابتلوا بعصابات مصاصى الدماء، وناهبى القوت والثروات؟!

خالد عبد الرؤوف

هل نحن مجرد متاع للرجل

إلى متى سنترك الرجل المسلم يتمرغ سعيدا فى القوانين التى وضعها لنفسه. وأحد أسباب تخلف المجتمعات الأسلامية هو قانون الأحوال الشخصية والتشريع الإسلامى فيه وأنا لا أدعى أنى درست القوانين ولا أحفظ القرآن ولكن يكفينى أننى امرأة عانت الظلم الذى يقع على المرأة فى المجتمع الإسلامى إذ خضت تجربة شخصية أليمه ولم أر فى حياتى فى جميع البلاد التى زرتها وهى للأسف غير اسلامية مثالا لما تتعرض له المرأة باسم الاسلام لأى مناقشة ففى قوانين الأحوال الشخصية المدنية تتساوى المرأة والرجل فى هذا العصر المتقدم.

أما فى مجتمعنا فإن بعض الشيوخ يعتبرون المرأة متاعا ومخلوقا ناقصا فالى متى سيظل الرجل والمرأة يلعبان لعبة القط والفأر فى المجتمع الإسلامى أليس من مصلحة الرجل أن تكون المرأة حرة بدلا من أن يتحايل عليها بكل الطرق فى المناقشات واللف والدوران حتى فى أدنى الاشياء حيث يقع الظلم على المرأة. فإذا ضبطت أمرأة ورجل فى قضية دعارة على سبيل المثال تحبس المرأة ويعتبر الرجل شاهدا!! طبعا لماذا لايتم ذلك، وله- الرجل- مثنى وثلاث ورباع وماملكت يمينه. وأنا لا أصدق أبدا أن الله ظالم وإلا لكان خلق المرأة بلاشعور وأحاسيس لتكون مجرد متاع للرجل فقط لاغير.

منى أحمد الأنور

في الطراوة!

ليس فى نيتى أن أدافع عن نظام التعليم المجانى ولاهو بمحتاج الى دفاع منى أو من غيرى. ومجانية التعليم أصبحت قاعدة يقوم عليها نظامنا التعليمى كله ومن المبادئ التى لاتقبل المساس فيه. ومامحاولات الهجوم عليها سوى ألعاب صبيانيه تعمد الى استغلال صراع المفاهيم والايديولوجيات بلا وعى ودون النظر لما يفرضة الواقع.

إن الواقع العملى يكذب مجرد إمكانية التفكير فى إلغاء المجانية من التعليم والسبب ببساطة أن الغائها يؤدى الى ضرب النظام التعليمى كله. فأى أسرة تنهض بأعباء وتكاليف المدرسة والفصل والأدوات والكتب والمعامل وأجور المدرسين والفراشين؟! وهذا هو المعنى به إلغاء المجانية. أو أن السؤال فى صيغته الصحيحة. كم أسرة تتحمل هذه الأعباء كلها لابنائها كلهم؟!

وما أريد قوله تلخيصا، أن مجانية التعليم قد أصبحت ركنا أساسيا فى البناء التعليمى داخل دولة مصر وهدم هذا الركن يؤدى- طبيعيا- الى تقويض البناء كله، لأنه- طبيعيا- كذلك سوف يؤدى الى خلو المدارس والمعاهد والجامعات الموجودة فعليا طبقا لنظام التعليم المجانى من طلبتها غير القادرين على أداء المصروفات بعد إلغاء المجانية

إن أى حكومة أو نظام مهما تغالت فى فرض مرسوم أو تفننت فى توليد بنود ودمغات لايمكن أن تفكر جديا فى المساس الجذرى بمجانية التعليم وإلا تعرض نفسها للسقوط الفورى والمدوى أو تعرض هذا البلد الأيوبى الصابر الى ثورة شاملة.

لهذا السبب قلت إنه ليس فى نيتى الدفاع عن نظام التعليم المجانى وأيضا ليس هو بالمحتاج الى أى دفاع من أى أحد، فهو بذاته أقوى تأكيد لذاته.

لكن السؤال الحقيقى عن هؤلاء الذين يلوكون كلمة.. الغاء المجانية فى التعليم بسهولة تستدعى الدهشة، كيف يتكلمون؟!. وهل نستدعى المنهج التآمرى فى فهم الحوادث ومجريات الأمور فنقول إنهم يتآمرون على تخريب النظام التعليمى المصرى؟! أم هل نعفيهم بحكم الجهل من امتلاك تقدير حقيقى لعواقب مايدعون اليه؟

أغلب ظنى إن الأمر لايعدو الوجه الذى قلت به من قبل وهو استغلال مقولات تنتمى الى صراع المفاهيم بعيدا عما يطرحه الواقع. فالأشتراكية تقول ونحن ليبراليون فى العصر الرأسمالى نقول العكس وليحدثنا الواقع بعد ذلك بما يريد فلايهم. أنهم أناس يتكلمون كما يقول التعبير العامى. فى الطراوة!.

عصام الدين أحمد أمين
الفيوم

د.حسين كامل بهاء الدين

م الآخر

هذا التعبير العامى الشائع «هات م الآخر» بالغ الدلالة.. فاذا تحدث شخص الى آخر ودخل فى تفاصيل تافهة غير مترابطة لاقيمة لها.. يقول المستمع اذا كان جادا وسويا..«هات م الآخر».

هذا التعبير الذى نسمعه كثيرا فى الأحياء الشعبية ينطبق أيضا على خطب الحكام «وبروباجندا» الصحافة الحكومية التى كثيرا، ما تسعى لتجميل واقع لايمكن تجميلة لفرط بشاعته.. وينطبق أيضا على «رطرطة» الكثير مما يكتب فى بعض الصحف الحزبية وهو مفتقد للتركيز على الجوهرى والملموس فى الوقائع والأفكار..

وعندما قرأت رسائل محررى يمين فى شمال هذا الشهر، تذكرت- ولكن بمعنى آخر- هذا التعبير.

أثار انتباهى الافراط فى التشاؤم والحيرة والارتباك من هذا الانقلاب الحاد الذى تعيشة مصر منذ ٢٠ عاما فى المفاهيم والأفكار والتوجهات، وغرقها فى مستنقع التبعية والفساد.. والافراط فى التفاؤل لدى البعض الآخر حتى كاد يعتبر مجانية التعليم «كالحتمية التاريخية» التى لايمكن المساس بها!! بينما يؤكد الواقع أن المجانية انهارت فعليا منذ سنوات ليست بالقليلة.

هنا تساءلت عن هذا الارتباك والتضارب الذى يسود الشارع المصرى، فى حياته وأفكاره ومفاهيمه.. هل يمكن أن يصب فى مسار منظور نحو العدل والتقدم والحرية والاستنارة؟

وقادنى التعبير الشعبى «هات م الآخر» الى سؤال آخر..

* مامدى مسئوليتنا- صحافة وطلائع اليسار- عن هذا الارتباك؟ أم أننا صدى لارتباك الواقع؟

* وعاودت قراءة رسائل الأصدقاء..

حسن بدوى

مرشة السنة الثامنة عشرة!

تصاب الحكومة بين الحين والآخر بحالة من الارتكاريا الدورية، تدفعها الى أن تقلب ظهر المجن للصحافة والصحفيين، تبدأ عادة بسلسلة من التعليقات يكتبها صحفيون وكتاب من عشاق الحكومة، تتلوها تصريحات وإيماءات تصدر عن الحكومة ذات نفسها، تتحدث عن المصالح القومية العليا التى تهددها الصحف بما تنشره من أنباء، وتعليقات تسئ الى علاقات مصر العربية والدولية، وعن المصالح الاجتماعية العليا التى تهددها بما تنشره من أنباء عن استشراء الفساد وخراب الذمم والتحلل الخلقى، على نحو يمس أعراض الناس ويعتدى على كرامة الأسر ويهدر حريات الآخرين، وعن الحاجة الى تشديد العقوبات حالا بالا على الجرائم التى ترتكب بواسطة النشر بالصحف، والى وضع ضوابط وتقاليد تحول دون اختراق المصالح الأجنبية أو جماعات المصالح المحلية للصحافة وتوجيهها للأضرار بمصالح الوطن..

ولأن صحف الحكومة تمشى عادة على الصراط المستقيم، ويكفى اتصال تليفونى لإعادة من يشرد من كتابها أو محرريها الى هذا الصراط، فإن المقصود بهذا الكلام هو بعض صحف المعارضة التى تسبب للحكومة- بمعارضتها الواضحة- حالة من الهرش المستديم فى قفاها، بسبب ماتنشره عن الفساد ونهب المال العام، وظاهرة أطفال المسئولين الذين يعملون فى الاستثمار وهم فى اللفة، وبدلا من أن ينفى هؤلاء التهم عن أنفسهم بالحقائق والبيانات، ينتهى بهم الهرش فى عرق الهيافة إلى التفكير فى وضع مزيد من القيود على حرية الصحافة مع أن القدر الضئيل المتوفر منها هو الدليل الوحيد على أن فى مصر ديمقراطية!

وآخر التقاليع التى أسفرت عنها أحدث موجات تلك الارتكاريا الصحفية، هى القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للصحافة فى الاجتماع الذى عقده فى ١٩ سبتمبر الماضى، وتقضى بإلزام الاحزاب التى تطلب ترخيصا باصدار صحيفة بأن تتقدم ببيان بالهياكل التحريرية والادارية لها، وآخر بميزانيتها ومصادر تمويلها وثالث باسماء المحررين الذين يشرفون على اقسامها وموافقة الصحف التى يعملون بها على الجمع بين عملهم بها، وعملهم بالصحيفة الحزبية، وهى ترتيبات قيل أن الحاجة نشأت إليها للحيلولة دون حصول بعض الأحزاب الصغيرة على عدد من تراخيص الصحف يزيد عن حاجتها وعن حجمها، لتتنازل عنها الى جماعات سياسية محجوبة عن الشرعية، أو الى مستثمرين يرغبون فى الربح من مواردها الاعلانية، أو يخصصونها للترويج والدعاية لسياسات دول أجنبية، باستغلال الوضع الحالى الذى يقضى بمنح ترخيص الصحف للاحزاب دون شروط وبشكل آلى..

والحقيقة أن الشفافية والرغبة فى الاطمئنان الى طهارة العمل الحزبى والصحفى، عن أية مظنة لتأثير جماعات المصالح المالية والسياسية، المحلية والأجنبية، ليست هى الهدف من وضع هذه القيود، فالجهاز المركزى للمحاسبات يقوم - طبقا لقانون الاحزاب القائم- بمراجعة ميزانيات الاحزاب. بما فى ذلك صحفها، وقوانين النشر القائمة تكفى لوضع الأمور فى نصابها، لكن الهدف الحقيقى هو التحكم فى حق الاحزاب فى اصدار الصحف، والنتيجة المؤكدة التى يؤدى إليها تطبيق تلك القرارات هو اغلاق النافذة الوحيدة المتاحة لإصدار الصحف، التى يكاد الحق فى إصدارها يقتصر الآن على الأحزاب السياسية وحدها، ودون غيرها، بعد أن صادرت الحكومة عمليا حق إصدار الصحف عن طريق تأسيس شركات تعاونية للنشر كما نص على ذلك قانون سلطة الصحافة الذى صدر عام ١٩٨٠، إذ سيصبح من حق المجلس الأعلى للصحافة- وهو مجلس يتشكل من أغلبية حكومية- الاعتراض على إصدار الصحيفة، بذرائع تبدأ من عدم موافقته على الميزانية، الى عدم ثقته فى كفاءة الصحفيين المرشحين لاصدارها.!

أما اطرف قرارات المجلس الأعلى للصحافة، فهو القرار الذى منح به المجلس نفسه حق إلغاء ترخيص الصحيفة إذا خرجت عن خط الحزب الذى تصدر باسمه أو عبرت عن مبادئ غير مبادئه.. وبصرف النظر عن أن المجلس بذلك يغتصب لنفسه سلطة ليست له، بمقتضى القوانين القائمة، فإنه يصعب على أوسع الناس خيالا وأكثرهم خبالا أن يتصور الطريقة التى يمكن بها تنفيذ هذا القرار.. إذ كيف يستطيع المجلس مؤاخذة الصحيفة على الخروج عن خط الحزب.. وماهى سلطة الهيئات الداخلية للاحزاب إذن؟.. هل يقوم بتركيب ميزان حساس، يضع به برنامج الحزب فى كفه.. ويضع فى الكفة الأخرى ماتنشره الصحيفة من أخبار وتحقيقات ومقالات؟

وهل سيحاسب صحيفة كصحيفة «الوفد» مثلا، لأنها تنشر خطب الرئيس «مبارك» التى تتضمن أفكارا تخرج عن خط الوفد؟.

ولوفرضنا أن حزبا معارضا قرر أن يؤيد الحكومة فى أحد مواقفها أو فى كل مواقفها، فهل يعتبر المجلس ذلك خروجا من الصحيفة على مبادئ حزبها فيصدر قرارا بسحب ترخيصها؟!

إن المسئول الأول والأخير عن حالة الارتباك والفوضى التى تسود الصحافة، قومية وحزبية، هو الحكومة نفسها، التى أرادت منذ عودة التعددية الحزبية قبل ثمانية عشر عاما، أن تتحكم فى تشكيل الأحزاب وأن تصادر المظهر الحقيقى لحرية الصحافة، وهو حرية الاصدار فاعترفت باحزاب لا أهمية لها وقصرت الحق على اصدار الصحف عليها، ولو كانت مخلصة حقا فى صيانه المصالح العامة للوطن وللشعب لأطلقت حرية تشكيل الأحزاب، وحرية اصدار الصحف لكل من يريد، وآنذاك فسوف تختفى هذه الظواهر، وتستقيم أوضاع الديمقراطية، وتتراجع ظواهر العنف والتطرف، ولأنها ليست كذلك فقد استصدرت هذه القرارات المضحكة، التى يكفى الطعن فيها أمام أية جهة قضائية لالغائها، باعتبارها اغتصابا من المجلس الأعلى للصحافة لسلطة لايملكها وعدوان صريح على القانون والدستور، فهى ليست قرارات ولكنها مجرد هرشة السنة الثامنة عشرة من التعددية الحزبية!

صلاح عيسى



• الفجر الأرلنديون

لوحة للفنان: ميلارد شيتس


حكايات شعبية من مصر
للفنان : محمود الهندى